## محللون يرصدون أهم مكاسب الاقتصاد المصري من الطفرات القياسية التي يحققها احتياطي النقد الأجنبي

مؤشر بيج ماك يثير الجدل حول تقييمه للجنيه المصري .. و خبراء يكشفون الفارق بين القيمة النظرية وسعر السوق في التقييم

«كود الزلازل» كلمة السر في إنقاذ مصر من زلزال ٣ أغسطس

قراءة في موقف القاهرة من التحالفات العسكرية ..

## اتفاق «مكة» الثلاثي

تساؤلات مشروعة حول مستقبل التحالفات في المنطقة وموقع مصر من المعادلات الجديدة

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٩ أغسطس ٢٠٢٦

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٥٣ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg



ورقة بردى 08


## الخدمات اللوجستية نافذة جديدة للاستثمار في مصر

اقتصاديون يضعون خارطة طريق لتيسير جذب مدخرات المصريين عبر أوعية استثمارية جديدة

تسعير الخبز السياحي يثير أزمة بين وزارة التموين و شعبة المخابز

إجراءات حكومية جديدة لضبط منظومة البناء والمصالحات

ملف أمن الطاقة يعود للواجهة بعد حادثة دمياط

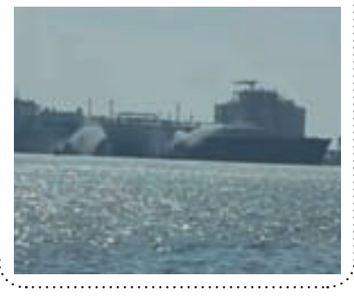

مصر تغازل السوق العالمي لكبار منتجي السيارات بحوافز للتصنيع والتصدير

## جامعة هيروشيما تمنح وزير التعليم درجة الدكتوراه الفخرية تقديرًا لما حققه في منظومة التعليم المصرية خلال العامين الماضيين

كتبت – رضوى عبدالله

منحت جامعة هيروشيما اليابانية وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، محمد عبد اللطيف، درجة الدكتوراه الفخرية، تقديرًا لما قام به من إصلاحات في منظومة التعليم بجمهورية مصر العربية خلال العامين الماضيين.

وجاء في كلمة ا الدكتور ميتسو أوتشي، رئيس جامعة هيروشيما، خلال مراسم منح درجة الدكتوراه الفخرية، أن هذا التكريم يأتي لما حققه وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، محمد عبد اللطيف، من إنجازات واضحة في مسيرة تطوير التعليم بجمهورية مصر العربية، إلى جانب دوره المحوري في الارتقاء بالعلاقات التعليمية بين مصر واليابان، وفتح مجالات جديدة وغير مسبوقة للتعاون بين البلدين، ولا سيما التعاون المثمر مع جامعة هيروشيما، حيث شهدت الفترة الماضية إطلاق عدد من المبادرات والمشروعات المشتركة في مجالات البرمجة والذكاء الاصطناعي، والثقافة المالية، وإعداد المعلمين، بما أسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون الأكاديمي وبناء القدرات البشرية.

وأكد رئيس جامعة هيروشيما، في كلمته خلال مراسم منح الدرجة الفخرية، أن مصر تُعد إحدى أهم الشركاء الاستراتيجيين للجامعة، وأن التعاون بين الجانبين شهد نقلة نوعية في السنوات الأخيرة، مشيرًا إلى أن ما تحقق في مصر خلال فترة وجيزة يمثل نموذجًا متميزًا للإصلاح التعليمي، يجمع بين الرؤية الطموحة، والإدارة الفعالة، والاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أثر واسع ومستدام.

وأضاف أن منح الدكتوراه الفخرية لوزير التربية والتعليم والتعليم الفني، يأتي تقديرًا للإصلاحات التي قام بها في تطوير التعليم، ولدوره في ترسيخ الشراكة التعليمية المصرية اليابانية، وتعزيز التعاون الأكاديمي بين البلدين، معربًا عن تطلعه إلى أن تمثل هذه المناسبة محطة جديدة لتعميق أواصر الصداقة والتعاون بين مصر واليابان، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا وسلامًا من خلال التعليم.

ومن جانبه، أعرب محمد عبد اللطيف وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، عن خالص شكره وتقديره لجامعة هيروشيما على هذا التكريم، مؤكدًا أن هذا التقدير يُعد تكريمًا لكل معلم ومعلمة في مصر، قائلًا: "أهدي هذا التكريم إلى كل معلم في مصر، فهم الأحق بالتكريم".

وأضاف عبد اللطيف أن هذا التكريم يعكس ما حققته الدولة المصرية من تقدم في مسيرة إصلاح التعليم، بفضل دعم القيادة السياسية، وجهود جميع العاملين بمنظومة التعليم، مؤكدًا أن الشراكة التعليمية مع اليابان أصبحت نموذجًا ناجحًا للتعاون الدولي، وأن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدًا من التوسع في المشروعات المشتركة بما يخدم تطوير التعليم وإعداد أجيال قادرة على مواكبة متطلبات المستقبل.

### في ختام مشاركته باجتماع وزراء صناعة البريكس

## وزير الصناعة يلتقي أعضاء اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية لبحث سبل جذب مزيد من الشركات الهندية للسوق المصري

في ختام مشاركته باجتماع وزراء صناعة دول تجمع البريكس المنعقد بمدينة جايبور الهندية، عقد المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة بحضور الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية اجتماعا موسعا مع عدد من كبريات المجموعات والشركات الهندية، أعضاء اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية FICCI وبمشاركة نخبة من رجال الأعمال المصريين في قطاعات الصناعات الجلدية والتعبئة والتغليف والصناعات الغذائية والكيماوية، لبحث خطط التوسع في مصر، والاستماع إلى احتياجات الشركات، وتحديد الفرص التي يمكن تحويلها إلى مشروعات صناعية قابلة للتنفيذ .

وأكد وزير الصناعة أن قوة العلاقات السياسية بين مصر والهند توفر قاعدة للانتقال إلى مستوى أكبر من التعاون الاقتصادي، مشيرا إلى أن حجم الاستثمارات والشراكات الصناعية الحالية لا يعكس القدرات المتاحة لدى البلدين.

وأوضح أن مصر تستهدف الانتقال بالتعاون مع الهند من التجارة إلى جذب الشركات الهندية للتصنيع داخل مصر، ونقل التكنولوجيا، وتعميق المكون المحلي، وتطوير الموردين، واستخدام مصر كمركز للإنتاج والتصدير إلى أسواق أفريقيا والشرق الأوسط وغيرها من الأسواق التي ترتبط معها مصر باتفاقيات تجارية، لافتاً إلى أن القطاع الخاص يجب أن يقود هذا التحول، بينما تعمل الحكومة على توفير البيئة اللازمة للاستثمار، وحل المشكلات، وربط المستثمرين بالشركاء المحليين، وتوفير المعلومات والمواقع الصناعية والخدمات التي تساعد المشروع على الانتقال سريعًا من الدراسة إلى التنفيذ.

وشهد الاجتماع مشاركة مجموعة من الشركات الهندية العاملة أو المهتمة بقطاعات الكيماويات والطاقة وشبكات الكهرباء والصناعات الغذائية والحبوب والتخزين والسلع الاستهلاكية والبنية الأساسية، من بينها TCI Sanmar و Industries SVC وOcior وSterlite وITC و Reliance Industries، وعكست المناقشات وجود قاعدة يمكن البناء عليها، في ضوء نجاح استثمارات هندية قائمة في مصر، وفي مقدمتها TCI Sanmar في الصناعات الكيماوية، وهو ما يوفر نموذجًا عمليًا لإمكانية إقامة استثمارات صناعية هندية كبيرة في مصر تخدم السوق المحلية وأسواق التصدير، فيما طرحت الشركات فرصا جديدة في قطاعات تتوافق مع أولويات الدولة المصرية، خاصة الصناعات الغذائية، والتخزين الاستراتيجي للحبوب، والسلع الاستهلاكية، والبنية الأساسية والخدمات المرتبطة بالصناعة.

## "الرقابة المالية" تقرر تعديل ضوابط عمليات التخصيم والتأجير التمويلي بالعملة الأجنبية

كتبت – شيماء مرسي

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، قرارًا بتعديل بعض ضوابط منح التمويل غير المصرفي بالعملة الأجنبية الصادرة بالقرار رقم (٣١٨) لسنة ٢٠٢٥ بهدف معالجة بعض الإشكاليات التي ظهرت في الواقع العملي بعد تطبيق تلك الضوابط بالنسبة لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم.

وتتضمن التعديلات إضافة حالة جديدة للتمويل بالعملة الأجنبية في نشاطي التأجير التمويلي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، تتمثل في عمليات «شراء الأصول وإعادة التأجير التمويلي لها» بغرض تمويل عمليات استيرادية أو تمويل شراء أصول أو سداد التزامات بالعملة الأجنبية ضمن نشاط العميل.

وتأتي إضافة حالة «شراء الأصل وإعادة تأجيره تمويليًا» على ضوء الإطار التشريعي والتنظيمي لنشاط التأجير التمويلي، خاصة قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٩ الذي كان قد نظم عمليات شراء الأصول مع إعادة تأجيرها تمويليًا وضوابطها.

وتُضاف هذه الحالة إلى حالة أخرى للتمويل بالعملة الأجنبية، هي أن يكون التمويل بشأن «عملية استيرادية تدخل في نطاق نشاط العميل».

وفي الحالتين: يشترط القرار أن تكون عملية التمويل مؤيدة بالمستندات الدالة على فتح اعتماد مستندي لدى أحد البنوك أو ما في حكمه، أو بأي مستندات، أو إشعارات مستندية، أو إلكترونية تفيد بإتمام العملية، مع استثناء العميل الذي يزاول نشاطه بإحدى المناطق الحرة.

وبالنسبة للتعديلات الخاصة بنشاط التخصيم؛ ينص القرار الجديد على اعتبار عملاء التخصيم (الشركات المحيلة) بالمناطق الحرة أطرافًا خارجية، كما يتضمن تيسيرات لعمليات التخصيم الدولي بالعملة الأجنبية، خاصة بعدما تبين أن بعض الدول لا يوجد بها «المخصّم المراسل» الذي كانت الضوابط تشترط وجوده باتفاق التخصيم.

وأبرز هذه التيسيرات السماح بالاستعاضة عن المخصّم المراسل في اتفاق التخصيم بأحد البنوك أو جهات التأمين أو شركات رأس المال المخاطر أو جهات التمويل الأجنبية أو أي جهة أخرى تعتد بها الهيئة العامة للرقابة المالية، لضمان حصول شركة التخصيم وجميع الأطراف على حقوقها، وذلك كله إذا كانت عملية التخصيم بدون حق الرجوع.

## كشف أثري جديد بالدقهلية يوثق آلاف السنين من الاستيطان البشري

كتب – أحمد ابراهيم

كشفت البعثة الأثرية المصرية التابعة للمجلس الأعلى للآثار عن جبانة أثرية تمتد جذورها إلى عصر ما قبل الأسرات وتستمر حتى العصرين اليوناني والروماني، إلى جانب منطقة سكنية تعود إلى عصر الانتقال الثاني، وذلك خلال أعمال الحفائر بمنطقة آثار كوم الخلجان بمحافظة الدقهلية، في كشف أثري جديد يلقي الضوء على التطور الحضاري والاستيطاني بمنطقة شرق الدلتا عبر آلاف السنين.

وأشاد شريف فتحي، وزير السياحة والآثار، بجهود البعثة الأثرية، مؤكدًا أن هذا الكشف يمثل إضافة علمية مهمة تسهم في تعميق فهم تاريخ الدلتا وتطورها الحضاري، كما يعكس الكفاءة العلمية والخبرة المتميزة للأثريين المصريين، الذين يواصلون تحقيق إنجازات أثرية بارزة بأيدي مصرية خالصة، ودعم جهود الوزارة في إبراز ثراء وتنوع التراث الحضاري المصري.

ومن جانبه، أكد الدكتور هشام الليثي، الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، أن هذا الكشف يبرز الأهمية الأثرية لموقع كوم الخلجان باعتباره أحد المواقع الواعدة في شرق الدلتا، حيث يقدم سجلًا متكاملًا لتطور أنماط الاستيطان والممارسات الجنائزية وتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى العصرين اليوناني والروماني، بما يسهم في إثراء المعرفة بتاريخ الحضارة المصرية القديمة.

## «الإسكان» تواصل طرح فرص استثمارية متنوعة من خلال المنصات الرقمية للاستثمار المصري والأجنبي لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

تواصل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، طرح مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية بالمدن الجديدة، من خلال المنصات الرقمية للاستثمار المصري والأجنبي بالعملتين المحلية والأجنبية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، من يوم ١ إلى يوم ١٥ من كل شهر بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة، لتعزيز مناخ الاستثمار، وتيسير الإجراءات أمام المستثمرين، ودعم جهود الدولة في التحول الرقمي والحوكمة.

وأكدت المهندسة رانده المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أن هذه الطروحات تأتي في إطار استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التنموية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، ويعزز من تنافسية المدن الجديدة باعتبارها مراكز جاذبة للاستثمار والسكان.

وأشارت وزيرة الإسكان إلى أن المدن الجديدة تشهد طفرة كبيرة في حجم الاستثمارات والتنمية العمرانية، وتمثل أحد أهم محاور التنمية الاقتصادية خلال المرحلة الحالية، مؤكدة استمرار هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في طرح فرص استثمارية واعدة بالمدن الجديدة لتعزيز التنمية العمرانية وجذب الاستثمارات.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 9 أغسطس 2026 ● العدد 853

## القومي للاتصالات يحتفل بتخريج دفعة من مبادرة وظيفه تك لتعزيز جاهزية الخريجين

احتفل المعهد القومي للاتصالات بتخرج 100 متدرب من دفعة جديدة لمبادرة «وظيفة-تك»، والتي نُفذت بالتعاون مع «أكاديمية نكست» بمقر المعهد في العاصمة الجديدة. حضر الاحتفال نخبة من مسؤولي المعهد، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبنك ناصر الاجتماعي، وشركاء القطاع الخاص، ورؤساء وعمداء الجامعات، إلى جانب قيادات قطاع الاتصالات.

ركزت هذه الدفعة على تدريب وتأهيل حديثي التخرج من كليات التجارة، ونظم المعلومات التجارية، والحاسبات والمعلومات، والذكاء الاصطناعي؛ حيث تلقى المشاركون تدريبا تخصصيا رفيع المستوى على أنظمة تخطيط موارد المؤسسات باستخدام منصتي «أوراكل» (Oracle) و«أودو» (Odoo). فضلا عن برامج متكاملة لتنمية المهارات الشخصية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل المعاصر.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

# «كود الزلازل» كلمة السر في إنقاذ مصر من زلزال ٣ أغسطس

**كود البناء المصري أصبح أحد أهم أدوات الدولة في تعزيز قدرة المباني على مقاومة الزلازل والحد من تكرار سيناريوهات الانهيارات التي شهدتها البلاد في زلزال 1992**

شهدت مصر فجر الإثنين 3 أغسطس 2026، هزة أرضية بلغت قوتها 5.6 درجة على مقياس ريختر، شعر بها سكان القاهرة الكبرى وعدد من المحافظات، وأعادت إلى الأذهان ذكريات زلزال 12 أكتوبر 1992، الذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، إلا أن الهزة الأخيرة مرت دون تسجيل خسائر في الأرواح أو انهيارات واسعة، وهو ما أعاد تسليط الضوء على الدور الذي لعبه كود البناء المصري لمقاومة الزلازل في تعزيز سلامة المنشآت خلال العقود الماضية.

ويؤكد مختصون أن مرور الهزة الأرضية الأخيرة دون خسائر كبيرة لا يرتبط بعامل واحد، بل هو نتيجة تداخل عدة عوامل، تشمل بُعد مركز الزلزال، وعمقه، وتحسن جودة التنفيذ، فضلا عن التطوير المستمر لكود البناء المصري، الذي أصبح أحد أهم أدوات الدولة في تعزيز قدرة المباني على مقاومة الزلازل والحد من تكرار سيناريوهات الانهيارات التي شهدتها البلاد في زلزال 1992.

وأكد الدكتور محمد عز العرب، الأستاذ بقسم الزلازل، أن المقارنة بين هزة الأسبوع الماضي وزلزال 1992 لا تعتمد فقط على قوة الزلزال، موضحًا أن هناك عوامل عدة حسمت اختلاف التأثير، في مقدمتها المسافة عن القاهرة، وعمق الزلزال، وطبيعة التربة، إلى جانب تطور جودة المباني.

وأوضح «عز العرب» أن زلزال 1992 بلغت قوته نحو 5.8 درجة، وهي قوة متقاربة مع الهزة الأخيرة، إلا أن زلزال دهشور وقع على بعد نحو 35 كيلومترًا من القاهرة، بينما وقع زلزال اليوم على مسافة تقارب 198 كيلومترًا، ما خفف من تأثيره على المناطق السكنية.

وأضاف «أستاذ الزلازل» أن طبيعة التربة في بعض المناطق قد تؤدي إلى تضخيم الموجات الزلزالية، كما أن المباني الحالية أصبحت تُنشأ وفق معايير إنشائية أكثر تطورًا مقارنة بما كان معمولا به قبل ثلاثة عقود.

**تطوير كود البناء**

مثّل زلزال 1992 نقطة فاصلة في فلسفة البناء داخل مصر، إذ جرى تطوير وتحديث كود البناء المصري، وبخاصة الكود المصري لتصميم المنشآت لمقاومة الزلازل، ليتوافق مع أحدث المعايير الهندسية العالمية، ويصبح مرجعًا إلزاميًا عند تصميم وتنفيذ المباني الجديدة.

ووفقًا لدراسة صادرة عن المركز القومي لبحوث البناء والإسكان التابع لوزارة الإسكان، فإن الكود المصري لحساب الأحمال، والذي يشمل أحمال الزلازل، شهد تحديثات متتالية، كان آخرها في عام 2012، بهدف معالجة الملاحظات العملية ومواكبة الأكواد العالمية.

لا يهدف الكود إلى منع اهتزاز المبنى أثناء الزلزال، وإنما إلى منع انهياره المفاجئ، بحيث يستطيع امتصاص وتبديد الطاقة الزلزالية مع الحفاظ على العناصر الإنشائية الأساسية، بما يمنح السكان الوقت الكافي للإخلاء ويقلل من الخسائر البشرية.

كما يفرض الكود اشتراطات خاصة على المنشآت الحيوية، مثل: المستشفيات ومحطات الكهرباء وأقسام الشرطة، لضمان استمرار عملها عقب وقوع الزلازل، إضافة إلى حماية الجسور والطرق وشبكات المياه من الأضرار الجسيمة.

ويعتمد كود البناء المصري على تقسيم الجمهورية إلى مناطق تختلف في مستوى النشاط الزلزالي، بحيث يتم تحديد متطلبات التصميم الإنشائي لكل منطقة وفق درجة الخطورة، وهو ما يحقق التوازن بين الأمان وتقليل التكلفة، ويمنع المبالغة أو التقليل في إجراءات الحماية.

أشار المركز القومي لبحوث البناء والإسكان إلى أن تحديث الكود أصبح ضرورة مع التوسع في إنشاء الأبراج شاهقة الارتفاع، مثل البرج الأيقوني بالعاصمة الإدارية الجديدة وأبراج مدينة العلمين الجديدة، والتي تتطلب معايير إنشائية خاصة لمقاومة الزلازل والرياح والأحمال المختلفة.

ويطبق الكود على المباني الجديدة، والتوسعات الرأسية والأفقية، والمنشآت التي يتغير استخدامها، بما يضمن تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الأمان الإنشائي.

الكود الجديد الذي أصدره مركز بحوث الإسكان والبناء صُمم خصيصًا لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الزلازل وغيرها، ونص على تعديل الأحمال والأساسات الخاصة بالمباني، وإجراء العديد من الأبحاث الخاصة بالتربة وخلافه، وهو ما ساهم بشكل كبير في عدم تأثر المباني والعقارات داخل مصر بالزلزال الأخير.

وبالإضافة إلى كود الزلازل الجديد، جاءت رؤية الدولة والقيادة السياسية بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مسؤولية حكم البلاد في عام 2014، واهتمامه بشكل كبير بملف العشوائيات والمناطق المهددة للحياة، حيث ساهم الانتهاء من هذا الملف وتطوير كافة المناطق العشوائية الخطرة، والتي يصل عددها إلى 357 منطقة عشوائية، يسكنها أكثر من مليون نسمة، في تلافي أي خسائر في الأرواح أو خسائر مادية نتيجة الزلزال الأخير.

ويعد كود الزلازل المصري الجزء الخاص بالزلازل من «كود الأحمال»، وهو خاص بوضع قواعد تصميم المباني من أجل مقاومة الهزات الأرضية ، وتم إنجازه التعاون بين المعهد القومي للبحوث الفلكية ومركز بحوث البناء لتطوير كود مصري لمقاومة الزلازل.

وكان أول إصدار لكود الزلازل بعد تعديله في عام 2012، وجار تعديله في الوقت الحالي، ومن المقرر أن يصدر أحدث تعديل لكود الزلازل خلال شهور، وخاصة بعد الطفرة العمرانية التي شهدتها مصر في الفترة الأخيرة، من ميان شاهقة الارتفاع وأبراج تم تنفيذها لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، والكود الجديد صُمم لمواكبة وحماية المباني شاهقة الارتفاع مثل البرج الأيقوني وأبراج العلمين.

وحدد الكود، «مجموعة معايير فنية»هي : «قوة الاهتزازات المحتملة في كل منطقة جغرافية، نوعية المواد المستخدمة، وسمك الأعمدة والجدران، وطرق ربط الطوابق، مراعاة المصمم «أسوأ سيناريو محتمل للهزات» في الاعتبار عند التصميم، معايير دقيقة لاختيار المواد، وتصميم الهياكل، وتأمين المباني التاريخية، وعادة يتم تطبيق الكود في ثلاث حالات: المباني الجديدة، والتوسعات، وتغيير استخدام المباني القائمة».

و هناك مجموعة من المعايير تم وضعها في الحسبان بعد كارثة زلزال 92، منها تفعيل دور الجمعة العشرية، بالإضافة إلى جودة الخرسانة ومتابعتها جيدًا من مركز بحوث الإسكان والبناء، فضلا عن اختبارات التربة التي تم فرضها على كافة المباني المقرر إقامتها، بالإضافة إلى تفعيل دور الاستشاري الهندسي، بحيث تكون كافة المباني المقرر إقامتها لابد أن تراجع من استشاري هندسي في التنفيذ من تصميمات وخلافه، ولا يقتصر دور الاستشاري على التصميم فقط، بل فرضت الحكومة أن تكون هناك متابعة فنية من قبل مهندس استشاري آخر.

ولمنع حدوث كارثة زلزال 92، قامت الشبكة القومية للزلازل، والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، بوضع عدة معايير واشتراطات، منها تنفيذ مبان جديدة قادرة على تحمل الهزات الأرضية، حيث إن كل المباني التي تم تنفيذها بعد 2012 في المدن الجديدة والعاصمة الإدارية والعلمين تم تصميمها بالكود الجديد، حتى الزلازل الأخيرة مثل زلزال السويس 2022 وهزات البحر المتوسط كانت «ضعيفة التأثير» بسبب بعدها الجغرافي، وأداء المباني أثبت «جودة وكفاءة عالية في تنفيذ اشتراطات الأكواد».

وهناك تقرير صدر أيضًا من وزارة التنمية المحلية يؤكد أن «العقارات آمنة بسبب تطبيق كود الزلازل ضمن تراخيص البناء» .

وبعد زلزال 92 أنشأت الدولة الشبكة القومية للزلازل، وهناك أكثر من 100 محطة رصد تغطي الجمهورية، وتعد من أدق الشبكات في الشرق الأوسط، وتعمل على تحديد المناطق النشطة بدقة، وتساعد في «إدخال التعديلات الدورية على كود البناء» .

كما ساهم قيام الدولة بتطوير المناطق العشوائية، ونقل السكان من هذه المناطق إلى مشروعات أخرى ومدن جديدة قائمة على الكود الجديد، بالإضافة إلى التوعية التي حدثت في ثقافة الشعب المصري مؤخرًا.

وأكد المعهد القومي للبحوث الفلكية أن «مصر بعيدة عن الأحزمة الزلزالية الرئيسية، وأقرب حزام هو خليج العقبة، ومعظم الزلازل التي نشعر بها تأتي من البحر المتوسط على بعد 400 كم، وتأثيرها مجرد إحساس بالهزة دون ضرر» .

من جانبه، قال أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية بجامعة القاهرة عباس شراقي، إن القشرة الأرضية ليست كتلة صلبة واحدة، بل تتكون من عدد من الصفائح التكتونية الضخمة التي تفصل بينها شقوق وفواصل جيولوجية تشكلت عبر ملايين السنين.

وأوضح شراقي أن حركة هذه الصفائح، سواء بالتصادم أو التباعد أو الانزلاق، تمثل السبب الرئيسي لحدوث الزلازل في مختلف أنحاء العالم.

كما أردف أن مصر تقع جغرافيا في منطقة مستقرة، ولا تندرج ضمن الأحزمة الزلزالية النشطة عالميا، مثل حزام المحيط الهادئ، ما يجعل احتمالات تعرضها لزلازل مدمرة أقل بكثير مقارنة بالدول الواقعة داخل تلك الأحزمة.

كذلك أشار إلى أن النشاط الزلزالي في مصر يتركز بصورة رئيسية في منطقتي خليج السويس وخليج العقبة نتيجة وجود صدوع جيولوجية نشطة، لافتا إلى أن أجهزة الرصد تسجل بصورة متكررة هزات أرضية صغيرة تتراوح غالبا بين درجتين و3 درجات على مقياس ريختر، وهي هزات لا يشعر بها معظم المواطنين ولا تمثل أي خطورة.

ويشأن الزلزال الأخير ، بيّن أن ما يميزه أنه من الهزات الأقل شيوعا مقارنة بالنشاط الزلزالي المعتاد في مصر، مشيرا إلى أن مثل هذه الزلازل قد تتكرر على فترات زمنية طويلة قد تصل إلى 30 عاما أو أكثر، وهو ما يفسر شعور عدد كبير من المواطنين بها.

وأكد أن وقوع مثل هذه الهزات لا يعني دخول مصر ضمن نطاق الأحزمة الزلزالية أو تغير طبيعتها الجيولوجية، مشددا على أن الموقع الجغرافي للبلاد آمن، وأن النشاط الزلزالي المسجل يظل ضمن المعدلات الطبيعية المعروفة علميا.

أحمد ابراهيم

## بعد توقف ٤ أعوام..
# وزير البترول يتفقد استئناف أعمال الحفر في حقل البركة بأسوان

أجرى المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، يرافقه المهندس عمرو لاشين، محافظ أسوان، زيارة تفقدية لحقل البركة بمنطقة كوم أمبو ، التابع لشركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول، وذلك بحضور قيادات الوزارة، والدكتور سمير رسلان رئيس الشركة، ومميت كونت، رئيس شركة ميدبتيرا الكندية المستثمر بالمنطقة، والنائب أحمد القهموري عضو مجلس النواب عن كوم أمبو.

وتفقد الوزير والمحافظ أعمال استئناف الحفر وصيانة آبار الإنتاج بالحقل، بعد توقف منذ عام ٢٠٢٢ ، في ضوء بدء شركة ميدبتيرا الكندية ضخ استثمارات جديدة ووصول أول جهاز حفر إلى المنطقة، لتنفيذ برنامج يستهدف إعادة تأهيل عدد من الآبار وإعادتها إلى الإنتاج، بما يمثل خطوة جديدة لإحياء النشاط البترولي في جنوب مصر.

وأكد الوزير أن صعيد مصر يمثل أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية لزيادة أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، في ظل ما تزخر به المنطقة من إمكانات بترولية واعدة لم تحظ بالنصيب الكافي من أعمال الاستكشاف السنوات الماضية.

وأوضح الوزير أن مشروع المسح السيزمي الجاري تنفيذه بجنوب مصر يغطي نحو ١٠٠ ألف كيلومتر مربع، بما يعادل نحو ١٠٪ من مساحة الجمهورية، وسيوفر بيانات حديثة تسهم في تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة والترويج لها أمام المستثمرين.

وأشار إلى أنه سيتم الإعلان عن الفرص الاستثمارية الجديدة الناتجة عن المشروع فور الانتهاء من تقييمها، بالتوازي مع تطبيق حزمة من الحوافز الاستثمارية، من بينها نظام R-Factor ودمج مناطق الامتياز، بما يعزز الجدوى الاقتصادية للمشروعات ويحفز الشركات على ضخ المزيد من الاستثمارات.

وأضاف الوزير أن تنمية النشاط البترولي في صعيد مصر لا تقتصر على زيادة الإنتاج، وإنما تمتد آثارها إلى توفير فرص عمل جديدة، وتنشيط الصناعات والخدمات المكملة، وإعداد المزيد من الكوادر البترولية المتخصصة من أبناء الصعيد، بما يعزز مساهمة القطاع في دعم التنمية الشاملة بجنوب مصر.

وأكد الوزير دعم الوزارة الكامل لنجاح شركة ميدبتيرا الكندية وتوسعها في المنطقة، موضحًا أن استئناف الشركة لضخ استثمارات جديدة جاء بعد نجاح تسوية مستحقات الشركاء الأجانب، تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية، بما أعاد الثقة في مناخ الاستثمار بقطاع البترول.

وأضاف أن الوزارة تعمل على دعم الشركة للتوسع في مساحات إضافية إلى جانب منطقة عملها الحالية، ودمج منطقتي الامتياز الحاليتين، بما يعزز الجدوى الاقتصادية لاستثماراتها، مؤكدًا أن نجاح الشركة في صعيد مصر يمثل رسالة إيجابية ومحفزا لجذب المزيد من الشركات العالمية للعمل والاستثمار في جنوب مصر.

فيما أكد محافظ أسوان أن استئناف أعمال الحفر بحقل البركة يُعد خطوة مهمة تعكس اهتمام الدولة بتنمية صعيد مصر وتعظيم الاستفادة من ثرواته الطبيعية، مشيدًا بالدعم الذي توليه وزارة البترول والثروة المعدنية للمشروعات الاستثمارية بالمحافظة.

وأشار المهندس عمرو لاشين إلى أن المشروع يمثل دفعة قوية لجذب المزيد من الاستثمارات، وخلق فرص عمل لأبناء أسوان، بما يسهم في دعم جهود التنمية الشاملة وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

# إطلاق المنظومة الرقمية الموحدة لدعم المصنعين وتيسير الاستثمار

أطلقت وزارة الصناعة المصرية المنظومة الرقمية الموحدة لدعم المصنعين وتيسير الاستثمار، وتوفر المنظومة باقة متكاملة من الخدمات الصناعية الرقمية لدعم المستثمر الصناعي في جميع مراحل المشروع، كما تعتمد إدارة شكاوى المصنعين بالمنظومة لأول مرة على تحديد مدد زمنية ملزمة للاستجابة للشكاوى بالتنسيق مع مختلف الجهات والوزارات المعنية.

كما تم إطلاق خدمة «احسب فرصتك» المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لإعداد دراسة جدوى مبدئية للمشروعات الصناعية، وكذلك إنشاء معرض رقمي لمستلزمات الإنتاج يتيح للمصانع تسجيل احتياجاتها مع تمكين الموردين المحليين من تقديم عروضهم بما يدعم تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات تعرف على المنظومة الرقمية الموحدة لدعم المصنعين التي أعلنتها وزارة الصناعة مؤخرا لتكون منصة متكاملة لتقديم الخدمات الصناعية الرقمية، تُواكب رحلة المستثمر الصناعي في جميع مراحل المشروع؛ بدءًا من دراسة الفكرة وإعداد دراسة الجدوى، مرورًا بتأسيس وتشغيل المشروع والتوسع في الإنتاج، وصولا إلى تسويق المنتجات وفتح أسواق جديدة داخل مصر وخارجها، بما يعزز بيئة الاستثمار ويرفع تنافسية المنتج المحلي

خدمات المنظومة:

إدارة شكاوى المصنعين، والتي تعتمد لأول مرة على تحديد مدد زمنية ملزمة للاستجابة للشكاوى بالتنسيق مع مختلف الجهات والوزارات المعنية، والمتابعة من خلال مؤشرات أداء لحظية لقياس زمن الاستجابة، ومعدلات الإنجاز، وأنماط المشكلات الأكثر تكرارًا، ومستويات رضا المصنعين. وقد شكلت الوزارة لجنة متابعة تضم جميع الجهات المختصة بالوزارة، تعقد اجتماعات أسبوعية لمراجعة الشكاوى التي لم يتم حسمها والتي تستوجب إعادة النظر فيها بما يضمن سرعة البت فيها وتحقيق أعلى درجات الحيادية والشفافية.

إنشاء قاعدة بيانات رقمية لمستلزمات الإنتاج المحلية، بما يتيح للمصنعين عرض منتجاتهم من مدخلات الإنتاج أمام جميع المصانع، لتعزيز التكامل بين سلاسل الإمداد الصناعية

داليا احمد

## إجراءات حكومية لدعم صناعة الدواجن
# الزراعة تعلن عن تنسيق شامل وبحث مستمر لسبل دعم المربين مالياً ولوجستياً وفنياً بالتعاون مع كبرى المؤسسات المصرفية الوطنية

**الإنتاج المحلي من الطيور يتجاوز حاجز الـ 1,6 مليار طائر و إنتاج بيض المائدة يسجل ارتفاعاً ملموساً ليصل إلى 16,5 مليار بيضة**

تخوض الدولة المصرية مساراً استراتيجياً متكاملا لتأمين منظومة الأمن الغذائي القومي، وتسخير كافة الإمكانيات المتاحة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية الحيوانية والداجنة التي تمثل عصب الحياة اليومية للمواطن المصري.

وفي وقت تتزايد فيه التحديات الاقتصادية وسلاسل الإمداد العالمية، تبرز «صناعة الدواجن» كواحدة من أكثر القطاعات حيوية وقدرة على تحقيق طفرات استثنائية، ليس فقط على مستوى الاستهلاك المحلي، بل بكونها المحرك الأساسي لدعم الاقتصاد القومي ورفد الخزانة العامة بموارد جديدة.

وفي هذا الصدد، تتجه أنظار الحكومة نحو إعادة هيكلة هذا القطاع وتطويره وفق أحدث التكنولوجيات العالمية، بما يضمن استدامته ودعم صغار المربين والمنتجين الكبار على حد سواء، والعبور بالمنتج المصري نحو المنافسة في الأسواق الدولية.

و في خطوة تؤكد محورية القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد، شدد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، علاء فاروق، على أن صناعة الدواجن لم تعد مجرد نشاط إنتاجي تقليدي، بل أصبحت تمثل أحد الأركان الرئيسية التي يرتكز عليها الأمن الغذائي القومي، ودعامة أساسية لدعم الناتج المحلي.

وأوضح الوزير أن الدولة تولي هذا القطاع اهتماما خاصا يظهر جليا في التزامها المباشر بتوفير كافة سبل الدعم اللوجستي والتمويلي للمربين والمنتجين، مع التركيز على فتح آفاق وأسواق تصديرية جديدة بالخارج بما يضمن استدامة وتطوير هذه الصناعة الواعدة.

وأكد فاروق أن الاستثمار في تطوير قواعد البيانات الرقمية والإلكترونية لصناعة الدواجن وتحديثها بشكل دوري يعد ضرورة حتمية في الوقت الراهن، مشيرًا إلى أن امتلاك قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة يمنح صناع القرار الرؤية الواضحة اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة في التوقيت المثالي، مما يمنع حدوث أي فجوات في السوق المحلي ويضمن استقرار الأسعار.

**فتح أسواق خارجية**

وعلى خلفية النجاحات الميدانية التي شهدها القطاع مؤخرا، وجه وزير الزراعة قطاع العلاقات الزراعية الخارجية بالوزارة بضرورة التنسيق السريع والفاعل لتحريك الملفات التصديرية، والاستفادة المباشرة من الطفرة الإنتاجية الكبرى التي تحققت في الفترات الأخيرة، بهدف استيعاب الفائض عن الاستهلاك المحلي وتوجيهه نحو أسواق جديدة في الدول المجاورة والإقليمية.

تأتي هذه التوجيهات بعد أن سجلت الأرقام الرسمية صعودا غير مسبوق في معدلات الإنتاج، حيث تجاوز الإنتاج المحلي من الطيور حاجز الـ ١,٦ مليار طائر، محققا نسبة نمو بلغت ١٤٪ مقارنة بالعام الماضي الذي سجل ١,٤ مليار طائر، و سجل إنتاج بيض المائدة ارتفاعا ملموسا ليصل إلى ١٦,٥ مليار بيضة، بزيادة تجاوزت ١٤٪ أيضا عن العام السابق الذي بلغت فيه المعدلات نحو ١٤ مليار بيضة.

يشار إلى إن الصعود القياسي في إنتاج اللحوم البيضاء وبيض المائدة يبرهن على قدرة القطاع الداخلي على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول بقوة نحو التصدير، وهو ما يعزز التدفقات الدولارية للبلاد ويضع المنتجات المصرية في مكانة تنافسية ممتازة ولضمان نقلة نوعية في بيئة التربية والإنتاج، أعلن وزير الزراعة عن وجود تنسيق شامل وبحث مستمر لسبل دعم المربين ماليا ولوجستيا وفنيا، بالتعاون مع كبرى المؤسسات المصرفية الوطنية ممثلة في البنك الأهلي المصري والبنك الزراعي المصري.

**ركيزة للأمن الغذائي**

وكان علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، عقد مؤخرا اجتماعا موسعا مع قيادات الاتحاد العام لمنتجي الدواجن برئاسة المهندس محمود العناني، وبحضور المهندس مصطفى الصياد نائب الوزير، وممثلي كافة شعب القطاع «الجدود، الأمهات، يداري التسمين، أمهات البياض، المجازر، والأعلاف»، للوقوف على مستجدات المنظومة وسبل توفير الدعم اللوجستي والفني والمالي بالتنسيق مع جهات التمويل، وذلك في إطار اللقاءات الدورية التي يحرص عليها مع المنتجين وممثلي القطاعات الإنتاجية.

وأكد وزير الزراعة خلال اللقاء أن صناعة الدواجن تعد ركيزة أساسية للأمن الغذائي القومي ودعامة رئيسية للاقتصاد المصري، مشددا على التزام الدولة بتوفير كافة سبل الدعم لصغار المربين وكبار المنتجين على حد سواء، والعمل على فتح أسواق تصديرية جديدة بالدول العربية والأفريقية والأجنبية لضمان استدامة وتطوير هذا القطاع الواعد، خاصة بعد اعتماد مصر دوليا ضمن الدول التي تطبق نظام المنشآت الداجنة المعزولة وفق ضوابط المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.

وأشار فاروق، إلى الجهود التي تبذلها الوزارة، لسرعة تحريك الملفات التصديرية واختراق أسواق جديدة لاستيعاب الفائض عن الاستهلاك المحلي، وذلك عقب الطفرة الإنتاجية الكبيرة التي حققتها مصر مؤخرا، حيث ارتفع الإنتاج المحلي من الفراخ البيضاء إلى نحو ١,٦ مليار طائر بنسبة نمو ١٤٪ مقارنة بالعام الماضي ١,٤ مليار طائر، كما قفز إنتاج بيض المائدة إلى ١٦,٥ مليار بيضة بزيادة تجاوزت ١٤٪ عن العام السابق ١٤ مليار بيضة، إلى جانب زيادة الناتج المحلي من الدجاج البلدي بنسبة ١٢,٥٪ ليسجل ٣٦٠ مليون طائر مقابل ٣٢٠ مليون طائر في الفترة المقابلة.

وبحث الاجتماع، سبل تقديم آليات تمويلية ميسرة للمربين والشراكة مع البنك الأهلي المصري والبنك الزراعي المصري، بهدف دعم شراء مستلزمات الإنتاج الرئيسية من أعلاف وكتاكيت وأدوية ولقاحات بيطرية، فضلا عن تمويل تطوير وتحديث عنابر التربية وتحويلها من النظام المفتوح إلى النظام المغلق، بما يسهم في الحد من الهدر وتحسين معدلات الأداء الإنتاجي ورفع العائد الاقتصادي ومستوى دخل المربين.

ووجه فاروق كافة القطاعات المعنية بالوزارة بالعمل الفوري على تذليل كافة العقبات التي تواجه مربي ومنتجي الدواجن، مع تكثيف الحملات الرقابية على صناعة وتداول الأعلاف بالأسواق لضمان جودة مستلزمات الإنتاج واستقرار الأسعار.

**دعم المنتجين**

وقال الدكتور مصطفى الصياد، نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، إن صناعة الدواجن في مصر تمثل أهمية كبيرة باعتبارها مصدرًا رئيسيًا لتوفير الغذاء والبروتين للمواطنين، مشيرًا إلى أن الوزارة تحرص على التواصل المستمر مع اتحاد منتجي الدواجن والمربين للتعرف على احتياجات القطاع والعمل على حل التحديات التي تواجهه.

وأوضح أن الفترة الحالية تشهد وفرة في الإنتاج، وهو ما يتطلب دعم المنتجين في عمليات التسويق وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، إلى جانب توفير التمويل اللازم لتطوير المزارع ورفع كفاءتها.

وأشار نائب وزير الزراعة إلى أن اتحاد منتجي الدواجن طالب بالمساعدة في توفير التمويل من البنوك لتطوير الصناعة والتحول من المزارع المفتوحة إلى نظام التربية المغلق ، موضحا أن المزارع المفتوحة تعتمد على عنابر قديمة تتأثر بالعوامل الجوية، وتكون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، ما ينعكس على معدلات الإنتاج، بينما يوفر نظام التربية المغلق بيئة أكثر تحكمًا في درجات الحرارة والرطوبة، بما يرفع الإنتاجية ويسمح بتنفيذ عدد أكبر من دورات التربية سنويًا.

وكشف عن العمل مع البنوك لتوفير قروض ميسرة بفائدة ٥٪ لمساعدة المربين على تطوير مزارعهم والتحول إلى النظام المغلق ، مؤكدا أن الوزارة تعمل على تنفيذ خطتين للتعامل مع زيادة الإنتاج، الأولى تستهدف دعم التسويق المحلي بالتنسيق مع وزارة التموين والشركات التابعة لها، إلى جانب توفير وسائل التخزين والتبريد للاستفادة من الإنتاج الزائد خلال الأشهر المقبلة.

**تحديات متشابكة**

من جانبه ، أكد الدكتور مجدي حسن، نقيب الأطباء البيطريين، أن صناعة الدواجن في مصر تواجه عددا من التحديات المتشابكة التي تتطلب تدخلا عاجلا ورؤية متكاملة للحفاظ على أستدامتها، باعتبارها أحد أهم قطاعات الأمن الغذائي في الدولة.

وأوضح، أن الدولة مطالبة بتحقيق التوازن بين حماية المستهلك وضمان استقرار المنتج، مشددا على ضرورة توفير مظلة حماية حقيقية للمنتجين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، حتى لا تتعرض الصناعة لهزات قد تؤثر على استقرار السوق.

وأشار إلى أن مصر نجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواجن، إلا أن هذا الاكتفاء يظل مرتبطا بشكل وثيق بالقوة الشرائية للمواطنين، ما يجعل الصناعة حساسة لأي تغيرات اقتصادية، رغم كونها من الصناعات الواعدة ذات العائد الاستثماري المرتفع.

وأضاف أن القطاع يحتاج إلى مزيد من الضوابط التنظيمية، وتشديد الرقابة، وتقديم الدعم الفني والمالي للمربين، خاصة صغار المنتجين الذين يمثلون العمود الفقري لهذه الصناعة، محذرا من أن خروجهم من المنظومة الإنتاجية بسبب الأزمات الحالية قد يؤدي إلى اضطرابات كبيرة في السوق.

وشدد على أن دعم صناعة الدواجن لا يقتصر فقط على زيادة الإنتاج، بل يتطلب منظومة متكاملة تشمل تحسين بيئة الاستثمار، وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، وتعزيز دور البحث العلمي والإرشاد البيطري، بما يضمن استدامة هذا القطاع الحيوي وقدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي والتوسع نحو التصدير.

**رقمنة الصناعة**

بدوره ، أكد الدكتور محمد عبد السلام شكل، أستاذ أمراض الدواجن بكلية الطب البيطري جامعة القاهرة، ورئيس المؤتمر الإقليمي العربي لصناعة الدواجن، أهمية الاتجاه إلى الرقمنة في صناعة الدواجن للنهوض بها في جميع المناحي، خاصة في قطاع مكافحة الأمراض والتأسيس لصناعة قوية ترتكز على أسس علمية في الإنتاج والتسويق.

وتابع أن حصر بيانات المربين والمنتجين والتجار ومصانع الأدوية والأعلاف وغيرها من مكونات الصناعة يمكن الجهات المعنية والمسئولة وصناع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أي تهديد للصناعة واستثمارات العاملين بها، الأمر الذي يصب في تعظيم الإنتاج وزيادة الاستثمارات، ووصول المنتج النهائي من دواجن وبيض وغيرها إلى المستهلك بسعر مناسب.

شيماء مرسي

# جرمين عامر تنضم إلى منظمة G100 التابعة للرابطة النسائية العالمية All Ladies League عن الإعلام الرقمي والتجارة الإلكترونية

في خطوة تعكس المكانة المتنامية للخبرات المصرية والعربية في مجالات الإعلام الرقمي وصناعة التأثير، أعلنت منظمة G100 المليون رسالة (G100 Mission Million) التابعة للرابطة النسائية العالمية (All Ladies League) إختيار الكاتبة والإعلامية والباحثة المصرية جرمين عامر كعضو في المجلس الإستشاري لقطاع الإعلام الرقمي والتجارة الإلكترونية، برئاسة الدكتورة رندا رزق، رئيسة القطاع بجمهورية مصر العربية.

تضم منظمة G100 المليون رسالة أكثر من مليون عضوة من أكثر من 150 دولة حول العالم. وذلك ضمن المجالس الإستشارية للرابطة النسائية العالمية (ALL Ladies League ) والمعنية بتمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي والاقتصادي والمجتمعي.

وبموجب عضويتها، ستشارك جرمين عامر في دعم أعمال المجلس الإستشاري لمنظمة G100 المليون رسالة. وكذا المساهمة في تعزيز التعاون مع الجامعات والمؤسسات الإعلامية وصناع المحتوى والمؤسسات الدولية، بما يساهم في نشر أفضل الممارسات في الإعلام الرقمي، وبناء شراكات تدعم الابتكار واقتصاد المعرفة.

ويأتي إختيار جرمين عامر بإعتبارها من أوائل الباحثين العرب الذين تخصصوا في إتصال المؤثرين (Influencer Communication) بوصفه حقل علمي ومهني جديد يدخل ضمن اقتصاد صناعة المحتوى.

حيث كرست جانب كبير من إنتاجها العلمي والأدبي والمهني لدراسة الإعلام الرقمي، وصناعة التأثير. كذلك العلاقة بين المؤثرين والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، إلى جانب كونها مؤسسة ومؤلفة لسلسلة كتب متخصصة تحمل اسم كوكب المؤثرين، والتي تعد من أوائل السلاسل العربية التي تناولت إعلام المؤثرين وصناعة التأثير من منظور أكاديمي ومهني وعملي متكامل. فضلا عن خبرتها المهنية لأكثر من 30 عام في مجال الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة والإعلام والتسويق بعدد من المؤسسات المحلية والعربية.

وتعليقا على هذا الاختيار، أكدت الدكتورة رندا رزق - رئيسة قطاع الإعلام الرقمي والتجارة الإلكترونية بمنظمة G100 المليون رسالة بجمهورية مصر العربية، أن انضمام جرمين عامر يمثل إضافة إستراتيجية للمجلس الإستشاري، لما تمتلكه من رؤية تجمع بين الخبرة المهنية والبحث العلمي. الامر الذي مكنها من أن تصبح من الأصوات العربية البارزة في مجال إتصال المؤثرين والإعلام الرقمي.

ومن جانبها، اعربت جرمين عامر عن اعتزازها بإختيار منظمة G100 المليون رسالة، وتقديرها للدور الذي ستلعبه المنظمة في المرحلة القادمة. مؤكدة أن الإعلام الرقمي وبالتحديد إعلام المؤثرين لم يعد مجرد أدوات أو منصات،

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 9 أغسطس 2026 • العدد 853

## الرقابة المالية تمد فترة توفيق أوضاع صناديق التأمين الخاصة حتى ٣١ ديسمبر

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، قرارًا بمد المهلة أمام صناديق التأمين الخاصة لتوفيق أوضاعها مع قانون التأمين الموحد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦.

وتتعلق هذه المهلة التي سَتنتهي بنهاية العام الجاري بصناديق التأمين الخاصة فقط، أما باقي الشركات والجهات المخاطبة بأحكام قانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ فقد سبق لمجلس إدارة الهيئة أن أصدر القرار رقم (١٤٥) لسنة ٢٠٢٦ بمد مهلة توفيق أوضاعها مع القانون حتى ١١ يوليو ٢٠٢٧، على ألا تسري هذه المهلة على المواعيد والمدد الأخرى التي حددتها القرارات التنظيمية لمجلس إدارة الهيئة لتوفيق الأوضاع في مجالات تأمينية معينة باشتراطات متعددة.

وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة، إن صناديق التأمين الخاصة تعتبر من أهم أدوات الحماية الاجتماعية لما تتيحه من مزايا ادخارية وتأمينية ومعاشات تكميلية، تساهم في توسيع شبكات الأمان الاجتماعي ودعم الاستقرار المالي للمواطنين، وأن القرارات التنظيمية للهيئة تتضافر مع قانون التأمين الموحد لتطوير أداء تلك الصناديق، وتحسين مستويات الإفصاح والشفافية في إدارة شئونها.

## ملف أمن الطاقة يعود للواجهة بعد حادثة دمياط

### خبراء: قطاع البترول المصري يتمتع بقدرة على المناورة ومرونة جيدة في إدارة إمدادات الغاز

أعاد استهداف الهجوم بطائرة مسيّرة الذي تسبب في حريق على متن سفينتين بميناء دمياط، إلى الواجهة ملف أمن إمدادات الطاقة، وهو أحد أكثر نقاط الاقتصاد المصري حساسية، في وقت تواجه البلاد ذروة الطلب الصيفي وارتفاعاً في فاتورة استيراد الوقود.

ورغم عدم تسبب الحادث في إصابات أو تعطل فوري واسع لإمدادات الطاقة، فإنه سلط الضوء على كيفية معالجة مصر لأي اضطراب يُصيب منشآت استقبال الغاز والوقود، بعدما تحولت خلال السنوات الماضية من مُصدّر صاف للغاز الطبيعي إلى مستورد للغاز المسال لتلبية احتّياجات محطات الكهرباء.

وكانت الحكومة أعلنت أن طائرة مسيّرة تسببت في الحريق الذي اندلع في سفينتي التخزين وإعادة التغيير الموجودتين بميناء دمياط ، وتستخدم مصر هذه السفن لاستقبال شحنات الغاز الطبيعي المسال وتحويلها إلى غاز يمكن ضخه في الشبكة المحلية.

وعادةً ما يرتفع استهلاك مصر من الغاز الطبيعي خلال أشهر الصيف إلى نحو ٧ مليارات قدم مكعب يوميا، مُقارنةً بمتوسط يتراوح بين ٦,٢ و٦,٣ مليار قدم مكعب في الأوقات العادية، مدفوعا بزيادة الطلب على الكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة.

ولتلبية هذا الطلب، تعتمد الدولة على الإنتاج المحلي، إلى جانب واردات الغاز الطبيعي المسال عبر أربع سفن للتخزين وإعادة التغيير، ثلاث منها في العين السخنة وواحدة في دمياط، بإجمالي قدرة تغيير تبلغ نحو ٧,٢ مليار قدم مكعب يومياً، فضلا عن احتياطيات تشغيلية من الغاز والمازوت لدعم استقرار إمدادات الوقود لمحطات الكهرباء، بحسب أحدث بيانات وزارة البترول والثروة المعدنية المنشورة في ١٢ يونيو الماضي.

وكانت المخاوف من اتساع التوترات الجيوسياسية انعكست على الأسواق المالية المصرية، وقال محمد حسن، العضو المنتدب لشركة «ألفا لإدارة الاستشارات المالية»، إن تراجع السوق جاء «بضغط من مخاوف تصاعد الأحداث الجيوسياسية بعد حادث دمياط»، مُشيرا إلى أن الضغوط البيعية كانت حادة في مستهل الجلسة قبل أن تتراجع حدتها خلال منتصف التعاملات.

وأضاف حسن أن ارتفاع الدولار أمام الجنيه المصري تأثر أيضا بتخارج مؤقت للمستثمرين الأجانب من سوق أذون الخزانة، معتبرا أن الأسواق كانت تعيد تسعير المخاطر الجيوسياسية أكثر من استجابتها لتداعيات اقتصادية مباشرة للحادث.

من جهته، قال محمد ماهر، عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للأوراق المالية، إن خسائر السوق تقلصت خلال الجلسة مع تحسن معنويات المستثمرين، بدعم من بيان مجلس الوزراء ودخول مستثمرين أجانب، لتنهي السوق تعاملاتها على تراجعات طفيفة .

وقال ماهر إن قطاع البترول المصري يتمتع بقدرة على المناورة ومرونة جيدة في إدارة إمدادات الغاز، إذ تمتلك مصر القدرة على إعادة توجيه جزء من الغاز المخصص للإسالة والتصدير إلى السوق المحلية لتلبية الاحتياجات، إلى جانب الاعتماد على أكثر من محطة وسفينة لاستقبال وتحويل الغاز، بما يعزز قدرة القطاع على التعامل مع أي اضطرابات طارئة في الإمدادات.

ولا تقتصر تداعيات الحادث على رد فعل الأسواق المالية، إذ يأتي في وقت أصبحت فيه الطاقة أحد أكبر التحديات الاقتصادية أمام الحكومة المصرية، ليس فقط بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد، وإنما أيضا لما تفرضه من ضغوط على احتياجات البلاد من النقد الأجنبي والمالية العامة. ويأتي ذلك في وقت استبعد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي حاجة مصر إلى الحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي بعد انتهاء البرنامج الحالي بنهاية العام الجاري.

كما أن أي اضطراب في البنية التحتية المرتبطة باستقبال الغاز قد ينعكس سريعاً على إمدادات الكهرباء، وبالتالي على النشاط الاقتصادي وثقة المستثمرين.

ورغم هذه المخاطر، يأتي الحادث في عام أظهر خلاله الاقتصاد المصري مرونة لافتة مع تحسن عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، فقد ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري إلى مستوى قياسي جديد، وسجلت تحويلات المصريين العاملين في الخارج أعلى مستوياتها تاريخيا خلال الربع الأول من العام الحالي عند ١٢,٨ مليار دولار.

كما نما الاقتصاد بنسبة ٥٪ في الربع الأول من ٢٠٢٦، متجاوزا توقعات صانعي السياسات، بدعم من التحسن التدريجي في أداء قناة السويس، وقطاعي المطاعم والفنادق، والتشييد والبناء، إلى جانب استمرار تعافي قطاع السياحة وتحسن مؤشرات القطاع الخارجي، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وأعلنت القاهرة اعتزامها زيادة وارداتها من المازوت بنحو ٨٠٪ خلال أغسطس مقارنة بالشهر السابق، بحسب ما كشفته وكالة « بلومبرج»، في إطار خطة لتأمين احتياجات محطات الكهرباء، وتعويض نقص إمدادات الغاز عقب خروج سفينة التغييز العاملة بميناء دمياط من الخدمة إثر الحريق.

كما حوّلت مصر شحنة من الغاز الطبيعي المسال، كان مقررا استقبالها الأسبوع الماضي ، إلى ميناء العقبة في الأردن بعد حريق سفينة دمياط، إذ «ستحصل مصر لمدة ٣٥ يوماً على نحو ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز عبر خط الأردن لتعويض جزء من النقص الناتج بعد حريق مركب التغييز بميناء دمياط ، والشحنة التي سيتم تحويلها إلى الأردن واحدة من بين أربع شحنات غاز مسال كان من المقرر استقبالها عبر دمياط .

وكانت الحكومة تعاقدت على شحنات إضافية من الغاز الطبيعي المسال في الأشهر الماضية لتعويض تراجع الإنتاج المحلي، في وقت ارتفعت فيه فاتورة استيراد الطاقة بشكل ملحوظ.

ورغم أن الحكومة لم تعلن عن تأثير الحادث على عمليات استقبال الغاز أو تشغيل محطات الكهرباء، فإن استهداف منشآت مرتبطة بواردات الطاقة يبرز المخاطر الجديدة التي فرضتها التوترات الإقليمية على اقتصاد يعتمد بدرجة أكبر على واردات الوقود لتأمين احتياجات الكهرباء.

وفي هذا الصدد، قال مصطفى الشربيني، خبير الطاقة بالمجلس العربي للطاقة وعضو لجنة الطاقة في جامعة الدول العربية، إن حادث ميناء دمياط لا ينبغي التعامل معه باعتباره مجرد حريق محدود أصاب سفنا للغاز، بل يجب النظر إليه من بُعدين متوازيين: الأول تشغيلي يتعلق بتأثيره على منظومة استقبال الغاز في مصر، والثاني استراتيجي يرتبط بأمن الطاقة والأمن البحري في منطقة شرق المتوسط، وانعكاساتها على أسواق الطاقة العالمية.

فمن الزاوية التشغيلية، قال الشربيني إن التأثير المباشر على إمدادات الطاقة في مصر يبقى محدودا وقابلا للاحتواء، ولا توجد في الوقت الحالي مؤشرات على تحول الحادث إلى أزمة غاز أو كهرباء.

وأوضح أن تضرر جزء من منظومة استقبال الغاز لا يعني تعرض منظومة الطاقة المصرية بأكملها للخطر، في ظل تنوع نقاط استقبال الغاز الطبيعي المسال وسفن التغيير ، وأضاف أن مرونة منظومة الطاقة المصرية تستند إلى تعدد منافذ الإمداد، إذ تضم البلاد حاليا ثلاث سفن تغيير في منطقة العين السخنة إضافة إلى سفينة في دمياط، بإجمالي قدرة تغيير تقارب ٧,٢ مليار قدم مكعب يومياً، وفق بيانات وزارة البترول.

وأوضح الشربيني أن أهمية ميناء دمياط تتجاوز دوره في استقبال الغاز، إذ يمثل أحد الركائز الأساسية لخطة مصر للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة، لافتا إلى أن مصنع دمياط للغاز الطبيعي المسال، بطاقة إسالة تبلغ نحو ٥ ملايين طن سنويا، يُعد من الأصول الاستراتيجية التي تدعم خطط استقبال الغاز من شرق المتوسط وإعادة تصديره إلى الأسواق العالمية.

ورأى أن التداعيات الأوسع للحادث تتعلق بأسواق الطاقة الإقليمية والدولية، في ظل تنامي أهمية شرق المتوسط على خريطة الطاقة العالمية، مشيراً إلى أن أي استهداف لمنشآت أو مرافق مرتبطة بسلسلة إمدادات الغاز قد يدفع شركات الطاقة والشحن والتأمين إلى إعادة تقييم مستوى المخاطر، بما ينعكس على تكاليف التأمين والنقل ومسارات الشحن، حتى إذا لم يؤد الحادث بحد ذاته إلى نقص في الإمدادات العالمية مَن الغاز.

وقال الدكتور محمد فؤاد، الخبير الاقتصادي، إن اختيار استهداف ميناء دمياط من الناحية الاقتصادية يثير علامات استفهام.

وأوضح فؤاد، أن المنطق الاقتصادي كان يشير إلى أن إحداث إشكالية أكبر كان يستلزم استهداف منطقة العين السخنة التي تضم ثلاث سفن تغويز، وليس دمياط التي تضم سفينة واحدة.

وأشار إلى أن السفينة المستهدفة «إينرجوس وينتر» ليست السفينة الأمريكية الوحيدة، إذ توجد سفينتان أمريكيتان أيضًا في العين السخنة، لكن ما يميز السفينة المستهدفة أنها الأصغر حجمًا بين جميع سفن التغويز.

وأضاف: «لا أعلم ما هي الرسالة من ورائهم، لكن الحقائق تقول إنها ليست السفينة الأمريكية الوحيدة، لكن اللي بيفرقها عن بقية السفن إنها السفينة الأصغر» ، وأكد فؤاد أن مجطة إسالة الغاز الطبيعي في دمياط لم تكن هدفًا للهجوم، قائلا: «الحمد الله لم يتم استهداف محطة إسالة الغاز الطبيعي، لكن تم استهداف السفينة اللي مربوطة هناك».

وأوضح أن السفينة الثانية التي تضررت في الحادث هي «جازلوج سالم»، والتي استأجرتها الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» لتعمل كمخزن عائم، وليس مجرد ناقلة للغاز المسال.

وأكد فؤاد على أن التعاقد مع المخزن العائم جاء لاستيعاب حالات التكدس عندما تتدفق سفن الغاز المسال وتكون سفينة «وينتر» مشغولة، مشيرًا إلى أن التعاقد معها تم في بداية فصل الصيف.

وقال الدكتور أحمد سيد أحمد، خبير العلاقات الدولية، إن تعامل الدولة المصرية مع حادث دمياط كشف عن عدد من الدلالات الاستراتيجية المهمة، مؤكدًا أن سرعة الاستجابة والاحترافية في إدارة الأزمة عكستا قوة مؤسسات الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات.

وأضاف أحمد سيد أحمد أن الحادث أظهر الثقل الكبير الذي تتمتع به مصر إقليميًا ودوليًا، موضحًا أن الاهتمام الدولي وسرعة إدانات مختلف الدول للحادث يعكسان إدراك الجميع لمكانة مصر باعتبارها قوة استقرار وسلام في المنطقة.

وأوضح خبير العلاقات الدولية أن الدولة المصرية تمتلك قدرات فنية وعسكرية تمكنها من التعامل مع مختلف التحديات، مشيرًا إلى أن سرعة التحرك والتنسيق بين مؤسسات الدولة ساعدا في احتواء تداعيات الحادث ومنع وقوع آثار أكثر خطورة على ميناء دمياط والمنشآت الحيوية.

وأكد أن عودة حركة السفن والعمل الطبيعي داخل الميناء خلال وقت قصير تعكس أهمية موقع مصر الاستراتيجي ودورها كممر عالمي في حركة التجارة واللوجستيات.

وأشار أحمد سيد أحمد إلى أن محاولات عدد من الأطراف نفي علاقتها بالحادث، سواء كانت إيران أو الحوثيون أو إسرائيل، تعكس إدراك الجميع لحساسية أي تطور يمس الأمن القومي المصري أو أحد الشرايين الاقتصادية الحيوية للدولة.

ولفت إلى أن مصر تعاملت مع الأزمة بمنطق الدولة المسؤولة، من خلال الشفافية وإعلان وجود تحقيقات جارية لكشف ملابسات الحادث وتحديد مصدر المسيرتين والجهات المسؤولة عنها.

وشدد على أن الدولة المصرية تنتهج سياسة تقوم على التوازن الاستراتيجي وإقامة علاقات متوازنة مع مختلف القوى الدولية، موضحًا أن القاهرة تتحرك دائمًا للحفاظ على الاستقرار ومنع اتساع دائرة الصراعات في المنطقة.

وأضاف أن مصر تمثل تيار الاعتدال في مواجهة دعوات التصعيد، من خلال تحركاتها الدبلوماسية مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، بهدف خفض التوتر والعودة إلى مسارات التفاوض.

وأكد أحمد سيد أحمد أن حادث دمياط يعكس قدرة الدولة المصرية ومؤسساتها على إدارة الأزمات، ويحافظ على ثقة المواطنين في قدرة الدولة على حماية أمنها القومي ومنشآتها الحيوية.

**مصر تمتلك القدرة على إعادة توجيه جزء من الغاز المخصص للإسالة والتصدير إلى السوق المحلية لتلبية الاحتياجات**

رضوى عبدالله

## الخدمات اللوجستية نافذة جديدة للاستثمار في مصر

### ١٠,٩٣ مليار دولار حجم سوق الشحن والخدمات اللوجستية في مصر عام ٢٠٢٥ وتوقعات بوصوله إلى ١٤,٦٦ مليار دولار عام ٢٠٣١ ..

يُعد قطاع اللوجستيات في مصر من الركائز الأساسية التي تدعم حركة التجارة، وتعزز كفاءة سلاسل الإمداد، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يمثل هذا القطاع محركًا خفيًا للتنمية المستدامة من خلال تطوير البنية التحتية وتيسير تدفق السلع والخدمات محليًا ودوليًا، ويمكن توضيح انعكاسات قطاع اللوجستيات على الاقتصاد المصري.

وتتجه الدولة المصرية لتبني نماذج لوجستية أكثر استدامة كجزء من رؤيتها للتنمية الشاملة التي تضع الاستدامة البيئية ضمن أولوياتها الأساسية، حيث شهدت السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظا في تطوير البنية التحتية للنقل بما يشمل تحديث الموانئ، وإنشاء شبكات طرق حديثة، إلى جانب الاهتمام بالتحول نحو الوقود النظيف والطاقة المتجددة.

وفي هذا الإطار ، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، عددًا جديدًا من سلسلة «تقارير معلوماتية» تحت عنوان «اللوجستيات الخضراء: نحو نموذج مستدام لسلاسل الإمداد»، موضحًا أن الخدمات اللوجستية تعد عنصرًا أساسيًا في التجارة الدولية، إذ تلعب دورًا محوريا في حركة السلع والخدمات عبر أنشطة النقل والتخزين وإدارة المخزون والتغليف، وعلى الرغم من أهميتها الاقتصادية، فإنها تساهم بشكل كبير في التلوث البيئي من خلال الانبعاثات الناجمة عن النقل والاستهلاك المرتفع للطاقة في المستودعات والنفايات الناتجة عن مواد التعبئة والتغليف، ومع تصاعد الاتجاهات العالمية لمواجهة تغير المناخ، باتت الحكومات والشركات تركز على الاستدامة، والتوجه نحو اعتماد ممارسات «اللوجستيات الخضراء» التي تهدف إلى تقليل الانبعاثات، وترشيد الطاقة والحد من النفايات عبر حلول مبتكرة مثل استخدام المركبات الكهربائية والهجينة، وتطبيق تقنيات موفرة للطاقة في التخزين، واعتماد مواد تغليف مستدامة، بالإضافة إلى تحسين أنظمة إدارة المخزون، وإعادة التدوير، مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية وتقليل الأثر البيئي في ذات الوقت.

### دعم النمو الاقتصادي

وأوضح التقرير أنه وفقًا لقاعدة البيانات القومية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع النقل والتخزين (اللوجستيات) في الناتج المحلي الإجمالي ٥٪ خلال الفترة (٢٠١٥/ ٢٠١٦ - ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥)، إذ شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل والتخزين نموًا متواصلًا خلال العقد الماضي، إن كانت هناك سنوات من التذبذب في معدل النمو، ولكنه ظل يحقق نموا إيجابيا، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كانت منظومة النقل والتخزين أكثر كفاءة، انخفضت التكاليف وزادت القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

### مركز لوجستي عالمي

ولفت إلي أن ١٢٪ من حجم التجارة البحرية العالمية يمر عبر قناة السويس التي تعد أحد أهم الممرات الملاحية في العالم وذلك باعتبارها أقصر طريق يربط بين الشرق والغرب دون الحاجة إلى المرور عبر أهوسة، كما تتمتع القناة بقدرة استيعابية عالية لمختلف أنواع وأحجام السفن حيث تستوعب نحو ١٢,٢٪ من ناقلات البترول، و٩٢,٦٪ سفن البضائع الصب، و١٠٠٪ من سفن الحاويات وحاملات السيارات وسفن البضائع العامة، بالإضافة إلى كامل الأسطول العالمي من الأنواع الأخرى، وهو ما يعزز مكانة مصر كمركز لوجستي عالمي، وذلك وفقًا لتقديرات هيئة قناة السويس حتى ٢٠٢٥ مايو، بجانب القناة تمتلك مصر عددًا من الموانئ البحرية التجارية التي تعتبر أهم عنصر في صناعة النقل البحري حيث يتم نقل ما يقرب من ٩٠٪ من تجارة مصر الخارجية عبر الموانئ البحرية، حيث تمتلك مصر ١٩ ميناءً بحريًا على البحرين الأحمر والمتوسط، تشمل ١٤ ميناءً قائمًا يجري تطويرها، إلى جانب خمس موانئ جديدة قيد الإنشاء وهي (أبو قير، والمكس، وجرجوب، وبرنيس، وطابا)، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للنقل البحري والخدمات اللوجستية.

وقد حققت مصر العديد من الإنجازات في التصنيفات العالمية على المركز الثالث عالميًا والأول إقليميًا في مؤشر أداء موانئ الحاويات (CPPI) لعام ٢٠٢٤ الصادر عن البنك الدولي، والمركز ٥٣ ضمن أفضل ١٠٠ ميناء حاويات لعام ٢٠٢٥ وفق تصنيف (Lioyds List)، وجاء «ميناء دمياط» ضمن أفضل ٢٠ محطة حاويات على مستوى العالم وفق تصنيف مؤشر (CPPI ٢٠٢٤)، وحصل على المركز العاشر عالميًا من حيث التطوير والتحسن السنوي، وحصد «ميناء الإسكندرية» المركز ٩٠ عالميًا ضمن قائمة أفضل ١٠٠ ميناء العام ٢٠٢٥، وحقق «ميناء السخنة» رقمًا قياسيًا في موسوعة «جينيس» كأعمق ميناء محفور صناعيًا بعمق ١٩ مترًا، كما ينافس للحصول على رقم جديد كأطول أرصفة بإجمالي ١٨ كم، وينافس «ميناء أبو قير» على تسجيل رقم قياسي في موسوعة «جينيس» باعتباره أعمق ميناء في البحر المتوسط بعمق ٢٢ مترًا، وعليه، لم تُعد الموانئ البحرية مجرد نقاط عبور للبضائع، بل تتبنى الدولة المصرية رؤية متكاملة تستهدف تحويل الموانئ إلى مراكز لوجستية ذكية تربط سلاسل الإمداد العالمية ببعضها البعض.

### خلق فرص عمل

يُعد قطاع الخدمات اللوجستية من أبرز القطاعات القادرة على توليد فرص عمل متنوعة في مصر. نظرا لتشابكه مع عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية مثل الصناعة والتجارة والزراعة. فالتوسع في شبكات النقل والموانئ والمناطق اللوجستية، يخلق طلبا متزايدًا على العمالة في مجالات النقل والتخزين، وإدارة سلاسل الإمداد وخدمات الشحن والتوزيع، إذ يستوعب قطاع النقل والتخزين ما نسبته ٨,٧٪ (ما يقدر بنحو ٢,٩ مليون مشتغل) من إجمالي المشتغلين في مصر البالغ عددهم ٣٣,٣ مليون مشتغل في الربع الأول من عام ٢٠٢٦، كما تسهم المشروعات الكبرى المرتبطة بهذا القطاع في جذب الاستثمارات الصناعية والخدمية، وهو ما ينعكس على زيادة فرص التوظيف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد بلغ إجمالي فرص العمل التي أضافها قطاع النقل والتخزين في مصر ١٧,١ ألف فرصة عمل خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

### تحقيق التنمية الاقتصادية والجغرافية

تمثل الخدمات اللوجستية ركيزة أساسية لدعم مسار التنمية الاقتصادية والجغرافية في مصر، لما تؤديه من دور محوري في ربط مراكز الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، وخفض تكاليف النقل والتخزين، كما يسهم تطوير البنية التحتية اللوجستية -بما يشمل الموانئ وشبكات الطرق، والسكك الحديدية- في تحسين مناخ الاستثمار، ودعم تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من خلال ربط المناطق النائية بالمراكز الحضرية والصناعية، بما يحد من الفجوات التنموية ويعزز فرص العمل، ويتجلى هذا الدور بوضوح في أهمية قناة السويس كمحور استراتيجي للتجارة العالمية، لا سيما مع التوسع في مشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس التي تستهدف جذب الاستثمارات الصناعية والخدمية، وتعزيز موقع مصر كمركز لوجستي إقليمي، كما تدعم اللوجستيات نمو القطاعات الإنتاجية المختلفة -الصناعة والزراعة والتجارة- من خلال تحسين كفاءة التوزيع وتقليل الفاقد. وفي هذا الإطار، تتجه الدولة إلى إنشاء سبعة ممرات لوجستية متكاملة تهدف إلى ربط مناطق الإنتاج الصناعي الزراعي التعديني بالموانئ البحرية، وكذلك الربط بين موانئ البحر الأحمر والبحر المتوسط، عبر شبكة متطورة من السكك الحديدية (بما في ذلك القطار الكهربائي السريع) والطرق الرئيسة، مرورًا بالموانئ الجافة والمناطق اللوجستية على امتداد هذه الممرات، بما يعزز التكامل الجغرافي، ويرفع كفاءة حركة التجارة الداخلية والخارجية.

### تعزيز موارد النقد الأجنبي محليًا

بلغت قيمة متحصلات النقد الأجنبي من خدمات النقل ٩,٤ مليارات دولار عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ويُعد قطاع اللوجستيات في مصر من الأدوات الحيوية لتعزيز موارد النقد الأجنبي.

كما أن وجود بنية تحتية قوية في النقل والشحن والتخزين يشجع المستثمرين على ضخ استثماراتهم، فعلى سبيل المثال تمثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نموذجًا واضحًا لربط النقل بالخدمات اللوجستية والصناعة، وفي إطار الاهتمام بتطوير منظومة النقل وفقًا لأحدث النظم التكنولوجية العالمية، تقوم الدولة بانتهاج سياسات -مثل وثيقة سياسة ملكية الدولة- تهدف إلى تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية عن طريق السماح بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة النقل من خلال الاستثمار أو المشاركة في مشروعات النقل بشكل عام.

**9,4 مليارات دولار قيمة متحصلات النقد الأجنبي من خدمات النقل في مصر عام 2024/ 2025**

### سوق اللوجستيات في مصر

وأشار تقرير مركز المعلومات إلى الملامح الرئيسة لهيكل سوق اللوجستيات في مصر، حيث بلغ حجم سوق الشحن والخدمات اللوجستية في مصر ١٠,٩٣ مليارات دولار في عام ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو ١٤,٦٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣١، بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بنحو ٥,٠٤٪ خلال الفترة (٢٠٢٦-٢٠٣١)، وفقًا لتقديرات شركة أبحاث السوق (Mordor Intelligence)، مما يعكس قدرة السوق على التعافي من الصدمات قصيرة الأجل، مع الحفاظ على زخم الطلب طويل الأجل المدفوع بقطاعات التصنيع، والمشروعات القومية، والتوسع في التجارة الإلكترونية، كما تشمل الاستثمارات الموجهة لتطوير البنية التحتية للنقل التوسع في شبكات الطرق السريعة، وتعزيز الربط بين خطوط السكك الحديدية، وتحديث محطات الشحن الجوي والمناطق الحرة، الأمر الذي يسهم في تقليص زمن النقل الداخلي ورفع كفاءة سلاسل الإمداد، كما تواصل الشركات اللوجستية متعددة الجنسيات توسيع نطاق عملياتها داخل السوق المصري مدفوعة بتحسن بيئة الأعمال وتنامي الفرص المرتبطة بالمشروعات الحكومية الكبرى، وفي سياق التحول الرقمي تسهم منصات مثل منصة نافذة (النافذة الواحدة) إلى جانب أنظمة إدارة المستودعات (WMS) في تسريع إجراءات التخليص الجمركي، وتقليل زمن بقاء البضائع، وتحسين كفاءة التشغيل، وهو ما يعزز تنافسية القطاع، ويخفض التكاليف اللوجستية.

ويعكس هيكل السوق هيمنة قطاع التصنيع الذي استحوذ على نحو ٣١,٢٢٪ من إجمالي سوق اللوجستيات في عام ٢٠٢٥ مدفوعا باستمرار تدفقات استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات النهائية، كما يسهم التوسع في المناطق الاقتصادية -خاصة المناطق المعفاة جمركيًا- في زيادة الطلب على خدمات النقل والتخزين بما يعزز فرص الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية المرتبطة بالمناطق الصناعية، في المقابل يشهد قطاعا الجملة والتجزئة نموًا متسارعًا بمعدل نمو سنوي مركب متوقع يبلغ ٥,٣٢٪ خلال الفترة (٢٠٢٦-٢٠٣١)، مدفوعًا بالتوسع في تجارة التجزئة المنظمة والطفرة في التجارة الإلكترونية، وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الخدمات اللوجستية المتقدمة، مثل اللوجستيات العكسية، وأتمتة مراكز التوزيع، وإدارة المخزون الذكي، ما يفتح المجال أمام استثمارات جديدة وخلق فرص عمل نوعية، أما قطاع الإنشاءات، فيظل أحد المحركات الرئيسة للطلب اللوجستي في ظل استمرار تنفيذ المشروعات القومية الكبرى، بما في ذلك مشروعات الإسكان، وشبكات النقل الحضري والمشروعات السياحية. وفي القطاع الزراعي، ورغم الطابع الموسمي للصادرات، فإن التوسع في سلاسل التبريد ومراكز التخزين المبرد بالموانئ يمثل فرصة استراتيجية لتقليل الفاقد وتحقيق استقرار أكبر في الإيرادات.

ويستحوذ نشاط نقل البضائع على الحصة الأكبر من سوق اللوجستيات بنسبة ٥٩,٧٣٪ في عام ٢٠٢٥، مدفوعًا بالأحجام الكبيرة المنقولة لصالح قطاعات التصنيع والبناء والزراعة، إضافة إلى تطور أساطيل النقل وتكاملها مع الموانئ والمناطق الصناعية، في المقابل تعد خدمات البريد السريع (CEP) الأسرع نموًا، بمعدل نمو سنوي مركب سيبلغ نحو ٥,٧٧٪ خلال الفترة (٢٠٢٦-٢٠٣١)، مدفوعًة بالتوسع في التجارة الإلكترونية ونمو الطلب على خدمات التوصيل السريع، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على الخدمات ذات القيمة المضافة مثل إدارة المرتجعات وحلول التخزين الذكي، وعلى الصعيد التكنولوجي، تتجه الشركات إلى تحديث أساطيلها باستخدام أنظمة التتبع الرقمية وأجهزة التسجيل الإلكتروني، بما يسهم في تحسين كفاءة التشغيل وتقليل الرحلات الفارغة بنسبة تصل إلى ١٢٪، كما يعتمد قطاع الشحن السريع على حلول رقمية متقدمة - مثل تطبيقات إثبات التسليم وأنظمة تخطيط الموارد لتحقيق شفافية أكبر وتعزيز ثقة العملاء.

محمد محيي الدين

## إجراءات حكومية جديدة لضبط منظومة البناء والمصالحات وإنعاش القطاع العقاري

### تيسيرات لتقنين الأوضاع وتعديلات لإنهاء ملف التصالح بهدف القضاء على البناء العشوائى ودعم الاستثمار ..

كشفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ عن الأداء القوي الذي حققه قطاع التشييد والبناء، باعتباره أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي، في ظل استمرار الدولة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتنمية العمرانية على مستوى الجمهورية.

وأوضحت الخطة أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التشييد والمرافق العامة بالأسعار الجارية ارتفع خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بنسبة ٢٦,٦٪ ليصل إلى نحو ٥,٦ تريليون جنيه، مقابل ٤,٥ تريليون جنيه في العام السابق، كما سجل القطاع نموًا بالأسعار الثابتة بلغ ٣,٥٪، بما يعكس استمرار النشاط الاقتصادي داخل قطاع الإنشاءات.

وأكدت الوثيقة أن الاستثمارات الموجهة للقطاع شهدت طفرة كبيرة، حيث ارتفعت إلى نحو ٤٢٣,٥ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٢٧٧,٩ مليار جنيه في العام المالي السابق، بنسبة نمو تجاوزت ٥٢٪، وهو ما يعكس استمرار التوسع في تنفيذ المشروعات القومية والبنية الأساسية في مختلف المحافظات.

وأشارت الخطة إلى أن قطاع البناء شهد أيضًا زيادة في الطلب على مواد البناء، حيث ارتفعت صادراتها بصورة ملحوظة، بالتوازي مع تنفيذ مشروعات الإسكان، والطرق، والمرافق، والكهرباء، والاتصالات، ومياه الشرب والصرف الصحي، بما يدعم النشاط الصناعي ويوفر آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

وفي إطار مستهدفات العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، تستهدف الدولة مواصلة زيادة الإنتاج المحلي لقطاع التشييد والبناء، والحفاظ على معدلات النمو المرتفعة، مع استكمال تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والتوسع في المدن الجديدة، ورفع كفاءة المرافق والخدمات، بما يعزز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ويؤكد مكانته كأحد المحركات الرئيسية للاقتصاد المصري.

### تنظيم ملف البناء والمصالحات

في هذا الإطار ، تواصل وزارة التنمية المحلية والبيئة تنفيذ خطة متكاملة لإعادة تنظيم ملف البناء والتصالح في مخالفات البناء، في إطار رؤية تستهدف تبسيط الإجراءات أمام المواطنين، والقضاء على أسباب ظهور مخالفات جديدة، بالتوازي مع استكمال معالجة الملف المتراكم منذ سنوات، من خلال حزمة من التيسيرات التشريعية والإدارية التي يجري العمل عليها خلال المرحلة الحالية.

ويأتي هذا التحرك في وقت تشهد فيه منظومة البناء عددًا من التطورات، سواء فيما يتعلق بإجراءات استخراج تراخيص البناء، أو التعديلات المقترحة على قانون التصالح في مخالفات البناء، بما يحقق التوازن بين تطبيق القانون ومراعاة البعد الاجتماعي للمواطنين، ويعزز جهود الدولة في الحفاظ على النسق العمراني ومنع التعديات.

وتستهدف وزارة التنمية المحلية والبيئة من خلال التيسيرات الجديدة اختصار رحلة المواطن في استخراج تراخيص البناء، عبر تنظيم دورة عمل أكثر بساطة تبدأ بتقديم الطلب، ثم إجراء المراجعة البيئية، وصولا إلى إصدار الترخيص، مع تحديد جدول زمني واضح لإنهاء الإجراءات، بما يحد من طول الدورة المستندية التي كانت تمثل أحد أبرز التحديات أمام المواطنين.

ولا تقتصر التسهيلات على الإجراءات فقط، وإنما تمتد أيضاً إلى إعادة تنظيم عدد من الاشتراطات الفنية، حيث تتضمن المنظومة الجديدة مرونة أكبر في تنظيم الارتفاعات وفقًا لعرض الشارع وطبيعة المنطقة البنائية، إلى جانب تبسيط عدد من الاشتراطات الخاصة بمساحات الغرف والواجهات والردود، بما يحقق مرونة معمارية مع الحفاظ على الضوابط التخطيطية.

كما تستهدف وزارة التنمية المحلية والبيئة خلق مناخ أكثر جذبا للاستثمار العقاري، من خلال تسهيل إجراءات إصدار التراخيص للمشروعات، بما يسهم في تشجيع الاستثمارات، وزيادة معدلات التنمية العمرانية المنظمة، ب

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

## غدا .. البنك المركزي يطرح صكوكا سيادية بقيمة ٥ مليارات جنيه بعائد ٢٣٪

أعلن البنك المركزي المصري، عن طرح صكوك سيادية ذات عائد ثابت يوم غدا الإثنين الموافق 10 أغسطس 2026، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ 5 مليارات جنيه، وبأجل استحقاق يمتد إلى 3 سنوات.

وأضاف البنك المركزي أن موعد استحقاق الصكوك سيكون في 16 يونيو 2029، على أن يتم صرف العائد للمستثمرين بصورة نصف سنوية طوال مدة الإصدار وبنسبة 22.983%.

وتعد الصكوك السيادية إحدى أدوات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتستخدمها الدولة لتمويل مشروعاتها المختلفة، باعتبارها بديلا للأدوات التقليدية مثل السندات. كما تسهم في تنويع مصادر التمويل، وخفض تكلفة الاقتراض، إلى جانب توفير عائد ثابت وتدفقات نقدية منتظمة للمستثمرين.

دعما لعلاج مرضى القلب والأورام والقصور الكلوي..

# بنك مصر يضخ أكثر من ١٠٠ مليون جنيه لتطوير الخدمات الصحية بأربع مؤسسات طبية

عزز بنك مصر دوره كشريك وطني في دعم وتطوير المنظومة الصحية، بحزمة من المساهمات المجتمعية تتجاوز قيمتها 100 مليون جنيه، لدعم كل من معهد تيودور بلهارس للأبحاث، ومستشفى بنك مصر - شفاء الأورام للأطفال بالصعيد، والمركز الإسلامي لأمراض القلب وجراحاته بجامعة الأزهر، ووحدة الملك فهد لعلاج القصور الكلوي بمستشفيات القصر العيني، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات الصحية، وتعزيز استدامة تقديم العلاج المجاني، وتطوير الإمكانات الطبية والبحثية، والارتقاء بجودة الرعاية الصحية، وتوسيع نطاق استفادة المرضى من خدمات علاجية متطورة.

وقام البنك بالإعلان عن مساهماته بحضور كل من هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، ومحمد سامي عبد الصادق – رئيس جامعة القاهرة، ومحمود صديق، القائم بأعمال رئيس جامعة الأزهر، وأحمد عبد العزيز، مدير معهد تيودور بلهارس للأبحاث ورئيس مجلس إدارته، وأحمد الجندي، رئيس مجلس إدارة جمعية الأورمان، كما حضرت فاطمة الجولي، رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر، ولفيف من السادة ممثلي الجهات المستفيدة وقيادات البنك، وذلك تأكيدًا لحرص بنك مصر على تعزيز شراكاته الفاعلة مع المؤسسات الطبية والبحثية، بما يدعم استدامة تطوير الخدمات الصحية في مختلف أنحاء الجمهورية.

وشملت مساهمات بنك مصر تقديم دعم بقيمة 30 مليون جنيه لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث لتطوير بنيته التحتية، ورفع كفاءة المعامل والمرافق، بما يعزز دوره في تقديم خدمات طبية وبحثية متطورة، إلى جانب تقديم دعم بقيمة 26 مليون جنيه للمركز الإسلامي لأمراض القلب وجراحاته بجامعة الأزهر، بما يسهم في تعزيز إمكاناته الطبية وتطوير خدمات تشخيص وعلاج مرضى القلب.

كما تضمنت المساهمات تقديم دعم بقيمة 36 مليون جنيه لمستشفى بنك مصر - شفاء الأورام للأطفال بالصعيد، للمساهمة في تغطية التكاليف التشغيلية للمستشفى، بما يضمن استدامة تقديم خدمات علاج أورام الأطفال بالمجان، والتخفيف من معاناة المرضى، لا سيما في محافظات الصعيد. ويأتي هذا الدعم امتدادًا للشراكة الاستراتيجية بين بنك مصر والمستشفى، حيث يُعد البنك شريكا رئيسيًا في إنشاء وتطوير المستشفى، بعدما ساهم بنحو 300 مليون جنيه في إنشاء وتجهيز المرحلة الثالثة التي تحمل اسم "مستشفى بنك مصر - شفاء الأورام للأطفال بالصعيد"، بما أسهم في تعزيز الطاقة الاستيعابية للمستشفى وتوفير خدمات علاجية متكاملة لأطفال الأورام في صعيد مصر.

كما قدم بنك مصر دعمًا بقيمة 11 مليون جنيه لوحدة الملك فهد لعلاج القصور الكلوي بمستشفيات القصر العيني، بما يعزز استدامة تقديم الخدمات الطبية المتقدمة للمرضى، إلى جانب المساهمة في علاج 75 حالة حرجة من مرضى تضخم البروستاتا.

ويأتي ذلك امتدادًا للدور الرائد الذي يضطلع به بنك مصر في مجال المسؤولية المجتمعية، حيث بلغت إجمالي مساهماته نحو 1.5 مليار جنيه خلال عام 2025، خُصص منها نحو 535 مليون جنيه لدعم القطاع الصحي، بما يسهم في الارتقاء بجودة الخدمات الطبية وتعزيز استفادة ملايين المواطنين من الرعاية الصحية.

وواصل البنك تنفيذ مشروعات صحية ذات أثر مستدام شملت تطوير ورفع كفاءة المستشفيات والمراكز الطبية، وتزويدها بأحدث الأجهزة والتجهيزات، إلى جانب دعمه للمؤسسات الطبية الرائدة، وفي مقدمتها مستشفى مجدي يعقوب، ومستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، ومستشفى شفاء الأورمان، فضلًا عن مساهماته في دعم صندوق مواجهة الطوارئ الطبية، بما يعزز جاهزية المنظومة الصحية وقدرتها على تقديم خدمات علاجية متكاملة ومستدامة.

كما امتدت مساهمات البنك إلى دعم العلاج المباشر من خلال تمويل العمليات الجراحية للأطفال وتنفيذ القوافل الطبية المتخصصة، تأكيدًا لالتزامه بإحداث أثر تنموي مستدام وتحسين جودة الحياة في مختلف محافظات الجمهورية.

## البنك المركزي يصدر تعليمات جديدة بخصوص بيانات الشمول المالي للشركات

أخطر البنك المركزي في تعليمات للبنوك على ضرورة استكمال البيانات الأساسية للشركات المقترضة وغير المقترضة من واقع منظومة بيانات السجل التجاري متضمنة الرقم الموحد للسجل التجاري على قواعد بيانات البنك وفقًا للنموذج المرفق الذي يوضح البيانات الأساسية للشركات.

وحسب كتاب دوري للبنك المركزي اكد فيه : "ضرورة تحميل كافة بيانات الشركات والمنشآت المقترضة وغير المقترضة على قاعدة البيانات الوطنية للشمول المالي للشركات بالبنك المركزي باستخدام الرقم الموحد للسجل التجاري، والتي تحدث بصورة شهرية من قبل مصرفكم وفق الإجراءات المتبعة في هذا الشأن".

وشدد على ضرورة الإقرار برقم السجل التجاري الموحد عن الشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نظام الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score وفقًا للقواعد المعمول بها حاليا، وكذا نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي فور الانتهاء من تجهيز البنية التحتية اللازمة لاستقبال هذه البيانات بالبنك المركزي.

وأكد البنك المركزي على أن يتم الإنتهاء من الإجراءات المذكورة بعالية بالنسبة للشركات المقترضة قبل نهاية ديسمبر ٢٠٢٦ وبالنسبة للشركات غير المقترضة قبل نهاية يونيو ٢٠٢٧.

وذلك في ضوء اهتمام البنك المركزي المصري بتعزيز الشمول المالي للأفراد والشركات ودعم ريادة الأعمال، فقد قام البنك المركزي منذ عام ٢٠١٨ بإنشاء قاعدة بيانات وطنية للشمول المالي للأفراد الطبيعيين باستخدام الرقم القومي والتي يتم بناء على مخرجاتها قياس نسب الشمول المالي للأفراد وعليه يتم نشر مؤشرات الشمول المالي بدورية نصف سنوية.

ومن جهة أخرى أنشأ البنك المركزي منذ نوفمبر ٢٠٢٢ قاعدة بيانات وطنية لكافة الشركات سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر، أو كانت مقترضة أو غير مقترضة بما في ذلك بيانات عن الشركات المملوكة أو المدارة من قبل للمرأة، حيث تعتمد قاعدة البيانات بشكل أساسي على الرقم الموحد للسجل التجاري لتلك الشركات.

وعملاً على استكمال بعض البيانات الأساسية الخاصة بالشركات والمنشآت لدى البنوك، فقد وقع البنك المركزي بروتوكولا للتعاون مع جهاز تنمية التجارة الداخلية التابع لوزارة التموين والتجارة الداخلية في مايو ٢٠٢٦ بهدف إتاحة البيانات الائتمانية الموثقة من واقع منظومة بيانات السجل التجاري للبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية بما يساهم في توفير بيانات دقيقة.

قال أن قيمته العادلة أمام الدولار لا تتعدي ٢٣ جنيها ..

# مؤشر بيج ماك يثير الجدل حول تقييمه للجنيه المصري .. و خبراء يكشفون الفارق بين القيمة النظرية وسعر السوق في التقييم

أثار أحدث إصدار من مؤشر بيج ماك الصادر عن مجلة الإيكونوميست اهتماما و جدلا واسعا بعد أن أشار إلى أن القيمة العادلة للجنيه المصري تبلغ نحو ٢٣ جنيها مقابل الدولار، بينما يتداول الدولار فعليا عند مستويات تتجاوز ٥٠ جنيها

حيث أظهر المؤشر أن الجنيه المصري يعد من بين العملات المقومة بأقل من قيمتها الحقيقية أمام الدولار الأمريكي، وفقًا للمنهجية التي يعتمدها المؤشر لقياس القوة الشرائية للعملات حول العالم.

وبحسب المؤشر، تبلغ القيمة العادلة للجنيه المصري نحو ٢٣,٣١ جنيهًا للدولار وفق قيمته الشرائية، مقارنة بسعر الصرف الفعلي البالغ ٥٠,٥٣ جنيهًا للدولار، ما يعني أن الجنيه مقوم بأقل من قيمته الحقيقية بنسبة ٥٣,٩٪

بعد مؤشر "بيج ماك"، الذي أطلقته مجلة الإيكونوميست عام ١٩٨٦، من أشهر المؤشرات غير الرسمية لقياس مدى ارتفاع أو انخفاض قيمة العملات، إذ يستند إلى نظرية تعادل القوة الشرائية من خلال مقارنة سعر منتج موحد في مختلف دول العالم.

ويعتمد المؤشر على مقارنة أسعار شطيرة "بيج ماك" التي تنتجها سلسلة ماكدونالدز، باعتبارها مقياسًا مبسطًا للقوة الشرائية للعملات، حيث يبلغ سعر الشطيرة في مصر ١٤٥ جنيهًا، وهو السعر الذي استند إليه المؤشر في احتساب القيمة النظرية للجنيه أمام الدولار.

ويستخدم المؤشر على نطاق واسع كمقياس غير رسمي لتقدير ما إذا كانت العملات تتداول بأعلى أو أقل من قيمتها الحقيقية، عبر مقارنة أسعار المنتج نفسه في أسواق مختلفة وفقًا لنظرية تعادل القوة الشرائية.

وتفترض هذه النظرية أن أسعار الصرف، على المدى الطويل، يجب أن تتجه إلى المستوى الذي يجعل تكلفة سلة متطابقة من السلع والخدمات متساوية بين الدول، وفي حالة هذا المؤشر تمثل شطيرة "بيج ماك" تلك السلة المبسطة.

### خطأ التقييم

يشير الخبراء إلى أنه نادرًا ما توجد عملة في العالم مقيمة بناءً على القيمة العادلة لها. فأغلب دول العالم تتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في سعر الصرف وغالبًا ما تكون مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها، تبعًا لتغيرات اقتصادية كثيرة من بينها مستهدفات السياسات الاقتصادية داخليًا.

### فرق بين القيمة النظرية وسعر السوق

في هذا السياق يقول الدكتور محمد أنيس، الخبير الاقتصادي وعضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، إن مؤشر بيج ماك يعد أداة اقتصادية مهمة لفهم الفروق في القوة الشرائية بين العملات، لكنه لا يمكن اعتباره مقياسًا منفردًا لتحديد القيمة الحقيقية للعملة أو سعر الصرف المناسب، موضحًا أن المؤشر يعتمد على مقارنة سعر منتج واحد في الأسواق المختلفة وفقًا لنظرية تعادل القوة الشرائية.

فرق بين القيمة النظرية وسعر السوق

أضاف أنيس أن ظهور الجنيه المصري ضمن العملات المقومة بأقل من قيمتها وفقًا لهذا المؤشر يعكس أن مستوى الأسعار المحلية للسلع والخدمات مقارنة بالأسواق الخارجية يعطي انطباعًا بوجود اختلاف بين القيمة النظرية للعملة وسعرها في السوق، إلا أن تحديد سعر الصرف الفعلي يخضع لمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية الأخرى.

أوضح أن وصول القيمة العادلة للجنيه وفق مؤشر بيج ماك إلى نحو ٢٣,٣١ جنيه مقابل الدولار، مقارنة بالسعر الفعلي الذي يدور حول مستويات تتجاوز ٥٠ جنيهًا، يرجع إلى اختلاف طبيعة المؤشر عن آليات سوق الصرف، حيث إن المؤشر لا يأخذ في اعتباره بشكل كامل عوامل مثل حركة التجارة الخارجية، وحجم الطلب على الدولار، وتدفقات الاستثمار، والسياحة، والتحويلات، وغيرها من مصادر النقد الأجنبي.

وأشار أنيس أن سعر الصرف في الاقتصاد الحقيقي يتأثر بتوازن العرض والطلب على العملات الأجنبية، إلى جانب قدرة الاقتصاد على جذب التدفقات الدولارية واستدامتها

### كيف تحدد قيمة الجنيه المصري؟

تحدد قيمة العملة من خلال قوى العرض والطلب على الصعيدين المحلي والدولي، مدعومين بالجدارة الائتمانية للدولة ومؤسساتها المالية. كلما ازداد الطلب على العملة ازدادت قيمتها، والعكس صحيح.

ويرى الخبير الاقتصادي مدحت نافع، أن هناك عوامل عديدة تؤثر في قيمة العملة تشمل: أسعار الفائدة، معدل التضخم، تدفقات رؤوس الأموال، والمعروض النقدي أو حجم الأموال السائلة داخل الدولة في وقت معين.

كما يدفع عاملان أساسيان إلى تحديد قيمة الجنيه المصري بشكل كبير وهما:

• الميزان التجاري للبلاد (الفرق بين صادرات البلد وواراداته من السلع).. وقد يشهد الميزان التجاري تقلبات بسبب اعتماد الدولة المفرط على الواردات مقابل الصادرات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وبالتالي قيمة الدولار الأمريكي، وهي العملة الشائعة في التداول التجاري وتقييم الديون الخارجية.

• صافي الأصول الأجنبية (الفارق بين ما يملكه القطاع المصرفي من أصول بالعملات الأجنبية والالتزامات بالعملات الأجنبية تجاه غير المقيمين).

كلما شهد هذان العاملان قدرًا من العجز الملحوظ والمستمر، ضغطا بدورهما لتخفيض قيمة العملة، وهو ما يحدث حاليًا في مصر لغياب الصادر المستدامة للعملة الصعبة وارتفاع الالتزامات وأقساط الديون الخارجية.

ومن جانبه ، أكد الدكتور محمد فؤاد، الخبير الاقتصادي أن مؤشر بيج ماك، والذي أشار إلى أن الجنيه المصري مقوم بأقل من قيمته لا يعد مؤشرا اقتصاديا معتمدا.

وقال : «مؤشر بيج ماك، تم تقديمه من مجلة الإيكونوميست البريطانية سنة ١٩٨١ وهو يستخدم معامل القوة الشرائية».

وأضاف: «المثال هو أن تكلفة البيج ماك ما يعادل ٢,٧٥ دولار في مصر، مقابل ٥,٥ دولار في الولايات المتحدة، وبالتالي يكون سعر الصرف الضمني ٢٥ جنيها بينما الفعلي ٥٠ جنيهًا، وبالتالي قيمة الجنيه بقوم بأقل من ٥٠٪ من قيمته».

وتابع: «طبقا لما قدمته المجلة الأمريكية، هي قالت إن المؤشر ليس مقياسا، ولكنه مصمم كأسلوب طريف يشرح به أداة نظرية سعر الصرف، وهو يبسط الظروف الاقتصادية، ولا يأخذ في الاعتبار كل العوامل الاقتصادية المؤثرة».

وأكمل: «هذا التقييم ليس الأول من نوعه، وعلميا من الصعب أن يكون لهذا المؤشر قدرة للتنبؤ المؤشر ليس مؤشرا اقتصاديا معتمدا ولكنه مؤشرًا طريفًا».

و في تصريحات إعلامية له ، قال الدكتور محمد الجوهري الخبير الاقتصادي ورئيس مركز أكسفورد للدراسات والبحوث الاقتصادية، إنه في البداية يجب التأكيد أن مؤشر بيج ماك ليس مؤشرا لتحديد سعر صرف العملات في الأسواق وليس أداة تستخدمها البنوك المركزية لتسعير الدولار وإنما هو مؤشر مبسط يعتمد على نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تقوم على مقارنة سعر سلعة واحدة وهي شطيرة بيج ماك بين مختلف دول العالم لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض قيمة العملات.

وأوضح الجوهري، أن فكرة المؤشر تقوم على أن السلعة نفسها إذا كانت تباع في الولايات المتحدة بسعر معين وفي مصر بسعر أقل كثيرا فإن ذلك يعكس أن القوة الشرائية للعملة المحلية أعلى مما يظهره سعر الصرف الرسمي وبالتالي تبدو العملة أقل من قيمتها الحقيقية عند المقارنة النظرية.

وتابع الخبير الاقتصادى، :»لكن الواقع الاقتصادي أكثر تعقيدا من ذلك لأن سعر الدولار لا يتحدد فقط وفقا لأسعار السلع وإنما تحدده مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والمالية في مقدمتها حجم الطلب على الدولار وحجم المعروض منه وقيمة الواردات والصادرات والاستثمارات الأجنبية ومستوى الاحتياطي النقدي وأسعار الفائدة وخدمة الدين الخارجي والأوضاع الاقتصادية العالمية والمخاطر الجيوسياسية".

### القيمة العادلة والقيمة السوقية

حسب الباحث المالي أبانوب رفعت، تحدث الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة العادلة للعملة عندما يختل توازن العرض/الطلب. عندما تتعرض السوق لصدمة (مثل أزمة السيولة المفاجئة نتيجة خروج المستثمرين الأجانب من مصر)، يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي سعرها، ما يدفع في اتجاه تغيير في سعر صرف العملة المحلية للوصول إلى التوازن. ويترجم ذلك كالتالي: ١- في حالة سعر الصرف المرن (flexible exchange rate)، يُعدل سعر الصرف تلقائيًا؛ ٢- أما في حالة سعر الصرف الثابت أو المُدار، قد يتأخر/يتخلف رد فعل البنك المركزي أو السلطة النقدية في تغيير سعر الصرف، وتحدث الفجوة واللاتوازن بين سعر الصرف الحقيقي والسوقي. وفي انتظار تحرك البنك المركزي لتغطية الفجوة القائمة، يستغل المضاربون تلك الفجوة بشراء/تكنيز المزيد من العملة الصعبة (زيادة في الطلب وبالتالي السعر) للتربح من الفروقات، ما يزيد الطلب عليها ويحدث موجة ثانية من اللاتوازن بين العرض والطلب وهكذا. ويتوقف استمرار هذه المضاربات على مدى مرونة البنك المركزي في تحريك سعر الصرف، والذي لا يتمتع بها بسبب: ارتفاع الدَّين الخارجي وعجز الميزان التجاري (حيث تعتمد مصر على استيراد العديد من السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج)، ومعدلات التضخم التي سترتفع بشكل أكبر إذا انخفضت قيمة الجنيه، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطرة.

مع استمرار تخفيض قيمة الجنيه المصري على مدار السنوات الأخيرة وارتفاع التضخم - والذي يحاول البنك المركزي أن يكبحه برفع أسعار الفائدة - تنكمش السوق ويزداد العجز الكلي. تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى تعويض انخفاض النمو وزيادة العجز بالاقتراض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فوائد الديون بالدولار وزيادة الطلب عليه، فتنخفض قيمة الجنيه أمامه.

**شيماء مرسي**

# الرئيس التنفيذي لبنك التعمير والإسكان يلتقي العاملين لتعزيز التواصل ودعم بيئة العمل

عقد يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أولى لقاءاته الدورية مع عدد من العاملين بمختلف قطاعات البنك، في إطار نهج يستهدف تعزيز التواصل المباشر والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم بما يدعم تطوير بيئة العمل ويرتقي بالأداء المؤسسي.

وشهد اللقاء حوارًا مفتوحًا اتسم بالشفافية وتبادل الرؤى والأفكار، حيث ناقش المشاركون عددًا من المقترحات التي تسهم في تحسين بيئة العمل ودعم خطط التطوير، بما يعزز مسيرة البنك نحو تحقيق المزيد من النجاحات.

وتأتي هذه اللقاءات ضمن استراتيجية بنك التعمير والإسكان الهادفة إلى الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أحد أهم ركائز النمو المستدام، من خلال ترسيخ ثقافة المشاركة والابتكار، وتوفير قنوات تواصل فعالة تمكّن العاملين من الإسهام في تطوير الأداء وتعزيز القدرة التنافسية للبنك، بما يدعم مكانته بين المؤسسات المصرفية الرائدة في السوق المصرية.

بمشاركة بنكي الأهلي المصري و مصر ..

# «حدث بياناتك في مصر».. مبادرة من البنك المركزي والخارجية لتسهيل الخدمات البنكية للمصريين بالخارج

في خطوة جديدة تستهدف تسهيل الخدمات المصرفية للمصريين بالخارج، أطلق البنك المركزي المصري، بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، مبادرة «حدث بياناتك في مصر» بالشراكة مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر، بما يتيح للمواطنين تحديث بياناتهم البنكية من خارج البلاد دون الحاجة إلى العودة إلى مصر، في إطار جهود الدولة لتعزيز التحول الرقمي وتيسير الخدمات للمغتربين.

وشهدت فعاليات النسخة السابعة من مؤتمر المصريين بالخارج، التي عقدت تحت شعار «مهما اتغربنا.. مصر تقربنا»، توقيع بروتوكول التعاون الخاص بالمبادرة، بحضور نائب محافظ البنك المركزي للاستقرار المصرفي طارق الخولي، حيث وقع الاتفاق السفير نبيل حبشي نائب وزير الخارجية، ومحمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر.

وتتيح المبادرة للمصريين العاملين بالخارج تحديث بياناتهم المصرفية من خلال التوجه إلى أقرب سفارة أو قنصلية مصرية في دولة الإقامة، واستيفاء نموذج تحديث البيانات واعتماده من البعثة الدبلوماسية، قبل إرساله إلى وزارة الخارجية ثم البنك المختص لاستكمال إجراءات التحديث، بما يختصر الوقت والجهد ويجنب العملاء السفر إلى مصر.

وأكد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، أن المبادرة تعكس حرص البنك المركزي والقطاع المصرفي على تطوير الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج، وتوفير حلول مصرفية أكثر مرونة وكفاءة، مشيرًا إلى أنها تأتي استكمالا لمبادرة «افتح حسابك في مصر»، وتهدف إلى تبسيط إجراءات تحديث البيانات مع الالتزام بالضوابط الرقابية والمعايير المصرفية الدولية.

من جانبه، أوضح الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، أن المبادرة جاءت استجابة لمطالب متكررة من أبناء الجاليات المصرية بالخارج، وتنفيذا لتوصيات مؤتمر المصريين بالخارج في نسخته السابقة، مؤكدًا أنها تمثل إضافة جديدة لسلسلة المبادرات التي تستهدف تسهيل الخدمات للمصريين بالخارج وتعزيز ارتباطهم بوطنهم.

وأشار الوزير إلى أن المبادرة تسهم في تيسير المعاملات البنكية وتشجيع المصريين بالخارج على تحويل مدخراتهم بالعملة الأجنبية إلى مصر، موجهًا الشكر للبنك المركزي والبنك الأهلي المصري وبنك مصر والجهات المعنية على تعاونها في تنفيذ المبادرة، بما يدعم جهود الدولة في تقديم خدمات أكثر كفاءة لأبناء الوطن في الخارج.

### بنك مصر و شراكة استراتيجية

فيما قال هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، بأن توقيع هذا البروتوكول يأتي انطلاقًا من الدور الوطني الذي يضطلع به بنك مصر كشريك استراتيجي للدولة في دعم التنمية الاقتصادية، وفي إطار مساندته لجهود الدولة والبنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي، وتيسير حصول المصريين بالخارج على الخدمات المصرفية من خلال حلول آمنة ومبتكرة، تمكنهم من تحديث بياناتهم دون الحاجة إلى التواجد داخل مصر، وذلك بالتعاون مع السفارات والقنصليات المصرية في العديد من الدول، بما يواكب رؤية الدولة للتحول الرقمي.

وتابع هشام عكاشه أن المبادرة تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز ارتباط المصريين بالخارج بالقطاع المصرفي المصري، من خلال إتاحة خدمات مصرفية أكثر سهولة ومرونة، بما يسهم في تعزيز التواصل المستدام مع أبناء الوطن حول العالم، مؤكدا أن مواصلة تطوير الخدمات المصرفية الرقمية ودعم مستهدفات الدولة في التحول الرقمي والتنمية المستدامة يمثلان أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية بنك مصر.

### البنك الاهلي المصري و الدور الوطني

ومن جانبه ، صرح محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن هذه المبادرة تأتي في توجيهات البنك المركزي المصري بتيسير الخدمات المصرفية المقدمة للمصريين بالخارج تماشيًا مع رؤية الدولة المصرية الرامية لتعزيز التواصل مع المصريين بالخارج، وتطوير الخدمات المقدمة لهم.

وأضاف الأتربي أن هذه المبادرة تتيح للمصريين المقيمين بالخارج إمكانية تحديث بياناتهم المصرفية بسهولة من خلال التوجه إلى السفارات والقنصليات التابعة لجمهورية مصر العربية في عدد من الدول الأجنبية والعربية، وذلك باستخدام بطاقة الرقم القومي السارية أو جواز السفر الساري، في إطار إجراءات مبسطة وسريعة.

وأضافت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن المبادرة تتيح للعملاء إمكانية تحديث بياناتهم بطريقة آمنة لضمان استمرارية تقديم المنتجات والخدمات لعملائنا، كما انه يمكن للعملاء الاشتراك في خدمات الإنترنت البنكي والتي تتيح تنفيذ العديد من المعاملات المصرفية مثل الاستعلام عن الأرصدة، وإجراء التحويلات المالية، وشراء واسترداد الشهادات الادخارية وصناديق الاستثمار بالإضافة الي الاشتراك في خدمة الكشف الالكتروني للحسابات مجانا.

مؤكدة أن هذه المبادرة تأتي ضمن استراتيجية البنك الأهلي المصري للتوسع في تقديم خدمات مصرفية متطورة تلبي احتياجات العملاء داخل وخارج مصر، وتواكب التطورات العالمية في مجال الخدمات المالية، بما يسهم في تعزيز ارتباط المصريين بالخارج بالقطاع المصرفي المصري، مضيفة أنه يمكن للعملاء زيارة أقرب سفارة أو قنصلية مصرية بالدول المشمولة بالمبادرة لتحديث بياناتهم بكل سهولة ويسر وأمان، كما يمكن للعملاء الاطلاع على تفاصيل الخدمة والشروط والاحكام من خلال الموقع الالكتروني للبنك الأهلي المصري.

استعدادا لقبول طلاب جدد خلال العام الجامعي القادم..

# محافظ البنك المركزي المصري يبحث مع وزير التعليم العالي مستجدات «منحة علماء المستقبل»

التقى حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصرى، بمقر البنك، الدكتور عبد العزيز قنصوة وزير التعليم العالى والبحث العلمى والقائم بعمل وزير الثقافة، لمتابعة مستجدات المبادرة الوطنية لدعم الطلاب المتميزين بالجامعات المصرية «منحة علماء المستقبل»، والوقوف على الاستعدادات الخاصة بالعام الجامعى الجديد ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧ وقبول طلاب جدد بالمنحة فى مرحلتها الثانية، بما يضمن استمرار تقديم الدعم للطلاب المستحقين اجتماعيًا وتحقيق أهداف المبادرة.

وخلال اللقاء، استعرض الجانبان نتائج المبادرة خلال العام الجامعى الماضى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وما حققته من دعم للطلاب المتفوقين المستحقين اجتماعيًا فى مختلف المحافظات، كما ناقشا اليات تطوير المبادرة، وتوسيع نطاق الاستفادة منها خلال العام الجامعى الجديد، وإتاحة الفرصة لقبول عدد جديد من الطلاب ذوى الاستحقاق الاجتماعى للالتحاق بالجامعات الأهلية، وذلك فى إطار رؤية الدولة المصرية للاستثمار فى العنصر البشرى، وتمكين الشباب، ودعم تطوير منظومة التعليم العالى والبحث العلمى.

وأكد الجانبان حرصهما على مواصلة التعاون المشترك بما يسهم فى رعاية الطلاب المتفوقين، والنماذج الواعدة علميًا وبحثيًا، باعتبارهم ركيزة أساسية لبناء الكوادر الوطنية القادرة على قيادة مسيرة التنمية.

وبهذه المناسبة، أكد حسن عبد الله، أن البنك المركزى المصرى يولى اهتمامًا كبيرًا بدعم منظومة التعليم العالى والبحث العلمى، اتساقًا مع رؤية الدولة المصرية فى هذا المجال، مشيرًا إلى أن دعم الطلاب المتفوقين يمثل استثمارًا فى مستقبل الوطن، ويعكس التزام البنك المركزى والقطاع المصرفى بالمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مبادرات المسؤولية المجتمعية.

كما أكد المحافظ أن «منحة علماء المستقبل» تجسد نموذجًا للتكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفى والمجتمع المدنى فى تبنى مبادرات ذات أثر طويل المدى، تستهدف إتاحة فرص تعليمية متكافئة أمام الطلاب المتفوقين، وتمكينهم من تطوير قدراتهم العلمية والبحثية بما يتوافق مع احتياجات الاقتصاد المعرفى ومتطلبات المستقبل.

كما ثمن المحافظ الدور المحورى الذى تقوم به وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى إعداد كوادر جديدة مؤهلة لسوق العمل فى مختلف القطاعات، بما فى ذلك القطاع المصرفى، ودعمها لمبادرة البنك المركزى الخاصة بإطلاق شهادة البكالوريوس فى العلوم المصرفية، والتى أطلقت لأول مرة فى مصر بعدد من كليات التجارة اعتبارًا من العام الجامعى الماضى.

ومن جانبه، أشاد الدكتور عبد العزيز قنصوة وزير التعليم العالى والبحث العلمى والقائم بعمل وزير الثقافة، بالدور الذى يقوم به البنك المركزى المصرى والقطاع المصرفى فى دعم منظومة التعليم العالى من خلال مبادرات المسؤولية المجتمعية، بما يسهم فى توفير فرص تعليمية متكافئة للطلاب المتفوقين ذوى الاستحقاق الاجتماعى، وتعزيز جهود الدولة فى إعداد كوادر قادرة على الإبداع والابتكار والمنافسة.

وأكد الوزير حرص الوزارة مع البنك المركزى على استدامة هذه المبادرة، إضافة إلى توسيع نطاق الشراكات مع مختلف مؤسسات الدولة لدعم الطلاب المتميزين.

جاء ذلك بحضور كل من طارق الخولى نائب المحافظ للاستقرار المصرفى، وغادة توفيق وكيل المحافظ للمسؤولية المجتمعية، ورشا منصور وكيل المحافظ لقطاع الموارد البشرية، ومحمد شعبان وكيل المحافظ لقطاع الشؤون القانونية، ونهال أورخان القائم بأعمال رئيس الإدارة المركزية للاتصال المؤسسى من جانب البنك. وحضر اللقاء من وزارة التعليم العالى كل من الدكتور ماهر مصباح أمين مجلس الجامعات الأهلية والقائم بأعمال أمين مجلس الجامعات الخاصة، والدكتور عمرو علام مساعد الوزير الوكيل الدائم للوزارة، والدكتور شريف كشك مساعد الوزير للحوكمة الذكية، والدكتور محمد الشرقاوى مساعد الوزير للسياسات والشؤون الاقتصادية، والمستشار عاطف عمر المستشار القانونى للوزير، والدكتور عادل عبد الغفار المتحدث الرسمى للوزارة.

جدير بالذكر أن إطلاق المبادرة الوطنية لدعم الطلاب المتميزين بالجامعات المصرية «منحة علماء المستقبل» يأتى تأكيدًا على التزام الدولة بتمكين الشباب المتفوقين ذوى الاستحقاق الاجتماعى من الحصول على فرص تعليمية عادلة ومتكافئة، وبناء جيل قادر على المشاركة فى مسيرة التنمية الشاملة وصناعة المستقبل.

دعما للشمول المالي و تحت رعاية البنك المركزي المصري..

# بنك مصر يقدم العديد من العروض المجانية و الخدمات المصرفية ضمن فعالية «اليوم العالمي للشباب»

انطلاقًا من دوره الوطني الرائد وحرصه المستمر على دعم جهود الدولة في تعزيز الشمول المالي، يشارك بنك مصر في فعالية «اليوم العالمي للشباب» تحت رعاية البنك المركزي المصري، وذلك تأكيدًا لالتزامه بدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وتأتي مشاركة البنك انطلاقًا من إيمانه بأن الشمول المالي يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، بما يشمل الحسابات البنكية، وخدمات الدفع والتحويل، ومنتجات الادخار والتمويل، وغيرها من الحلول المالية التي تسهم في دمج المزيد من المواطنين داخل المنظومة المصرفية الرسمية.

ويحرص بنك مصر على تقديم العديد من المزايا والعروض المجانية التي تستهدف مختلف شرائح العملاء، وبصفة خاصة المرأة والشباب، وذلك طوال فترة الفعالية الممتدة من ١ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٢٦.

وتشمل هذه العروض فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير للأفراد مع الإعفاء من مصروفات فتح الحساب، والحد الأدنى لفتح الحساب، ومصاريف الدمغة، وذلك على حسابات الجاري والتوفير بالجنيه المصري (النمطية والإسلامية)، وحسابات «المنجز» (الجاري والتوفير – النمطية والإسلامية)، وحسابات الشباب، وحساب توفير «الممكن»، وحساب جاري «حوالتي بالجنيه المصري أو الدولار الأمريكي.

كما يتيح بنك مصر خلال الفعالية إصدار بطاقة ميزة المدفوعة مقدمًا مجانًا دون مصروفات إصدار، بالإضاف

## غدا .. البنك المركزي يطرح سندات خزانة بقيمة ١٦,٥ مليار جنيه

يعتزم البنك المركزي ، نيابة عن وزارة المالية، طرح سندات خزانة ذات عائد الثابت بقيمة إجمالية تبلغ ١٦,٥ مليار جنيه في عطاءين مختلفين، وذلك يوم غدا الاثنين ، وفق البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.
يتوزع الطرح المستهدف على شريحتين، الأولى بقيمة ١,٥ مليار جنيه لأجل سنتين حيث يستحق أجلها في ٧ يوليو ٢٠٢٨ بسعر كوبون ٢٢,٦٩١٪.
أما الشريحة الثانية فتبلغ قيمتها ١٥ مليار جنيه لأجل ٣ سنوات وتاريخ الاستحقاق ٧ يوليو ٢٠٢٩ بسعر كوبون ٢٣,٠٩١٪.
من المقرر أن تُصرف العوائد للأجلين بدورية نصف سنوية، وسيكون تاريخ إصدار السندات للأجلين يوم الثلاثاء القاد

## لاختيار الفريق الذي يمثل مصر في الخارج..
# البنك الأهلي المصري يعزز تمكين الشباب وريادة الأعمال بمشاركة فاعلة في نهائيات Enactus

واصل البنك الأهلي المصري جهوده في دعم الشباب ورواد الأعمال، من خلال مشاركته في فعاليات النهائيات المحلية لمنظمة Enactus Egypt للعام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، والتي شهدت تنافسًا بين الفرق الطلابية من مختلف الجامعات المصرية لاختيار الفريق الذي سيمثل مصر في المسابقة العالمية.
وتأتي مشاركة البنك في إطار استراتيجيته للمسؤولية المجتمعية، الهادفة إلى تمكين الشباب، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، ودعم المشروعات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المستدام.
جاء ذلك بحضور لجنة التحكيم التي تضمنت دينا أبو طالب رئيس مجموعة التسويق والتنمية المجتمعية ومحمد عوارة مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري وعدد من ممثلي الجامعات والشركاء.
وفي هذا الشأن، قالت دينا أبو طالب أن الشراكة مع Enactus Egypt تعكس إيمان البنك بأن الشباب هم الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن البنك يحرص على دعم المبادرات التي تسهم في بناء قدرات الشباب، وإكسابهم المهارات العملية، وتشجيعهم على تحويل أفكارهم إلى مشروعات ذات أثر اقتصادي واجتماعي مستدام.
وأردفت أن دعم البنك لمبادرة "توفير عمل لائق للشباب" يأتي في إطار استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية، والتي تستهدف الاستثمار في الإنسان، وتمكين الشباب، وتهيئة البيئة المناسبة لإطلاق طاقاتهم الإبداعية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الدولة المصرية.
في حين، أعربت دكتورة فاطمة سري، الرئيس التنفيذي لمنظمة إينياكتس مصر (Enactus Egypt) عن اعتزازها بالشراكة المتدة مع البنك الأهلي المصري كونه شريكا استراتيجيًا في رحلة تمكين الشباب، مشيدة بدوره الرائد في دعم الشباب المصري وتمكينهم من تحويل

أفكارهم المبتكرة إلى مشروعات ذات أثر اقتصادي ومجتمعي مستدام، مضيفة أن دعم البنك يعكس إيمانًا حقيقيًا بقدرات الشباب، وحرصًا على الاستثمار في طاقاتهم، بما يسهم في إعداد جيل من رواد الأعمال القادرين على قيادة مستقبل أكثر ازدهارًا.
فيما أكد محمد عوارة أن البنك يولي اهتمامًا كبيرًا بدعم منظومة ريادة الأعمال، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مشيرًا إلى أن تمكين الشباب من تحويل أفكارهم المبتكرة إلى مشروعات ناجحة يمثل أحد أهم محاور دعم البنك لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.
وتابع أن مشاركة البنك في دعم برامج Enactus Egypt تأتي انطلاقًا من إيمانه بأهمية الاستثمار في الكوادر الشابة، وتعزيز ثقافة العمل الحر والابتكار، بما يسهم في إعداد جيل من رواد الأعمال القادرين على المنافسة محليًا ودوليًا.
وشهدت الفاعلية أيضا استعراض المشروعات المتأهلة للمرحلة النهائية أمام لجنة التحكيم، والتي عكست مستوى متميزًا من الابتكار والقدرة على تقديم حلول عملية للتحديات المجتمعية، حيث تم في ختام الفاعلية الإعلان عن الفريق الفائز الذي سيمثل مصرفي المسابقة الدولية.

## المصرف المتحد يعين شريف مدحت رئيسًا لقطاع الاتصال المؤسسي لتعزيز خطط النمو

أعلن المصرف المتحد انضمام شريف مدحت إلى فريق عمله رئيسًا لقطاع الاتصال المؤسسي، في خطوة تستهدف تعزيز منظومة الاتصال المؤسسي وترسيخ الهوية المؤسسية، والاستفادة من خبراته المتدة لأكثر من ١٨ عامًا في مجالات التسويق وإدارة العلامات التجارية والاتصال المؤسسي داخل كبرى المؤسسات المصرفية المصرية.
يأتي انضمام شريف مدحت إلى المصرف المتحد في إطار استراتيجية البنك الرامية إلى تطوير منظومة الاتصال المؤسسي، ودعم جهود التسويق والتواصل، بما يتماشى مع خطط النمو والتوسع وتعزيز مكانة المصرف في السوق المصرفية المصرية.
ويمتلك شريف مدحت خبرة مهنية تتجاوز ١٨ عامًا في مجالات الاتصال المؤسسي، والاتصالات التسويقية، وإدارة العلامات التجارية، والتسويق الرقمي، اكتسبها من خلال العمل في عدد من أبرز البنوك والمؤسسات الرائدة، حيث قاد العديد من المبادرات التي ساهمت في تطوير الهوية المؤسسية، وإطلاق حملات تسويقية واتصالية ناجحة عززت من الصورة الذهنية للمؤسسات التي عمل بها.
وخلال مسيرته في بنك القاهرة التي امتدت لنحو ثماني سنوات، لعب دورًا محوريًا في تطوير العلامة التجارية للبنك، إذ انضم إليه عام ٢٠١٨ بالتزامن مع إعادة إطلاق الهوية المؤسسية، وأسهم في تحديث منظومة الاتصالات التسويقية متعددة القنوات، إلى جانب قيادة حملات تسويقية بارزة دعمت حضور البنك في السوق. كما قاد جهود التحول الرقمي داخل قطاع التسويق من خلال توظيف أحدث التقنيات والحلول الرقمية، بما انعكس على رفع كفاءة الحملات التسويقية وتحسين تجربة العملاء، فضلا عن إشرافه على فرق الاتصالات التسويقية والإعلان والاتصال الرقمي وإدارة العلامة التجارية.
كما تولى إدارة عدد من الشراكات والرعايات الاستراتيجية، وكان من أبرزها الإشراف على الشراكة مع نادي أرسنال الإنجليزي، بالإضافة إلى قيادة حملات افتتاح الفروع الجديدة، الأمر الذي عزز خبراته في بناء العلامات التجارية وإدارة الهوية المؤسسية وفقًا لأفضل الممارسات العالمية.
وقبل انضمامه إلى بنك القاهرة، عمل لمدة تقارب أربع سنوات في بنك الإسكندرية، تزامن خلالها مع مرحلة مهمة من تطوير الهوية المؤسسية للبنك عقب استحواذ مجموعة إنتيسا سان باولو، حيث تولى مسؤولية التسويق الميداني وإدارة الشراكات، وأسهم في تطوير تجربة العلامة التجارية عبر مختلف نقاط التواصل مع العملاء، إلى جانب الإشراف على الفعاليات والرعايات والحملات الترويجية.
وشملت مسيرته المهنية أيضا العمل في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) - مصر في مجال إدارة الحملات التسويقية، إلى جانب عدد من شركات التسويق والاستشارات، ما أكسبه خبرات متكاملة في إعداد استراتيجيات الاتصال والتسويق، وتطوير الهوية المؤسسية، وإدارة العلامات التجارية.
ويحمل شريف مدحت درجة البكالوريوس في هندسة الاتصالات، إلى جانب عدد من الشهادات المتخصصة في مجالات التسويق والإعلان والتسويق الرقمي.
ويعكس هذا التعيين استمرار المصرف المتحد في استقطاب الكفاءات المصرفية ذات الخبرات الواسعة، تنفيذا لاستراتيجية التطوير التي ينتهجها البنك لتعزيز تنافسيته بالسوق، ودعم خطط النمو والتوسع، وذلك منذ تولي طارق فايد رئاسة المصرف المتحد.

### يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الخضراء والمستدامة..
## البنك المركزي يشكل مجموعة عمل من الوزارات والجهات المعنية لإصدار تصنيف التمويل المستدام

في إطار دعم توجه الدولة نحو تعزيز التمويل المستدام وحرصًا على مواكبه أفضل الممارسات الدولية بمجال الإستدامة، بدأ البنك المركزي المصري في خطوات الإعداد لإصدار «تصنيف التمويل المستدام" Sustainable Finance Taxonomy الذي يساعد في توفير البيانات الدقيقة والمعتمدة حول الأنشطة الاقتصادية المستدامة في ظل تداخل النمو الاقتصادي مع القضايا البيئية والاجتماعية، بما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الخضراء والمستدامة بشكل عام.
وفي هذا السياق تم تشكيل مجموعة عمل فنية تضم وزارات الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، والمالية، والتنمية المحلية والبيئة، والاستثمار والتجارة الخارجية، والهيئة العامة للرقابة المالية وذلك بهدف التنسيق وتكامل الجهود بين جميع الجهات المعنية والمشاركة بالرأي خلال مراحل إعداد تصنيف التمويل المستدام المزمع إصداره من قبل البنك المركزي المصري.
وقد عقد أول اجتماع لمجموعة العمل بمقر البنك المركزي المصري بحضور ممثلي الوزارات والهيئات الأعضاء، حيث تم شرح توجه البنك في التصنيف المزمع إصداره، وكذلك عرض تجارب الدول في هذا المجال بالإضافة إلى المعايير الدولية المتبعة وكذا التحديات والفرص المتاحة. كما تم خلال الاجتماع الاتفاق على البدء الفوري في الخطوات التنفيذية مع التأكيد على أهمية التنسيق الكامل بين أعضاء مجموعة العمل.
ومن المتوقع أن يساهم تصنيف التمويل المستدام بعد إصداره في زيادة حجم التمويل الدولي في هذا المجال الواعد، وكذلك تعزيز كفاءة إدارة المخاطر في تمويل المشروعات من خلال تقديم تصنيفات وإرشادات واضحة لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية.

شيماء مرسي

### وصل إلي ٥٦,٢٩٣ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٦ بزيادة قدرها ١,٢٢١ مليار دولار ..
# محللون يرصدون أهم مكاسب الاقتصاد المصري من الطفرات القياسية التي يحققها احتياطي النقد الأجنبي

قفز احتياطي النقد الأجنبي لمصر إلى ٥٦,٢٩٣ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٦ ، مقابل ٥٥,٠٧٢ مليار دولار بنهاية يونيو السابق عليه ، بزيادة قدرها ١,٢٢١ مليار دولار، بحسب بيان صادر عن البنك المركزي المصري.

**احتياطي الذهب**

و كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع قيمة أرصدة الذهب المدرجة ضمن احتياطي النقد الأجنبي إلى ١٧,١٣٩ مليار دولار بنهاية يوليو الماضي، مقابل ١٦,٧٨٤ مليار دولار بنهاية يونيو السابق عليه ، بزيادة قدرها ٣٥٥ مليون دولار.
وأظهرت البيانات الصادرة عن البنك ارتفاع قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي إلى ٣٨,٧١١ مليار دولار، مقابل ٣٧,٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٨٦٤ مليون دولار ، فيما بلغ رصيد حقوق السحب الخاصة SDRs إلى ٤٤٦ مليون دولار ، مقابل ٤٤٤ مليون دولار.
ويأتي هذا الارتفاع استكمالاً لمسار تصاعدي طويل شهدته الاحتياطات المصرية على مدار الأشهر الماضية، إذ كانت الاحتياطات قد بلغت ٥٣,١٣٤ مليار دولار بنهاية مايو ٢٠٢٦ ، مقارنة بنحو ٥٣,٠٠١ مليار دولار في إبريل ، قبل أن تقفز إلى ٥٥,٠٧٢ مليار دولار بنهاية يونيو بزيادة ١,٩ مليار دولار، ثم إلى الرقم الجديد المعلن عن يوليو.
ويكتسب تجاوز حاجز الـ٥٦ مليار دولار أهمية خاصة في السياق المالي لمصر، إذ إن تخطي الاحتياطي النقدي حاجز الـ٥٥ مليار دولار جعل البلاد تستوفي المعيار الأساسي الذي حدده صندوق النقد الدولي في اتفاق تسهيل الصندوق الممدد، والذي يشترط تكوين احتياطيات نقد أجنبي تتراوح بين ٥٥ و٥٦ مليار دولار قبل انتهاء البرنامج بنهاية العام الحالي. ومع الرقم الجديد، تكون مصر قد تجاوزت هذا النطاق المستهدف بالكامل قبل الموعد المحدد لانتهاء البرنامج.
ويُعزى استمرار هذا النمو، وفق محللين، إلى تحسن عدة مصادر رئيسية للعملة الصعبة، في مقدمتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج التي سجلت أرقاما قياسية، إذ ارتفعت بنسبة ٣٢٪ لتصل إلى نحو ٣٤,٩ مليار دولار خلال الفترة من يوليو/ إلى مارس من العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٢٦,٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق. . كما ساهمت في هذا التحسن إيرادات قطاع السياحة، إلى جانب عودة بعض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر إلى السوق المحلي.
ويتكون الاحتياطي الأجنبي لمصر من سلة من العملات الدولية الرئيسية، تشمل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، وهي نسبة توزع حيازات مصر منها على أساس أسعار الصرف لتلك العملات ومدى استقرارها في الأسواق الدولية، وتتغير حسب خطة موضوعة من قبل مسؤولي البنك المركزي المصري.
ويُنظر إلى استمرار تعزيز الاحتياطيات النقدية باعتباره مؤشرا على تحسن قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته الخارجية، ودعم استقرار سوق الصرف، في ظل استمرار الجهات الرسمية بمتابعة تطور مصادر الدخل الدولاري خلال الأشهر المقبلة.

**موارد مصر الدولارية تتصاعد**

قال الدكتور هشام إبراهيم، أستاذ التمويل والاستثمار والخبير الاقتصادي، إن القفزة التاريخية التي سجلها صافي الاحتياطي الدولي من النقد الأجنبي تؤكد حالة التعافي والصلابة التي بات يتمتع بها الاقتصاد المصري، لافتا إلى أن موارد البلاد من العملة الصعبة تشهد نموا متواصلا وتفاعلا إيجابيا مع مستجدات الأسواق العالمية.
وأوضح أستاذ التمويل والاستثمار – في تصريحات إعلامية - أن الزيادة الأخيرة في الاحتياطي والتي بلغت نحو ٢,٢٥ مليار دولار لم تتحقق على حساب المتطلبات الملاحية أو التجارية.
وأضاف الخبير الاقتصادي أن النقد الأجنبي متوفر داخل الجهاز المصرفي ويغطي الاحتياجات كافة، بدءاً من فتح الاعتمادات المستندية وصولا إلى تدبير نفقات السفر للخارج، موضحا أن هذه الزيادة تتجدد شهريا وبشكل منتظم، مما يرسخ دعائم الاستقرار الاقتصادي.
وقال إن تدفقات المصريين بالخارج تواصل تسجيل مستويات قياسية غير مسبوقة، نظراً لتغير دوافع التحويل من مجرد تغطية النفقات العائلية إلى استغلال الفرص الاستثمارية الواعدة، مشيراً إلى أن أبناء الوطن بالخارج باتوا يستبقون المستثمرين الأجانب في اقتناص الفرص المتاحة، مؤكداً أن هناك حراكا استثمارياً داخلياً يدفعهم لضخ أموالهم في مشروعات حقيقية تطرحها الدولة باستمرار.
وأضاف الخبير الاقتصادي، تعليقاً على مرونة سعر الصرف، أن نهج البنك المركزي في تحريك العملة وفق آليات العرض والطلب أثمر عن نتائج إيجابية، مشيراً إلى أن تقبل الشارع لحركة صعود وهبوط الدولار أصبح أمراً طبيعياً حتى مع تغير السعر بحدود جنيه أو أكثر، وهو ما يعكس استجابة الاقتصاد الوطني للمتغيرات الجيوسياسية وتفاعله الحيوي مع الأحداث العالمية.
وذكر أن القطاعات الاقتصادية تشهد تعافياً لافتاً في مجالات الصادرات والاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشر وغير المباشر، متوقعا استمرار تحسن تحصيلات قناة السويس مقارنة بالفترات السابقة رغم حدة التوترات، وصولاً للهدف المستهدف بجمع ٣٠ مليار دولار سنوياً.
وأكد أن البورصة المصرية استعادت مسارها الصاعد خلال ساعات قليلة عقب تسجيل أحداث طارئة، وهو ما يبرهن على وعي القيادة ورؤيتها الشاملة لطبيعة التحديات والمخططات على الساحة الدولية.

**خفض تكلفة الإقتراض**

و من جانبه ، قال الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، إن أن الزيادة الشهرية في الاحتياطي النقدي الأجنبي تعزز الثقة في الاقتصاد المصري وتعكس قدرة الاقتصاد على توليد تدفقات نقد أجنبي مستدامة، موضحا أن هذا الرقم يمنح المستثمر الأجنبي والمحلي اطمئنانا بأن مصر لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في مواعيدها، وهو ما ينعكس مباشرة على تحسن التصنيف الائتماني وخفض تكلفة الاقتراض .
أوضح غراب، أن وصول الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى هذا المستوى يوفر وسادة أمان للبنك المركزي ودعم استقرار سعر الصرف، موضحا أنه كلما زاد الاحتياطي زادت قدرة البنك المركزي على إدارة سوق الصرف بمرونة، ومواجهة أي تقلبات موسمية أو خارجية دون اللجوء لإجراءات استثنائية، مضيفا أن هذا الاستقرار هو حجر الأساس لجذب الاستثمارات الجديدة.
ولفت إلى أنه عندما ترى المؤسسات الدولية أن احتياطي مصر يتجاوز ٥٦ مليار دولار ويواصل الارتفاع فإن ذلك يقلل من المخاطر، والنتيجة المباشرة هي انخفاض العائد المطلوب على السندات المصرية في الأسواق العالمية، وبالتالي توفير مئات الملايين من الدولارات سنويا من أعباء خدمة الدين، لافتا إلى أن قوة المركز الخارجي تمنح الحكومة مساحة أكبر للتركيز على المشروعات التنموية، مؤكدا أن الاحتياطي القوي يعني أننا لا نضطر لتوجيه كل الموارد لسداد التزامات قصيرة الأجل، بل يمكن التوسع في مشروعات البنية التحتية والطاقة والصناعة التي تخلق فرص عمل وتزيد من الصادرات مستقبلا.
و ألمح غراب، أن الزيادة بمقدار ١,٢٢١ مليار دولار في شهر واحد ليس رقما عاديا، لكنها رسالة بأن هيكل الاقتصاد المصري أصبح أكثر تنوعا وقدرة على جذب العملة الأجنبية من قنوات متعددة مثل السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المصريين بالخارج، وهذا المسار إذا استمر سيضع مصر في مكانة أفضل بكثير ضمن الاقتصادات الناشئة .

**يعزز استقرار الجنيه**

وقال الخبير المصرفي المصري أحمد شوقي، إن وصول احتياطي النقد الأجنبي إلى أكثر من ٥٦ مليار دولار يمثل رسالة قوية للأسواق بشأن متانة المركز الخارجي للاقتصاد المصري.
وأوضح أن ارتفاع الاحتياطي يمنح البنك المركزي قدرة أكبر على تلبية احتياجات السوق من العملات الأجنبية، ويعزز ثقة المستثمرين في استقرار سوق الصرف، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على أداء الجنيه أمام الدولار.
وأضاف أن الاحتياطي المرتفع يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية، ويمنح السياسة النقدية مساحة أكبر للحفاظ على استقرار سعر الصرف دون ضغوط.

ناصر ..

### بالتعاون مع جمعية البنوك المركزية الإفريقية..
# البنك المركزي المصري يطلق أول منصة قارية للاستقرار المالي في إفريقيا

أطلق البنك المركزي المصري بالتعاون مع جمعية البنوك المركزية الإفريقية، البوابة الإلكترونية للجنة الاستقرار المالي الإفريقية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون المؤسسي بين البنوك المركزية الإفريقية وترسيخ آليات تبادل المعرفة والخبرات في مجال الاستقرار المالي على مستوى القارة.
ويعكس إطلاق البوابة نجاح الجهود المشتركة التي أسفرت في الأساس عن تأسيس لجنة الاستقرار المالي الإفريقية بمبادرة من البنك المركزي المصري وبرعاية المحافظ حسن عبدالله، وتحت مظلة جمعية البنوك المركزية الإفريقية، لتكون أول إطار مؤسسي قاري معني بقضايا الاستقرار المالي من المنظور الاحترازي الكلي، بما يساهم في دعم التنسيق والتعاون بين البنوك المركزية الإفريقية وتعزيز استقرار الأنظمة المالية بالقارة.
وتمثل تلك البوابة خطوة مؤسسية هامة في مسار عمل اللجنة، حيث توفر منصة رقمية متكاملة للتعريف باللجنة وأهدافها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي وأعضائها من البنوك المركزية الإفريقية، كما تسلط الضوء على مجموعات العمل التابعة لها، بما في ذلك مجموعة عمل تقرير الاستقرار المالي الإفريقي ومجموعة عمل تطوير وتنفيذ السياسات الاحترازية الكلية، ودورهما في دعم تحقيق أهداف اللجنة وتعزيز التعاون الفني بين البنوك المركزية بالقارة. كذلك، تبرز البوابة الدور المحوري لسكرتارية اللجنة، في دعم أعمال اللجنة ومجموعات العمل التابعة لها من خلال التنسيق الفني والإداري، فضلا عن توليها إدارة البوابة الإلكترونية والإشراف على تحديث محتواها.
وتعد البوابة منصة رئيسية لنشر مخرجات اللجنة ومجموعات العمل التابعة لها، بما يشمل التقارير والدراسات والأوراق الفنية والمواد المرجعية المختلفة، وعلى رأسها تقرير الاستقرار المالي الأفريقي، والذي يمثل أول تقييم قاري شامل للاستقرار المالي في أفريقيا يتم إعداده من قبل البنوك المركزية الأفريقية. ومن شأن ذلك أن يساهم في توسيع نطاق انتشار تلك المخرجات وتعزيز الاستفادة منها لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية والجهات المعنية على المستويين الإقليمي والعالمي.
وتتضمن البوابة كذلك معلومات حول الاجتماعات الدورية للجنة ومجموعات العمل التابعة لها، وأبرز الأنشطة والمبادرات الجارية، بما يعزز من شفافية أعمال اللجنة ويتيح للمهتمين والمتابعين الاطلاع على التطورات المتعلقة بجهود تعزيز الاستقرار المالي في القارة الأفريقية.
ومن المتوقع أن تسهم البوابة الإلكترونية في دعم تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين البنوك المركزية الأفريقية، وتعزيز التنسيق والتعاون في مواجهة المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على الاستقرار المالي من المنظور الاحترازي الكلي على مستوى القارة.
ويؤكد إطلاق هذه البوابة التزام البنك المركزي المصري، مع جمعية البنوك المركزية الإفريقية والبنوك المركزية الأعضاء، بمواصلة دعم جهود التكامل المالي الأفريقي وترسيخ دور لجنة الاستقرار المالي الافريقية كمنصة قارية متخصصة لتعزيز التعاون الفني في مجال الاستقرار المالي، بما يسهم في بناء أنظمة مالية أكثر استقرارًا وقدرة على دعم النمو الاقتصادي المستدام في إفريقيا.

### معدلات الشمول المالي تواصل ارتفاعها..
# «المركزي»: ٧٩٪ من المواطنين يمتلكون حسابات مالية نشطة تمكنهم من إجراء معاملات مالية

واصلت معدلات الشمول المالي في مصر ارتفاعها لتصل إلى ٧٩٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٦، ليصبح عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات نشطة تمكنهم من إجراء معاملات مالية ٥٦,٤ مليون مواطن من إجمالي ٧١,٤ مليون مواطن في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، وذلك بدعم من الجهود المستمرة التي يبذلها البنك المركزي المصري والقطاع المالي لتعزيز الشمول المالي وزيادة قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.
وتتنوع هذه الحسابات المالية النشطة لتشمل بالإضافة للحسابات البنكية حسابات البريد ومحافظ الهاتف المحمول وكذلك البطاقات المدفوعة مقدمًا، وفي هذا الإطار شهدت نسبة الشمول المالي للمرأة طفرة ملموسة لترتفع من ١٩,٦٪ عام ٢٠١٦ إلى ٧٢,٥٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٦، بمعدل نمو ٣٢٧٪ خلال تلك الفترة، كما زادت معدلات الشمول المالي للشباب في الفئة العمرية (١٥-٣٥ سنة) لترتفع من ٣٦,٣٪ في ٢٠٢٠ إلى ٥٨٪ في يونيو ٢٠٢٦ بمعدل نمو ٨٥٪ خلال نفس الفترة، وجاء ذلك بدعم من إطلاق برامج ومشروعات خاصة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، وزيادة مشاركة الفئات الأكثر احتياجًا في النظام المالي الرسمي.
وتعكس هذه النتائج نجاح استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥) (في تحقيق أهدافها وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام لجميع فئات المجتمع، وهي الاستراتيجية التي تمت صياغتها وتنفيذها بالتعاون والتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات المعنية، حيث كشفت المؤشرات الرئيسية الصادرة عن قاعدة بيانات الشمول المالي بالبنك المركزي عن زيادة في معدلات امتلاك واستخدام الخدمات المالية لتحقق معدل نمو بلغ ٢٢٩ ٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠٢٦.

وتأتي تلك النتائج في إطار التعاون والتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات المعنية في تنفيذ العديد من المشروعات والمبادرات ويأتي على رأسها المبادرة الرئاسية حياة كريمة، وبرنامج دعم صغار المزارعين بالإضافة إلى استهداف المرأة والشباب بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للمرأة.
واستكمالا للنهج العلمي الذي يتبناه البنك المركزي في تحقيق رؤيته وأهدافه، يجري حاليًا إعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية للشمول المالي (٢٠٢٦-٢٠٣٠) بالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية، والتي تتبنى مفهومًا شاملا لا يقتصر فقط على إتاحة الخدمات المالية، وإنما يمتد إلى تعزيز الاستخدام الفعّال والآمن والمستدام، بما يسهم في دعم المشروعات ورواد الأعمال، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
وتستند الاستراتيجية في إعدادها إلى منهجية متكاملة لقياس الشمول المالي على جانبي العرض والطلب، وبما يعزز الأبعاد الأساسية للشمول المالي، وهي الإتاحة، والاستخدام، وجودة الخدمات المالية، كما تستند أيضا إلى نتائج المسح الميداني للخدمات المالية الذي جري إعداده بدعم فني من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ونُفذ بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الربع الأول من عام ٢٠٢٦، بهدف تحديد الفجوات القائمة، وتحديات الاستخدام الفعال للخدمات المالية، وصياغة سياسات تعتمد على أدلة علمية.
وتهدف الاستراتيجية إلى التوسع في استخدام الخدمات والمنتجات المالية، من خلال تعزيز الحلول الرقمية والابتكار، ودعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر بواسطة أدوات تمويل مستدامة، مع العمل على رفع الوعي المالي للمواطنين عبر برامج التثقيف والتعليم، وتعزيز الثقة في القطاع المالي من خلال حماية حقوق العملاء، ودعم نمو واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الاستمرار في تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية.

# جهاز تنمية المشروعات يعتزم إنشاء كيان مستقل للأنشطة التمويلية

يعتزم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إنشاء كيان متخصص يتولى الأنشطة التمويلية، وذلك في إطار خطة لإعادة هيكلة منظومة العمل بالجهاز، بما يعزز كفاءته في دعم المشروعات وريادة الأعمال.
و استعرض الرئيس التنفيذي للجهاز، مصطفى إسماعيل، خلال اجتماع مع رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، الرؤية الاستراتيجية لتحويل الجهاز إلى جهة رئيسية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم النمو والتصدير وريادة الأعمال.
أوضح إسماعيل أن النموذج المستهدف يعتمد على الفصل بين النشاط التمويلي والوظائف التنموية، عبر إنشاء كيان مستقل للتمويل، بينما يركز الجهاز على تقديم الدعم الفني، وتوفير رأس مال النمو، وتعزيز الحوكمة، وتأهيل الشركات.
أضاف أن خطة التطوير تستهدف تحديث آليات تقديم الخدمات بما يتناسب مع احتياجات المشروعات الناشئة وسريعة النمو، مع التركيز على تعزيز الدعم الفني والمؤسسي وزيادة كفاءة الأداء.
كما أشار إلى أن الرؤية الجديدة تشمل برامج لبناء قدرات أصحاب المشروعات، وتوفير التدريب في مجالات ريادة الأعمال والإدارة المالية والمحاسبية، وإتاحة الاستفادة من الخبراء والاستشاريين، إلى جانب تحسين فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية وفتح قنوات تسويقية جديدة.
تابع الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات: ندرس الاستفادة من تجارب دولية ناجحة تقوم على الفصل بين الإقراض المباشر والدعم الفني، وتقديم نماذج تمويل مبتكرة، وتشجيع الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا، ودعم تحول الشركات الصغيرة إلى كيانات أكثر شفافية وقدرة على النمو.
من جانبه، أكد رئيس الوزراء أهمية الدور الذي يقوم به جهاز تنمية المشروعات في دعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مشددًا على ضرورة مواصلة تطوير آليات عمل الجهاز لتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص ا

**أرباح إيسترن كومباني تتجاوز ٦ مليارات جنيه في النصف الأول من ٢٠٢٥/٢٠٢٦**

القاهرة - مباشر: أظهرت القوائم المالية لشركة الشرقية - إيسترن كومباني، ارتفاع صافي أرباح الشركة بنسبة 12.4% خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، على أساس سنوي.
وأوضحت الشركة في إفصاح لبورصة مصر ، أنها سجلت صافي ربح بلغ 6.05 مليار جنيه خلال الفترة من يوليو 2025 حتى نهاية ديسمبر 2025، مقابل أرباح بلغت 5.38 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام المالي السابق.
وارتفعت إيرادات الشركة خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي الجاري لتصل إلى 22.57 مليار جنيه، مقابل 18.46 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام المالي السابق له.

### بعد حزمة المبادرات الحكومية ..

# اقتصاديون يضعون خارطة طريق لتيسير جذب مدخرات المصريين عبر أوعية استثمارية جديدة

## « المالية » تعلن عن إطلاق صندوق خاص يطرح أدوات استثمار للمصريين بالخارج خلال العام المقبل

خلال انعقاد مؤتمر المصريين فى الخارج 2026 فى نسخته السابعة ، الأسبوع الماضي ، وجهت الحكومة رسائل طمأنة للمغتربين المصريين ، كما أعلنت عن إطلاق مبادرات استثمارية لهم .
وقال رئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي مخاطبا المصريين في الخارج : «أنتم شركاء الوطن، وتحويلاتكم دعمت صمود الاقتصاد، تقديم كل الخدمات والتيسيرات، والدفاع عن حياتكم ومصالحكم وكرامتكم، والسهر على راحتكم».
كما أكد الدكتور بدر عبدالعاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، تقدير واهتمام الرئيس السيسي بكل ما يتعلق بشئون المصريين بالخارج، وإيلاء أقصى درجات الرعاية لهم.
وشهد عبدالعاطي، بحضور كل الوزراء المشاركين فى المؤتمر، توقيع أربعة بروتوكولات تعاون تستهدف تعزيز الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج، وتوسيع مجالات التعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات الوطنية، وذلك في إطار جهود الدولة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لأبناء الوطن فى الخارج.
وتضمنت المبادرات إطلاق مبادرة «حدث بياناتك في مصر» لتحديث البيانات المصرفية للمصريين بالخارج عبر السفارات والقنصليات، وإتاحة سداد الالتزامات المالية إلكترونيًا من خلال تطبيق «سهل»، إلى جانب التوسع في طرح أدوات ادخارية واستثمارية، ودراسة إطلاق صندوق استثماري مخصص للمصريين بالخارج.

### مزرعتك في مصر

في سياق متصل ، تلقت مبادرة «مزرعتك في مصر» 4500 طلب من المصريين بالخارج للتعاقد على الأراضي خلال أول أيام أيام من فتح باب التقديم للمرحلة الأولى، وفقا لبيان صادر عن شركة تنمية الريف المصري الجديد.
وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تنمية الريف المصري الجديد، عمرو عبدالوهاب؛ إن الشركة تتعاقد حاليا مع 147 مستفيدا على مساحة 7600 فدان تمثل كامل الأراضي المطروحة في المرحلة الأولى، مع تجهيز مساحات إضافية لطرحها في المرحلة الثانية.
وأضاف أنه يجري العمل على إطلاق منصة إلكترونية متكاملة تتيح للمصريين بالخارج التعرف على الأراضي المتاحة، وتقديم طلبات الحجز، ومتابعة التعاقد وسداد المستحقات والحصول على الدعم الفني عن بُعد.

### مبادرات مستمرة

فعاليات المؤتمر لهذا العام استعرضت أيضا عددًا من المبادرات التي أطلقتها مصر في سبيل تحسين خدمة المصريين بالخارج، ومنها: بيتك في مصر ، مزرعتك في مصر ، افتح حسابك في مصر ، مدرستك في مصر ، وعلاجك في مصر.
وكل تلك المبادرات هي نموذج من نماذج التكامل بين الوزارات المختلفة؛ إذ تستهدف تعزيز ارتباط المصريين بوطنهم، وتشجيعهم على الاستثمار، وتيسير استفادتهم من الخدمات، وتوفير قنوات تواصل ثقافي واجتماعي مستدامة.

### منصة رقمية وصندوق استثماري

بدوره ، أكد أحمد كجوك وزير المالية، أنه سيتم إطلاق صندوق خاص يطرح أدوات استثمار للمصريين بالخارج خلال العام المقبل، موضحًا أننا نسعى لتسهيل الاكتتاب، وتقديم عائد متميز، وحوافز أخرى لمواطنينا بالخارج.
وقال كجوك، إننا نتعاون مع أكبر البنوك الاستثمارية بالداخل والخارج؛ لسرعة الانتهاء من إجراءات إطلاق هذا الصندوق الاستثماري، الذي يستهدف توفير مزايا استثمارية جديدة للمصريين بالخارج.
أضاف أننا نعمل مع وزارتي الصناعة، والاستثمار والتجارة الخارجية، على إطلاق منصة رقمية متكاملة لتأسيس الشركات بسهولة وفي أقل وقت، على نحو يحفز المصريين بالخارج، على الاستثمار في وطنهم، والاستفادة مما توفره الدولة من حوافز استثمارية وتسهيلات ضريبية وجمركية، وفرص اقتصادية في شتى القطاعات ذات الأولوية التنافسية.

### خارطة طريق استثمار المدخرات

ويرى خبراء اقتصاديون أن هذه الخطوات تمثل نقلة مهمة في تطوير الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج، وتسهم في دعم تحويلاتهم عبر القنوات الرسمية، مع تأكيدهم أن المرحلة المقبلة تتطلب الإسراع في استكمال منظومة التحول الرقمي وتوسيع الفرص الاستثمارية الموجهة لهذه الشريحة ..
وحدد الخبراء ملامح خارطة طريق لتعزيز دور مدخرات المصريين و استثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة ..

### الترويج للفرص الاستثمارية وسط مجتمع المغتربين

بداية يقول محمد بدرة الخبير المصرفي، أن المبادرات التي أطلقتها الحكومة مؤخرا لتسهيل الخدمات المصرفية للمصريين بالخارج تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز ارتباطهم بالاقتصاد المصري، مشيرا إلى أن مبادرات مثل «حدث بياناتك في مصر» وتيسير المدفوعات عبر تطبيق «سهل» تسهم في تبسيط الإجراءات البنكية وتوفير الوقت والجهد للمصريين العاملين بالخارج.
وقال بدرة إن المصريين بالخارج أصبحوا اليوم المصدر الأكبر والأهم للعملة الأجنبية، في ظل الزيادة المستمرة في تحويلاتهم خلال العامين الماضي والحالي، وهو ما يجعل من الضروري تقديم المزيد من التسهيلات والخدمات الرقمية التي تواكب احتياجاتهم، تقديرا لدورهم الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.
وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب تطوير أدوات استثمارية جديدة تستهدف المصريين بالخارج، موضحا أن الصناديق النقدية قصيرة الأجل مهمة، لكنها لا تكفي لتحقيق التنمية المنشودة.
ودعا إلى طرح صناديق استثمارية طويلة الأجل موجهة لتمويل مشروعات الصناعة والبنية التحتية، بما يحقق عائدا مستقرا للمستثمرين ويسهم في زيادة الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي.
وأشار بدرة إلى ضرورة منح المصريين بالخارج الحوافز والتيسيرات نفسها التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي عند الاستثمار في المشروعات القومية، مؤكدا أنهم الأحق بهذه المزايا نظرا لدورهم المستمر في توفير النقد الأجنبي ودعم الاقتصاد المصري.

### متطلبات الصندوق الاستثماري

فيما أكد الدكتور أشرف غراب الخبير الاقتصادي أن إعلان وزارة المالية عن إطلاق صندوق استثماري خاص للمصريين بالخارج خلال العام المقبل يمثل خطوة محورية في اتجاه تحويل مدخرات الجالية المصرية في الخارج إلى استثمارات منتجة داخل الاقتصاد الوطني.
وأوضح غراب، في بيان، أن أهمية هذا الصندوق تكمن في أنه يستهدف شريحة تمتلك سيولة بالعملة الأجنبية وتملك ثقة كبيرة في اقتصادها، مشيرا إلى أن تقديم أدوات استثمارية بعوائد متميزة وحوافز تنافسية سيشكل بديلا جاذبا عن إبقاء المدخرات في بنوك الخارج، وسيسهم في دعم الاحتياطي النقدي وتقليل الضغط على سوق الصرف .
وأضاف غراب، أن نجاح الصندوق مرتبط بقدرته على تبسيط إجراءات الاكتتاب والاسترداد وتوفير شفافية كاملة في إدارة الأموال، لافتا إلى أن ربطه بالمنصة الرقمية المتكاملة لتأسيس الشركات التي تعمل عليها وزارات المالية والصناعة والاستثمار يمثل تكاملا مهما، فالمصري بالخارج لن يكتفي بعائد فقط، بل يبحث عن مناخ يضمن له تأسيس مشروع أو الدخول في قطاعات ذات أولوية بسهولة وبحماية قانونية وضريبية واضحة.

### تشجيع للتحويلات الرسمية

ومن جانبه ، أكد محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن المبادرات الأخيرة التي أطلقها البنك المركزي بالتعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج تعكس اهتمام الدولة بتطوير الخدمات المصرفية للمصريين بالخارج، مشيرًا إلى أن هذه الشريحة تمثل أحد أهم ركائز الاقتصاد المصري، بعدما تجاوزت تحويلاتها 43 مليار دولار، واستمرت في النمو رغم التحديات الإقليمية.
وأوضح أن مبادرة «حدث بياناتك في مصر» تستهدف تبسيط إجراءات تحديث البيانات المصرفية للمصريين بالخارج، بما يتيح لهم استيفاء متطلبات «اعرف عميلك» (KYC) دون الحاجة إلى السفر إلى مصر، وهو ما يعالج مشكلة تجميد بعض الحسابات ويضمن استمرار تنفيذ المعاملات المصرفية بسهولة.
وأضاف أن المبادرة تمنح المصريين بالخارج مرونة أكبر في إدارة حساباتهم، وتشجعهم على فتح حسابات ادخارية واستثمارية داخل البنوك المصرية، مؤكدًا أن تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية من شأنه تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، وتشجيع التحويلات عبر القنوات الرسمية، بما يدعم استقرار تدفقات النقد الأجنبي.
و في السياق ذاته ، قال مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، إن استهداف مدخرات المصريين بالخارج عبر أوعية استثمارية جديدة قد لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة التدفقات الدولارية، موضحًا أن هذه الأموال تدخل بالفعل إلى مصر من خلال التحويلات، وأن الدولة تسعى إلى الاحتفاظ بجزء منها في استثمارات بدلا من توجيهها للاستهلاك.
مشيرا إلي أن الأمر يتطلب دراسة أنماط إنفاق وادخار المصريين العاملين بالخارج، لمعرفة ما إذا كانوا يحتفظون بمدخراتهم في الخارج أو يحولونها أولا بأول لتغطية احتياجات أسرهم داخل مصر، مشيرًا إلى أنه إذا كانت الأموال ستنتقل فقط من الودائع أو الشهادات إلى الصندوق الجديد، فإن ذلك يعني انتقالها من وعاء استثماري إلى آخر دون جذب تدفقات جديدة.
وأشار إلى أن المبادرات السابقة، مثل مبادرة استيراد سيارات المصريين بالخارج، لم تحقق النتائج المتوقعة، بجانب أن ما حققته من حصيلة ربما جاء على حساب تحويلات أخرى؛ ما يستدعي إعادة تقييم مثل هذه المبادرات قبل إطلاق أدوات جديدة.
من جانبه، قال مصطفى شفيع، رئيس قسم البحوث بشركة أسطول القابضة، إن إنشاء صندوق استثماري للمصريين بالخارج يُعد فكرة جديدة ذات هدف استراتيجي، يتمثل في تجميع مدخرات المصريين بالخارج بالعملة الأجنبية، وتوجيهها إلى أدوات استثمارية، غالبًا ما تكون أدوات الدين الحكومية، مثل السندات السيادية أو السندات المصرية المقومة بالدولار.

### التيسيرات الرقمية و المحافظ الاستثمارية

و علي جانب آخر ، أكد عمر رضوان رئيس البورصة المصرية أن التطورات الرقمية الحالية أتاحت لكل فرد خارج حدود الوطن متابعة محفظته الاستثمارية وإتمام الأوامر بسهولة تامة من أي مكان في العالم.
وأضاف رضوان أن البورصة تستهدف تعميق السوق وزيادة قدرته على استقطاب شركات جديدة للحصول على تراخيص تقديم الخدمات الرقمية للعملاء، مشددا على أهمية تكوين محفظة استثمارية ولو بسيطة، حيث يمكن للمستثمر حسب درجة تقبله للمخاطر تخصيص نسبة مناسبة من ثروته للأسهم، مع إمكانية تطبيق فكرة «الادخار التراكمي» (Incremental Saving) بوضع مبالغ محددة بشكل دوري شهريا لتحقيق ثروات حقيقية على المدى الطويل بفعل العائد المركب.. وأضاف رضوان أن منظومة التكويد الآلي تشهد جهودا لتطويرها لتصبح رقمية بشكل كامل (Fully Digital) باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، لتسهيل التعامل على كافة الأدوات المالية المتاحة بالبورصة كالأسهم، السندات، أذون الخزانة، شهادات الكربون، والعقود الآجلة والمستقبلية.
وتطرق رئيس البورصة إلى الحزم التشريعية والدعم الحكومي المستمر لتعزيز مناخ الاستثمار، بما في ذلك إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية واستبدالها بضريبة الدمغة النسبية المخفضة، فضلا عن إعفاءات ضريبية للشركات الكبرى التي تُقيد بالبورصة، مما ساهم في نمو ملحوظ بأحجام التداول اليومية لتتخطى حاجز 13 مليار جنيه.
و لفت رضوان إلى عمق السوق المصرى وجاهزيته لاستيعاب شرائح جديدة من المستثمرين والطروحات الكبرى.

**محمد مجيي الدين**

**خبراء : استهداف مدخرات المصريين بالخارج عبر أوعية استثمارية جديدة يقود إلي زيادة التدفقات الدولارية**

# «مدبولي» يستعرض مشروعَي مدينتين طبيتين بالعاصمة الجديدة والعلمين باستثمارات أجنبية مباشرة تتجاوز ٥ مليارات دولار

استعرض مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، مقترح مشروعي المدينتين الطبيتين المتكاملتين بالعاصمة الجديدة ومدينة العلمين الجديدة، وذلك بحضور خالد عبد الغفار، وزير الصحة، وراندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووليد عباس، نائب وزيرة الإسكان للمجتمعات العمرانية، ووليد عارف، رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وأشرف العربي، رئيس المكتب الاستشاري بالهيئة الهندسية.
وأكد رئيس الوزراء، أن مشروعي إنشاء المدينتين الطبيتين بالعاصمة الجديدة والعلمين الجديدة يُعدان من المشروعات المهمة، مشيرًا إلى أنهما كانا محل متابعة ومناقشة خلال أكثر من اجتماع سابق، بما يعكس اهتمام الحكومة بدفع خطوات التنفيذ.
وناقش مدبولي، النموذج المالي المقترح للمشروعين، في إطار الحرص على الإسراع في استكمال مختلف الإجراءات التنفيذية.
كما استعرض وزير الصحة، مقترح تنفيذ المشروعين، لافتا إلى التوصل لتصور مالي متكامل لإنشاء المدينتين الطبيتين بالتعاون مع أحد أكبر التحالفات العالمية المتخصصة.
وأكد وزير الصحة، أن المشروعين يمثلان استثمارًا أجنبيًا مباشرًا بالكامل، موضحًا أن المشروعين يمثلان نقلة نوعية في تطوير المنظومة الصحية المصرية، من خلال تقديم خدمات وقائية وعلاجية متكاملة وفق أعلى المعايير العالمية، إلى جانب دعم جهود الدولة في تطوير التعليم الطبي عبر إنشاء معاهد ومراكز تدريب حديثة تسهم في إعداد وتأهيل الكوادر الطبية ورفع كفاءتها.
وأضاف أن المشروعين يضمان مناطق طبية وإدارية وتعليمية وتدريبية، فضلا عن مستشفيات تخصصية مجهزة بأحدث النظم والتقنيات، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للرعاية الصحية المتخصصة والبحث والتعليم الطبي.

# بروتوكول تعاون بين «التنمية السياحية» وجهاز مستقبل مصر لتعظيم الأصول المملوكة للدولة

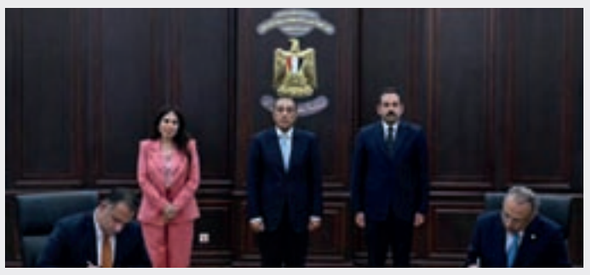

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للتنمية السياحية التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، بهدف تعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة، ودعم التنمية السياحية، وجذب المزيد من الاستثمارات.
وجرى توقيع البروتوكول بحضور المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتور بهاء الغنام، المدير التنفيذي لجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، والدكتور وليد عباس، نائب وزير الإسكان للمجتمعات العمرانية، حيث وقع الاتفاق المهندس مصطفى عبدالوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتنمية السياحية، واللواء خالد صلاح ممثلًا عن جهاز مستقبل مصر.
ويستهدف البروتوكول تعزيز التعاون بين الجانبين في استغلال وتطوير الأراضي المملوكة لجهاز مستقبل مصر داخل المناطق السياحية، مع الاستفادة من الخبرات الفنية والتخطيطية للهيئة العامة للتنمية السياحية في إعداد الدراسات والمخططات اللازمة للمشروعات، بما يحقق الاستخدام الأمثل للأصول ويرفع كفاءة تنفيذ المشروعات التنموية والاستثمارية.
وينص البروتوكول على تقديم الهيئة الدعم الفني والاستشاري للجهاز، وإعداد الدراسات والمخططات العامة والتفصيلية، والمساهمة في استصدار الموافقات والتصاريح اللازمة، إلى جانب تبادل البيانات والمعلومات، بما يسهم في رفع كفاءة التخطيط والتنفيذ وتحقيق أعلى عائد اقتصادي وتنموي.
كما يشمل الاتفاق تشكيل لجنة تنسيقية مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين، تتولى متابعة تنفيذ بنود البروتوكول، والتنسيق المستمر بين فرق العمل، والعمل على إزالة أي معوقات لضمان سرعة تنفيذ المشروعات وفق الجداول الزمنية المحددة.
وأكدت المهندسة راندة المنشاوي أن البروتوكول يعكس توجه الدولة نحو تعزيز التكامل بين مؤسساتها وتعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة، مشيرة إلى أن خبرات الهيئة العامة للتنمية السياحية تسهم في تطوير عدد من المواقع السياحية وإقامة مشروعات متكاملة تتوافق مع خطط التنمية، بما يدعم جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويحقق أعلى عائد اقتصادي.

تدير أكثر من ٣٠ مصنعًا للنسيج في عدد من الدول..

# «العامة للاستثمار» تبحث مع مجموعة سريلانكية خطط التوسع في السوق المصرية

استقبل الدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بمقر الهيئة، سيد هيردارامانى، الرئيس التنفيذي لمجموعة Hirdaramani Group السريلانكية، إحدى كبرى الشركات العالمية العاملة في صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات، وذلك في إطار جهود الهيئة لتعزيز التعاون الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة الاستثمارات الصناعية الموجهة للتصدير، وذلك في إطار توجيهات وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بدعم استثمارات الشركات العالمية والتوسع في السوق المصرية.
وبحث اللقاء خطط مجموعة Hirdaramani Group للتوسع في السوق المصرية، حيث أكدت الشركة اعتزامها اتخاذ مصر مركزًا إقليميًا للتصنيع والتصدير إلى الأسواق العالمية، مستفيدة من المزايا التنافسية التي توفرها الدولة. وتُعد المجموعة من كبرى الشركات العالمية في صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات، بما تمتلكه من قدرات تصنيع متطورة وشراكات مع عدد من أبرز العلامات التجارية العالمية.
وتدير المجموعة أكثر من ٣٠ مصنعًا للنسيج في عدد من الدول، ويعمل بها أكثر من ٥٥ ألف موظف، وتبلغ إيراداتها السنوية نحو ١,٢ مليار دولار أمريكي، فيما يتراوح إنتاجها الشهري بين ١٢ و١٨,٤ مليون قطعة ملابس يتم تصديرها إلى الأسواق العالمية، وهو ما يعكس مكانتها كإحدى الشركات الرائدة عالميًا في صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات.
وأكد الدكتور محمد عوض استمرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في تقديم مختلف أوجه الدعم للمجموعة، بما يضمن تنفيذ خططها التوسعية في مصر، مشيرًا إلى أن استقطاب الشركات العالمية الرائدة في الصناعات التصديرية يمثل أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية الدولة لزيادة الصادرات وتعميق التصنيع المحلي، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للإنتاج والتصدير.

**داليا احمد**

# الرقابة المالية تمنح «التجاري الدولي» و«حلال للوساطة» ترخيص تلقي وتنفيذ شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرارين بالموافقة على منح كل من شركة التجاري الدولي للسمسرة في الأوراق المالية وشركة Halan for Securities Brokerage ترخيصًا بمزاولة نشاط تلقي وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة.
وبحسب قراري رئيس الهيئة رقمي ٣٠٩ لسنة ٢٠٢٦ الصادر في الأول من أغسطس، و٣٣٦ لسنة ٢٠٢٦ الصادر في الثالث من أغسطس، تأتي الموافقتان إعمالًا لأحكام قرار رئيس الهيئة رقم ١٦١٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تلقي وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة من خلال شركات الوساطة في الأوراق المالية المرخص لها بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار.
وأوضحت الهيئة أن موافقة شركة Halan for Securities Brokerage جاءت بعد استيفاء الشركة متطلبات الترخيص، والحصول على موافقة الهيئة على مزاولة نشاط تلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، إلى جانب موافقة مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
ونص القراران على بدء سريان الترخيص اعتبارًا من تاريخ صدور كل منهما، مع تكليف الإدارات المختصة بالهيئة بتنفيذ ما ورد فيهما، كل فيما يخصه.

# وزير الاستثمار يستعرض فرص الاستثمار في مصر أمام كبرى الشركات الهندية

شارك الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية ، في عشاء عمل أقامه اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية (FICCI) على شرف زيارته إلى الهند، بحضور المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، وبمشاركة قيادات وممثلي عدد من كبرى الشركات ومجموعات الأعمال الهندية العاملة أو المهتمة بالاستثمار في مصر.
جاء ذلك في إطار مشاركة الدكتور محمد فريد صالح، في أعمال الاجتماع السادس عشر لوزراء تجارة تجمع «بريكس» بمدينة جايبور الهندية، واللقاءات الاقتصادية التي يعقدها على هامش الزيارة لتعزيز التجارة والاستثمارات وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية.
واستعرض الدكتور محمد فريد، خلال اللقاء، تطورات مناخ الاستثمار في مصر، وما اتخذته الدولة من إصلاحات اقتصادية وتشريعية ومؤسسية لتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات ذات الأولوية، مؤكدًا أن الحكومة تواصل العمل على تهيئة بيئة استثمارية أكثر تنافسية، وتوفير مختلف أوجه الدعم للمستثمرين، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي.
وأكد الوزير أن مصر تستهدف جذب استثمارات إنتاجية طويلة الأجل تركز على التصنيع والتصدير ونقل التكنولوجيا وتعظيم القيمة المضافة، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة لزيادة الصادرات، مشيرًا إلى أن الموقع الجغرافي المتميز لمصر، والبنية التحتية الحديثة، والموانئ والمناطق الاستثمارية واللوجستية، إلى جانب شبكة اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطها بالأسواق العربية والأفريقية والأوروبية، تمثل جميعها عناصر جذب رئيسية للمستثمرين الدوليين.
وشهد اللقاء مناقشات موسعة بين الدكتور محمد فريد وممثلي الشركات الهندية حول فرص الاستثمار والتوسع في السوق المصرية، وخطط الشركات القائمة، والتحديات التي تواجه بعض المشروعات، وآليات معالجتها بالتنسيق مع الجهات المصرية المختصة، بما يضمن سرعة تنفيذ الاستثمارات وتحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة.

# البورصة تستضيف مؤتمر الإعلان عن حزمة الإصلاحات الأخيرة لتطوير السوق وجذب المزيد من الاستثمارات

استضافت البورصة المصرية، بمقرها في وسط القاهرة، مؤتمرًا للإعلان عن حزمة تطوير سوق المال وجذب المزيد من الاستثمارات، بحضور عمر رضوان، رئيس البورصة المصرية، ومحمد صبري، نائب رئيس البورصة، وأحمد كجوك، وزير المالية، والدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وعدد كبير من خبراء الاقتصاد وسوق المال.
وأكد عمر رضوان، رئيس البورصة المصرية، أن سوق المال المصرى يشهد مرحلة جديدة من النمو، مدعومة بالإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والتعاون المستمر بين البورصة والجهات المعنية، بما يسهم فى تعزيز تنافسية السوق وجذب المزيد من الاستثمارات.
وأوضح «رضوان» أن القيمة السوقية للأسهم المقيدة بلغت نحو ٤,١ تريليون جنيه، بينما تجاوزت قيم التداول اليومية ١٣ مليار جنيه، كما ارتفع عدد المستثمرين الجدد منذ بداية العام إلى أكثر من ٣٨٥ ألف مستثمر، فى مؤشرات تعكس تنامى الثقة فى سوق المال المصرى.
وأشار إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تطوير البنية التكنولوجية للبورصة والبدء فى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعى، إلى جانب استمرار العمل مع الهيئة العامة للرقابة المالية؛ لتطوير السوق وإدخال منتجات وأدوات مالية جديدة.
وأكد رئيس البورصة أن حزمة الإصلاحات والتسهيلات الضريبية الجديدة تمثل حافزًا قويًا لزيادة قيد الشركات بالبورصة، وتشجيعها على التوسع والاستفادة من المزايا الضريبية، بما يدعم برنامج الطروحات ويعزز دور سوق المال فى تمويل الاقتصاد.
وشدد على جاهزية السوق لاستقبال المزيد من الاستثمارات، مشددًا على أن مصر تمتلك المقومات اللازمة لتكون وجهة جاذبة للاستثمار، وأن البورصة ستواصل دعم الشركات الراغبة فى النمو والتوسع عبر سوق الأوراق المالية.
وخلال جلسة نقاشية أقيمت على هامش المؤتمر، أدارها محمد صبرى، نائب رئيس البورصة، أكد الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية، أن الجميع سيستفيد من التسهيلات الضريبية الجديدة، أخذًا فى الاعتبار أنها «نبعت من السوق والقطاع الخاص الثقة والشراكة.
وقال وزير المالية، فى رسائل محفزة للمستثمرين، إننا نستهدف تقديم مساندة قوية لسوق المال، وجذب الشركات الكبيرة والمؤثرة، والعمل أيضا على مساندة كل الشركات للتوسع، لافتًا إلى وجود حافز استثمارى بنسبة ١٥٪ خصمًا من الضريبة المستحقة بالإقرار لمدة ٣ سنوات لتشجيع قيد الشركات الكبرى بالبورصة.
وأضاف «كجوك» أن هناك ضريبة دمغة بديلة لضريبة الأرباح الرأسمالية لخفض الأعباء، وتحفيز الاستثمار والتداول فى البورصة المصرية، موضحًا أنه تم خفض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ٠,٥ فى الألف بدلًا من ١,٢٥ فى الألف لتحقيق العدالة بين «المقيم» و«غير المقيم».
وأكد وزير المالية سعادته بالنتائج المحققة والزيادة الكبيرة فى حجم وقيمة التداول اليومى بالبورصة المصرية، مشيرًا إلى إعفاء نشاط صانعى السوق من ضريبة الدمغة على عمليات بيع وشراء الأوراق المالية المقيدة لدعم هذا النشاط.
وأوضح «كجوك» أننا ننظر إلى سوق المال باعتباره محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادى وتمويل الاستثمار، ونستهدف تبسيط المعاملات الضريبية، وخفض التكلفة، وزيادة السيولة، وجذب المستثمرين، فضلًا عن تعزيز قدرة البورصة المصرية على القيام بدورها فى تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.
وأكد وزير المالية أن القطاع الخاص المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى، ونستهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى ودورًا أكبر للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى والاستثمارات، كما نعمل على إقرار حزمة تسهيلات جديدة تكون إضافة مهمة لتنافسية الاقتصاد المصرى، موضحًا التزام الدولة بمسار الإصلاح الاقتصادى وتعزيز جاذبية السوق من خلال المضى قدما فى تنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الاستثمار وزيادة معدلات الإنتاج والتصدير السلعى والخدمى.

**شيماء مرسي**

# المصرية للاتصالات تنجح في تشغيل أول موقع محمول يعتمد على تقنية 50G-PON في شمال إفريقيا

في خطوة جديدة تؤكد ريادتها التكنولوجية وتعزز مكانتها كأحد أكبر مشغلي الاتصالات في المنطقة، أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن نجاح أول تجربة تشغيلية لتوصيل موقع محمول يعتمد على تقنية 50G-PON في شمال إفريقيا، في إنجاز يمثل نقلة نوعية في تطوير البنية التحتية الرقمية ودعم الجيل القادم من خدمات الاتصالات فائقة السرعة.
ويأتي هذا الإنجاز بعد نجاح التجارب الفنية التي أجرتها الشركة على التقنية، ليعكس جاهزيتها لتبني أحدث تقنيات الألياف الضوئية عالميًا، بما يدعم جهود التحول الرقمي ويواكب الطلب المتزايد على خدمات اتصالات أكثر سرعة وكفاءة واعتمادية.
وشملت التجربة التشغيلية توصيل محطة محمول باستخدام تقنية 50G-PON، التي تُعد أحدث أجيال تكنولوجيا شبكات الألياف الضوئية، حيث توفر سرعات نقل بيانات تصل إلى ٥٠ جيجابت في الثانية، مع مستويات عالية من الاعتمادية والأمان. كما تتميز التقنية بإمكانية تشغيلها على البنية التحتية الحالية للألياف الضوئية بالشركة، بما يتيح التوسع في نشرها مستقبلًا بكفاءة وسرعة ودون الحاجة إلى تنفيذ أعمال حفر أو إنشاء بنية تحتية جديدة.
وتوفر التقنية الجديدة مزايا واسعة لمختلف شرائح العملاء، إذ تمنح العملاء الأفراد تجربة رقمية أكثر تطورًا من خلال دعم تطبيقات البث فائق الدقة (8K)، وتحميل المحتوى والملفات الضخمة بسرعات غير مسبوقة، بالإضافة إلى توفير تجربة ألعاب إلكترونية أكثر سلاسة بفضل زمن الاستجابة المنخفض للغاية. كما تتيح للشركات سرعات اتصال فائقة لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والخدمات السحابية، وتحليل البيانات، والاجتماعات المرئية عالية الجودة، إلى جانب تعزيز كفاءة ربط محطات المحمول بما يسهم في تحسين جودة التغطية واستيعاب النمو المتزايد في حركة البيانات. وتمتد فوائد التقنية أيضا إلى دعم مشروعات التحول الرقمي في القطاع الحكومي، بما يشمل تطبيقات الحكومة الرقمية، والتعليم عن بُعد، والخدمات الصحية الذكية.
ومن جانبه، صرح المهندس تامر المهدي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات:
"يسرنا الإعلان عن نجاح أول تجربة تشغيلية لتوصيل موقع محمول يعتمد على تقنية 50G-PON في شمال إفريقيا، في إنجاز يعكس التزام المصرية للاتصالات بتبني أحدث التقنيات العالمية والاستثمار المستمر في تطوير بنيتها التحتية. وتمثل هذه التقنية خطوة مهمة نحو تقديم خدمات اتصالات أكثر سرعة وكفاءة واعتمادية للأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية، بما يدعم مسيرة التحول الرقمي في مصر، ويعزز مكانتها كمركز إقليمي رائد للبنية التحتية الرقمية والاتصالات، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠

## تنفيذ صفقة نقل ملكية لأسهم «فوري» بقيمة 194 مليون جنيه

أعلنت إدارة البورصة المصرية تنفيذ صفقة على أسهم شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية.
وبلغت القيمة الإجمالية للصفقة نحو ١٩٤,٠٤ مليون جنيه وفقا لإفصاح البورصة.
وشملت الصفقة نقل ملكية ١١,٠١٩ مليون سهم من أسهم الشركة، وذلك في إطار تطبيق نظام الإتابة والتحفيز للعاملين.
وسجلت فوري إجمالي إيرادات بقيمة ٢,٤١٠ مليار جنيه خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، مقابل ١,٧٩٥ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من عام ٢٠٢٥، بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٤,٣٪.
وارتفع مجمل الربح إلى ١,٦١٩ مليار جنيه خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، مقابل ١,٢١٤ مليار جنيه خلال الربع الأول من ٢٠٢٥، بنمو ٣٣,٤٪، فيما سجل هامش مجمل الربح ٦٧,٢٪.
وصعد صافي الربح بعد حقوق الأقلية إلى ٧٤٤,٣ مليون جنيه خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، مقابل ٦٠٥,٤ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي، بمعدل نمو ٢٣,٠٨٪، فيما بلغ هامش

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 9 أغسطس 2026 ● العدد 853

## التموين تطلق الأوكازيون الصيفي ٢٠٢٦ لمدة شهر

أعلن الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، انطلاق التصفية الموسمية الثانية (الأوكازيون الصيفي) لعام 2026، اعتبارًا من 3 أغسطس، ولمدة شهر، مع تحديد مدة مشاركة كل محل تجاري بأسبوعين، وذلك في إطار جهود الوزارة لتنشيط حركة التجارة الداخلية وتوفير السلع للمواطنين بأسعار مخفضة.
وأصدر الوزير القرار رقم (142) لسنة 2026 بشأن بدء الأوكازيون الصيفي، متضمنًا اشتراط حصول المحال التجارية الراغبة في المشاركة على موافقة مسبقة من مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة، إلى جانب الالتزام بالإعلان الواضح عن أسعار السلع قبل التخفيض وبعده، بما يضمن الشفافية ويحفظ حقوق المستهلكين.
وأكد شريف فاروق أن الأوكازيون الصيفي يمثل إحدى الآليات المهمة لدعم الأسواق وتحفيز النشاط التجاري، فضلًا عن إتاحة الفرصة للمواطنين للحصول على احتياجاتهم من السلع والمنتجات بتخفيضات حقيقية.

## ٣ وزراء يبحثون وضع منظومة متكاملة للإدارة المستدامة للمياه في القطاع الصناعي

عقد الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، والمهندس خالد هاشم وزير الصناعة، والدكتور مهندس صلاح جميلاط، وزير الدولة للإنتاج الحربي، اجتماعًا بمقر وزارة الموارد المائية والري بالعاصمة الجديدة، لبحث وضع منظومة متكاملة للإدارة المستدامة للمياه بالقطاع الصناعي، ورفع كفاءة استخدامها، وتوطين التقنيات المرتبطة بمعالجة المياه وإعادة تدويرها داخل المصانع.
وفي مستهل الاجتماع، توجه الدكتور هاني سويلم وزير الموارد المائية والري بالشكر إلى وزيري الصناعة والإنتاج الحربي على التعاون البناء في الملفات المشتركة، مؤكدا حرص الدولة المصرية على دمج اعتبارات استدامة الموارد المائية ضمن خطط التوسع الصناعي.
وأكد الدكتور سويلم، أن الدولة تستهدف دعم التنمية الصناعية، والتعامل مع المياه باعتبارها موردًا استراتيجيًا يجب إدارته بكفاءة، من خلال تقديم حلول فنية وتخطيطية تسمح بالتوسع الصناعي مع الحفاظ على الموارد المائية وتعظيم العائد الاقتصادي لكل متر مكعب منها.
وأوضح أن تعظيم القيمة المضافة للمياه في القطاع الصناعي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، شريطة الالتزام بأعلى معايير كفاءة الاستخدام، وتقليل الفواقد، والتوسع في إعادة تدوير المياه داخل المنشآت الصناعية.
وأشار وزير الموارد المائية والري إلى أن الاحتياجات المائية للدولة تتجاوز مواردها المائية المتاحة، وهو ما يجعل إعادة استخدام المياه أحد المحاور الرئيسية للمنظومة المائية في مصر، مؤكدًا أن المياه الناتجة عن الأنشطة المختلفة يجب أن تعود إلى المنظومة المائية بجودة تتوافق مع المعايير القانونية والفنية، بما يسمح بإعادة استخدامها بكفاءة.
وشدد الدكتور سويلم على ضرورة أن تتضمن دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الصناعية تقديرًا دقيقًا للاحتياجات المائية، ومصادر توفيرها، وكفاءة استخدامها، ونظم المعالجة وإعادة التدوير بها، بحيث تصبح المياه عنصرًا أساسيًا في معادلة التخطيط الصناعي.
ومن جانبه، أكد المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، أن كون قطاع الصناعة قاطرة التنمية المستدامة يلقي على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها خاصة وأن وزارة الصناعة لديها استراتيجية طموحة لزيادة القاعدة الصناعية وتوطينها

اسلام عبدالفتاح

## غرفة صناعة الحبوب: توريد ٥ ملايين طن قمح محلي خلال ٢٠٢٦

أكد عبد الغفار السلاموني، نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات المصرية، أن كميات القمح المحلي الموردة خلال موسم ٢٠٢٦ ارتفعت إلى نحو ٥ ملايين طن، من بينها نحو ٣٠٠ ألف طن مخصصة للتقاوى وقمح «الديورم» المستخدم في صناعة المكرونة، مشيرًا إلى أن الموسم شهد زيادة في معدلات التوريد مقارنة بالأعوام الماضية، بما يعكس نجاح جهود الدولة في دعم المزارعين وتحفيزهم على التوريد.
وقال السلاموني إن نجاح الموسم الحالي دفع الغرفة إلى بدء التنسيق مع وزارة التموين والجهات المعنية، وفي مقدمتها الهيئة العامة للسلع التموينية، وجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، والشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين، للإعداد مبكرًا لموسم ٢٠٢٧، من خلال التوسع في السعات التخزينية للقمح المحلي.
وأضاف أن التقديرات الأولية تشير إلى إمكانية ارتفاع كميات القمح المحلي الموردة إلى نحو ٦ ملايين طن خلال الموسم المقبل، وهو ما يتطلب التوسع في إنشاء واستغلال الصوامع الحديثة لاستيعاب الزيادة المتوقعة، بما يسهم أيضًا في خفض الاعتماد على الاستيراد وتقليل فاتورة استيراد القمح.

## «الصناعة» تبحث إنشاء أول مشروع لإنتاج الحراريات في مصر

عقد خالد هاشم وزير الصناعة اجتماعاً مع حكيم الدين علي الرئيس الإقليمي لشركة RHI Magnesita لمنطقة الشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا، والوفد المرافق له، لبحث خطة الشركة لإقامة مشروع لإنتاج الحراريات المتكاملة للصناعات الثقيلة في مصر، وقد حضر الاجتماع محمد زادة، مساعد وزير الصناعة للصناعات الاستراتيجية، وعدد من قيادات وزارة الصناعة.
واستعرض الاجتماع أنشطة ومشروعات الشركة (في إنتاج كل أنواع الحراريات المستخدمة في تصنيع الحديد والأسمنت والألومنيوم والنحاس والزجاج) في مختلف دول العالم واستحواذها خلال السنوات الماضية على عدد من الشركات في آسيا، إلى جانب دراسة الشركة حاليا إقامة مصنع لها في مصر.
وفي بداية الاجتماع أكد الوزير، أن الوزارة تولي في إطار استراتيجيتها المحدثة للصناعة المصرية ٢٠٣٠- اهتماما بالغا بصناعة الحراريات باعتبارها من الصناعات التكميلية اللازمة لإنتاج مواد البناء والصناعات المعدنية والتي تدخل في مختلف الصناعات الهندسية وتلبي احتياجات المشروعات القومية، لافتا إلى أن إنتاج الشركة سيسهم بصورة كبيرة في تلبية احتياجات السوق المحلي الكبير والتصدير لمنطقة الشرق الأوسط.

## ضوابط جديد بشأن التصرف في الأراضي الصناعية

وافق مجلس الوزراء ، على مشروع قرار بشأن ضوابط التصرف في الأراضي الصناعية وتسعيرها، نظراً لانتهاء فترة سريان القرار السابق في هذا الشأن في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.
ونص مشروع القرار على أن يكون التصرف في الأراضي الصناعية لإقامة المشروعات الصناعية أو بنظام المطور الصناعي: وفقا للقواعد والضوابط والإجراءات المنصوص عليها في قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.
ونظم مشروع القرار على الأحكام الخاصة بتملك الأراضي لإقامة المشروعات الصناعية، أو بنظام المطور الصناعي، فيما يتعلق بنظام التملك (البيع) لإقامة المشروعات الصناعية، حدد مشروع القرار الأساليب المختلفة للسداد، وربطها بالالتزام بالانتهاء من تنفيذ المشروع واستخراج رخصة التشغيل والسجل الصناعي خلال ٣ سنوات من تاريخ استلام الأرض وفقا لمراحل البرنامج الزمني.
كما يلزم المخصص له الأرض بجميع ضوابط واشتراطات التخصيص المعمول بها، وتطبيق اللوائح المنظمة لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية أو جهة الولاية، مع السماح بطلب تطبيق نظام السداد الميسر للمُخصص لهم أراض صناعية ممن قاموا بسداد نسبة ٢٥٪ من إجمالي قيمة الأرض، إلى جانب أحكام خاصة بالتصرف في الأراضي الصناعية بنظام حق الانتفاع، أو الايجار المنتهي بالتملك.

# مصر تغازل السوق العالمي لكبار منتجي السيارات بحوافز للتصنيع والتصدير

## رهان على السيارات الكهربائية لتصبح القاهرة مركزا إقليميا للصناعة ..

في سباق عالمي لإعادة رسم خريطة صناعة السيارات، تراهن مصر على تحويل هذا القطاع إلى أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي والصادرات، مستندة إلى توسع الاستثمارات الصناعية، وتعميق التصنيع المحلي، وجذب الشركات العالمية للإنتاج داخل السوق المصرية.
وفي هذا الإطار، تستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من وزير التخطيط أحمد رستم، رفع الطاقة الإنتاجية لصناعة السيارات إلى ٥٠٠ الف سيارة سنويا بحلول عام ٢٠٣٠، في خطوة تعكس طموح الدولة للتحول إلى قلعة صناعية إقليمية ومركز إنتاج وتصدير يخدم الأسواق الخارجية، وعلى رأسها الأسواق الأوروبية.
ويستند هذا التوجه إلى ما حققته الصناعة خلال الفترة الأخيرة من تطورات ملموسة، مع بدء عدد من المصانع العاملة في مصر تصدير إنتاجها بالفعل إلى أسواق خارجية، بما يؤكد تنامي القدرة التنافسية للمنتج المصري، ويفتح المجال أمام زيادة مساهمة قطاع السيارات في الصادرات الصناعية.
وتراهن الخطة على الاستفادة من الموقع الجغرافي لمصر، واتفاقيات التجارة الحرة، والبنية التحتية الصناعية واللوجستية، إلى جانب الحوافز الممنوحة للمستثمرين، بما يعزز فرص توطين الصناعات المغذية وزيادة نسب المكون المحلي، وتحويل مصر إلى قاعدة إنتاجية متكاملة تخدم الأسواق الإقليمية والعالمية.
ويمثل الوصول إلى إنتاج نصف مليون سيارة سنويا أحد المرتكزات الرئيسية لتعزيز القيمة المضافة للصناعة الوطنية، وتوفير فرص عمل جديدة، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي عبر تنمية الصادرات، بما يدعم مستهدفات الدولة في بناء اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة.

### صناعة السيارات الكهربائية

في هذا الإطار أيضا ، يؤكد الخبراء أن صناعة السيارات الكهربائية لم تعد مجرد قطاع ناشئ يواكب التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة، بل أصبحت أحد أهم رهانات الدولة لإعادة رسم خريطة الصناعة المصرية، عبر توطين التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، وجذب الاستثمارات، وزيادة الصادرات.
بدورها أولت وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المقدمة من وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتور أحمد رستم، والتي وافق عليها البرلمان بغرفتيه، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، اهتماما خاصا بهذا القطاع، باعتباره أحد أبرز الصناعات الاستراتيجية الداعمة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
وتؤكد الوثيقة أن قطاع السيارات الكهربائية يتماشى مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ والبرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات، إذ يشمل تصنيع السيارات الكهربائية بالكامل، والسيارات الهجينة، والهجينة القابلة للشحن، إلى جانب إنشاء بنية تحتية متكاملة لمحطات الشحن.
ويهدف المشروع إلى بناء قاعدة إنتاجية محلية تقلل الاعتماد على الاستيراد الذي تجاوز ٩٠٪ في المراحل الأولى، مع توطين الصناعات المتقدمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة السيارات في إفريقيا والشرق الأوسط.
وفي إطار تعميق الصناعة المحلية، تستهدف الدولة رفع نسبة المكون المحلي تدريجيًا لتتراوح بين ٤٠ و٦٠٪ في المدى المتوسط، مع خطط استراتيجية للوصول إلى نسب تتجاوز ٦٠٪ وربما ٨٠٪ على المدى الطويل، بالتوازي مع تطور سلاسل الإمداد المحلية.
وتوضح الوثيقة أن عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ شهدا الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الفعلي، خاصة من خلال إعادة تشغيل شركة النصر للسيارات بالشراكة مع شركة Dongfeng الصينية لإنتاج أول سيارة كهربائية محلية، بما يمثل نقطة انطلاق حقيقية لمشروع توطين الصناعة.
ومع الانتقال إلى التنفيذ، شهدت الفترة من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٥ تطورا ملحوظا في البنية التحتية الداعمة للقطاع، حيث توسعت الدولة في إنشاء محطات الشحن لتصل إلى ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ محطة تشغيلية ومخططة، مع إدخال القطاع الخاص كشريك رئيسي في تشغيل وإدارة هذه المحطات، وإلزام بعض المشروعات العمرانية الجديدة بدمج محطات الشحن، إلى جانب التوسع في استخدام المركبات الكهربائية داخل أساطيل القطاع العام، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للصناعة.
كما تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد السيارات الكهربائية المرخصة بنهاية عام ٢٠٢٥ بلغ نحو ١٧,٣٦٦ ألف مركبة، بما يعكس نموا تدريجيا في الطلب على هذا النوع من المركبات.
ولدعم هذا التوسع، تبنت الدولة حزمة من الحوافز تضمنت دعما ماليا يصل إلى ٥٠ الف جنيه للسيارات الكهربائية المصنعة محليا، والإعفاء من بعض الضرائب والرسوم الحكومية، وإدراج محطات الشحن ضمن المخططات العمرانية الجديدة، والتوسع في استخدام المركبات الكهربائية داخل القطاع العام، ومنح «الرخصة الذهبية» لتسريع إجراءات الاستثمار، إلى جانب تمويل البحث والتطوير عبر صندوق دعم صناعة السيارات الصديقة للبيئة.

**رفع المكون المحلي إلى 60% والتوسع في محطات الشحن وجذب الاستثمارات ..**

ولا تقف مستهدفات الخطة عند حدود المرحلة الحالية، بل تمتد إلى مواصلة تطوير خطوط إنتاج شركة النصر للسيارات، ورفع نسبة المكون المحلي لتتجاوز ٥٠٪ تدريجيا، والتوسع في إنشاء أكثر من ألف محطة شحن خلال المدى المتوسط، إلى جانب التوجه نحو تصنيع البطاريات والمكونات الأكثر استراتيجية محليا، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لتجميع وتصنيع السيارات الكهربائية.
وتصف الوثيقة عام ٢٠٢٥ بأنه عام انتقالي حقيقي في ملف توطين صناعة السيارات، حيث ارتفع عدد مصانع السيارات إلى ٢٧ مصنعا حتى نوفمبر ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ١٨ مصنعا في العام السابق، وتعتمد هذه المصانع على أكثر من ألف مصنع مغذ ضمن سلاسل الإمداد المختلفة، وهو ما أسهم في جذب العديد من العلامات التجارية العالمية إلى السوق المصرية.
وفي إطار الرؤية المستقبلية، تستهدف الخطة الوطنية الوصول بإنتاج السيارات إلى ٥٠٠ ألف سيارة سنويا بحلول عام ٢٠٣٠، بما يدعم تحول مصر إلى قلعة صناعية كبرى قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، خاصة الأسواق الأوروبية، في ظل وجود مصانع مصرية بدأت بالفعل في تصدير إنتاجها إلى عدد من الأسواق.
وتعكس مؤشرات الأداء هذا الاتجاه، إذ ارتفعت صادرات مصر من السيارات ومكوناتها بنسبة ١٥٪ على أساس سنوي خلال عام ٢٠٢٥ لتصل إلى ١,٢٧ مليار دولار، وفق بيانات المجلس التصديري للصناعات الهندسية، فيما سجلت مبيعات سوق السيارات في مصر قفزة بنسبة ٦٩,٩٪ لتصل إلى ١٧٣,٧ ألف سيارة خلال عام ٢٠٢٥، مقابل ١٠٢,٢ ألف سيارة في عام ٢٠٢٤، بحسب بيانات مجلس معلومات سوق السيارات.
ولتشجيع التصنيع المحلي، يتضمن البرنامج حافزا إضافيا بقيمة ٥ آلاف جنيه عن كل زيادة بنسبة ١٪ في المكون المحلي لكل سيارة تتجاوز نسبة المكون المحلي بها ٣٥٪. كما يشمل رد قيمة الأرض بنسبة ١٠٠٪ للمصانع الجديدة المجمعة للسيارات في المناطق ذات الأولوية عند تجاوز إنتاج ١٠٠ ألف سيارة تقليدية و١٠ آلاف سيارة كهربائية، إضافة إلى رد ٥٠٪ من قيمة الأرض للمصانع القائمة عند تحقيق مستويات الإنتاج ذاتها.
ويدعم برنامج توطين صناعة السيارات الاستثمار والتصدير من خلال إدراج القطاع ضمن برنامج رد الأعباء التصديرية، وتفعيل حوافز الإستثمار لدعم قطاع السيارات والصناعات المغذية، فضلا عن إطلاق مبادرة لإحلال السيارات المتقادمة بسيارات كهربائية، سواء الأجرة أو الملاكي.

### خطة تنفيذية

وكان وزير الصناعة المهندس خالد هاشم، عقد الأسبوع الماضي ، لقاءً موسعا مع المجلس الاستشاري الرئاسي لعلماء وخبراء مصر برئاسة المهندس هاني عازر، وبحضور الدكتور محمد سعد، ممثل المجلس، لبحث الخطوات التنفيذية لزيادة المكون المحلي بصناعة السيارات وتصنيع هيكل السيارات بالكامل محليا، وذلك بحضور المهندس محمد سامي، مساعد وزير الصناعة للشؤون الاستراتيجية، والمهندس علاء صلاح الدين، رئيس وحدة صناعة السيارات بوزارة الصناعة، وعدد من قيادات الوزارة بالإضافة إلى رؤساء وقيادات وممثلي الشركات المصنعة للسيارات والصناعات المغذية لها.
واستعرض اللقاء، محاور الدراسة التي أعدها المجلس بهدف مضاعفة إنتاج السيارات في مصر خلال السنوات الخمس المقبلة، وتعميق التصنيع المحلي لمكونات السيارات، خاصة الأجزاء المعدنية وهيكل السيارة، بما يعزز تنافسية الصناعة ويدعم تحول مصر إلى مركز إقليمي لصناعة السيارات.
كما تناول اللقاء أهمية بناء منظومة صناعية متكاملة تربط مصانع تجميع السيارات بسلاسل توريد محلية قادرة على إنتاج مكونات مطابقة للمواصفات العالمية للشركات الأم، مع الاستفادة من الكوادر الهندسية المصرية في مجالات التصميم الهندسي وتطوير الأدوات والقوالب والعمليات الصناعية والاختبارات، ذلك الى جانب مناقشة عدد من المقترحات المستقبلية لتطوير صناعة مكونات السيارات، من بينها التوسع في توريد الصاج لموديلات إضافية من السيارات المجمعة محليًا، وفتح الطريق أمام تصدير المكونات إلى أسواق المنطقة بالتعاون مع الشركات الأم، إلى جانب تطوير خامات أخف وزنًا لرفع كفاءة استهلاك الوقود، والاستعداد لتوفير المكونات المعدنية اللازمة للسيارات الكهربائية.
وفي مستهل اللقاء أكد الوزير أن الاجتماع يمثل لقاءً عمليًا تنفيذيا يستهدف الوصول إلى حلول واقعية قابلة للتنفيذ، وتحويل الأفكار والفرص المطروحة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، حيث تمثل مشاركة نخبة من العلماء والخبراء المصريين ركيزة أساسية في هذا التوجه، بما يمتلكونه من رصيد علمي وخبرات متراكمة ارتبطت بصورة مباشرة بواقع الصناعة والاستثمار في مصر، واطلاع عميق على الفرص والإمكانات المتاحة، إلى جانب فهم دقيق للبيئة التشريعية والاستثمارية واحتياجات الاقتصاد الوطني، بما يعزز القدرة على صياغة حلول تستند إلى المعرفة والخبرة، وقابلة للتحول إلى مشروعات ونتائج حقيقية ذات أثر ملموس، لافتا إلى أنه سيتم عقد هذا الاجتماع دوريا، إلى جانب تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة الصناعة والمجلس الاستشاري الرئاسي لعلماء وخبراء مصر ومصنعي السيارات لوضع الإطار التنفيذي لتوصيات هذه الدراسة والاجتماعات القادمة.
ولفت هاشم إلى أن الوزارة تعمل حاليًا على جذب شركات متخصصة في صناعة المسبوكات لضخ استثمارات جديدة في مصر، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتعميق التصنيع المحلي في عدد من الصناعات الثقيلة والهندسية، وفي مقدمتها صناعة السيارات، مؤكدًا حرص الوزارة على نقل أحدث التكنولوجيات وتوطينها في هذا المجال، بالتوازي مع إعادة تأهيل المصانع القائمة وإنشاء منشآت إنتاجية متكاملة، بما يسهم في تقليل فاتورة استيراد هذه المستلزمات الحيوية وتعزيز تنافسية المنتج المصري في الأسواق الإقليمية والدولية، وذلك بالتوازي مع تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات .
وشدد الوزير على أن الوزارة تستهدف تجاوز مرحلة تجميع السيارات إلى بناء منظومة صناعة سيارات متكاملة تضم مختلف حلقات سلسلة القيمة، مؤكدًا أن مرحلة التجميع هي خطوة في مسار هدفه أن تصبح مصر دولة مصنعة للسيارات، من خلال التوسع في تصنيع المكونات محليًا، وتعميق التصنيع، وتوطين التكنولوجيا، وبناء قاعدة صناعية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية والانطلاق إلى أسواق التصدير.
وأضاف هاشم أنه جاري التنسيق بين وزارتي الصناعة والمالية لاطلاق برنامج لإحلال السيارات المتقادمة، مع وضع حزمة من التسهيلات والحوافز للمواطنين لتشجيعهم على استبدال السيارات القديمة بأخرى حديثة وأكثر كفاءة وأقل تأثيرًا على البيئة، بما يسهم في زيادة الطلب على السيارات المصنعة محليا إلى جانب توفير كميات من الخردة يمكن إعادة توجيهها إلى الصناعة المحلية، لا سيما وأن وزارة الصناعة تولي اهتماما كبيرا بالتخريد وتعظيم الاستفادة من الموارد لتوفير احتياجات صناعة الحديد والصلب من خلال الاعتماد على الخردة المحلية لتقليل فاتورة الاستيراد.

### صناعة وتصدير

من جانبه ، قال أشرف عبد الغني، أمين سر اللجنة الاقتصادية في مجلس الشيوخ، إن الصناعة هي المستقبل من أجل توفير العملة الصعبة لمصر، وبالتالي ليس لدينا حل إلا زيادة معدلات الصناعة في مصر وزيادة التصدير من خلال الصناعة".
وأكد عبد الغني، أن من أبرز الصناعات التي تحظى بالاهتمام في الدولة صناعة السيارات، مؤكدا أن توطين صناعة مستلزمات الإنتاج يحمي الصناعة المحلية من اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار العالمية التي تحد من القدرة الإنتاجية للصناعة المصرية وارتفاع تكاليفها ويقلل من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.. وطالب أمين سر اللجنة الاقتصادية في مجلس الشيوخ بضرورة تعظيم مستلزمات الإنتاج التي تدخل في الصناعة المصرية، بدلا من الاستيراد من الخارج، مؤكدا ضرورة اختيار أكثر من ٤ صناعات بهدف تعظيم الاستفادة من مستلزمات الإنتاج.

اسامة السيد

## تطوير ميناء رشيد باستثمارات ٧٠٠ مليون جنيه لتوسيع خدمات وصناعة السفن

اختتم الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة جاكلين عازر، محافظ البحيرة، جولتهما بالمحافظة بتفقد أعمال تطوير ميناء رشيد، أحد أبرز المشروعات القومية الجارى تنفيذها بالمحافظة لتنمية صيانة وصناعة السفن، باستثمارات حكومية ٧٠٠ مليون جنيه، إلى جانب تفقد مشروع تطوير مدينة رشيد التاريخية.
ويجرى تنفيذ أعمال التطوير على مساحة ٤٨ ألف متر مربع، بتكلفة استثمارية تبلغ نحو ٧٠٠ مليون جنيه، ويضم المشروع شبكة مرافق حديثة متكاملة، وأرصفة جديدة لاستقبال السفن، وورشا متخصصة لصيانة وإصلاح السفن، ومنطقة متكاملة للخدمات والصناعات البحرية، إلى جانب المنشآت الإدارية والخدمية اللازمة لتشغيل الميناء وفق أحدث المعايير.
ويُنفذ المشروع على مرحلتين؛ تشمل المرحلة الأولى إنشاء ورش طلاء السفن، واستراحة للعاملين، ومستودعات وإدارة الميناء، والإدارة الهندسية، ومخزن المعدات الثقيلة، ومبنى للبيع بالجملة والتجزئة وتعبئة الأسماك، ومبنى لتوزيع وتغذية الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى مبنى الخزانات الذى يضم خزانين علويًا وأرضيًا لتخزين وتوزيع المياه. أما المرحلة الثانية، فتتضمن إنشاء مبنى لتبريد الأسماك، ومصنع لإنتاج الثلج اللازم لحفظها، ومبنى للمنشأة الجمركية، ومصنع لإنتاج الخيوط المخصصة لأعمال الصيد، بما يسهم فى تطوير منظومة الخدمات البحرية وتعزيز كفاءة تشغيل الميناء.
وأكد الدكتور أحمد رستم، أن قطاع الموانئ واللوجستيات أحد أهم القطاعات المساهمة فى النمو الاقتصادى، نظرًا للتطور، لافتًا إلى حرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على التنسيق مع الجهات والوزارات المعنية بما يحقق التطور المستمر للموانئ المصرية ويعزز من هذه المكانة، فضلا عن انعكاسه على حركة الصادرات المصرية للخارج.
وأوضح الوزير أن مشروع تطوير ميناء رشيد أحد المشروعات الاستراتيجية التى تنفذها الدولة ضمن خطتها الشاملة لتطوير الموانئ وتعزيز البنية التحتية الداعمة لقطاعات النقل البحرى والصيد والخدمات اللوجستية، كما يمثل ركيزة رئيسة ضمن المشروع القومى لتطوير وتنمية مدينة رشيد.
فى ذات السياق وأكدت الدكتورة جاكلين عازر، محافظ البحيرة، أن المشروع يُعد من أهم المشروعات القومية الجارى تنفيذها بالمحافظة، لما يمثله من إضافة قوية للاقتصاد المحلى، ودوره فى جذب الاستثمارات، ورفع كفاءة الميناء، وتعظيم الاستفادة من إمكاناته الاقتصادية، فضلا عن توفير أكثر من ٥٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة لأبناء مدينة رشيد ومحافظة البحيرة.
من جانب آخر تفقد وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، ومحافظ البحيرة، أعمال تطوير قلب مدينة رشيد التاريخية، ومتابعة أعمال رفع كفاءة وإعادة إحياء منزل الأماصيلى التراثى، أحد أبرز معالم العمارة الإسلامية بالمدينة.
ويُعد منزل الأماصيلى أحد أهم نماذج العمارة السكنية العثمانية بمدينة رشيد، حيث شُيد عام ١٢٢٣هـ الموافق ١٨٠٨م على يد «عثمان أغا طوبجى باشي»، ثم ارتبط اسمه لاحقًا بأحمد الأماصيلى، ويتميز بطرازه المعمارى الفريد وواجهاته المزخرفة بالكتابات الإسلامية والزخارف الجصية، ويعد المنزل أحد أهم المعالم التاريخية بمدينة رشيد، والذى يتكامل مع شارع الشيخ قنديل والحارات المتفرعة منهما ليشكل قلب المنطقة التراثية، التى تضم أكثر من ٢٠ موقعًا أثريًا تشمل منازل تاريخية ومساجد أثرية وطاحونة أبو شاهين، بما يجعلها من أكبر تجمعات العمارة الإسلامية المدنية المتكاملة فى مصر.

## مصر تطرح رؤية رباعية لتعزيز التكامل الصناعي بين دول البريكس

### وزير الصناعة: نسعى لتحويل التعاون الصناعي إلى مشروعات إنتاجية مشتركة

دعا المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، دول تجمع البريكس إلى الانتقال من مرحلة التنسيق وتبادل الخبرات إلى تنفيذ مشروعات إنتاجية مشتركة تدعم التكامل الصناعي ونقل التكنولوجيا وتعزيز سلاسل الإمداد، مؤكدا أن مصر تستهدف توظيف شراكتها داخل التجمع في تحديث الصناعة وتعميق التصنيع المحلي وجذب الاستثمارات النوعية.
جاء ذلك خلال مشاركة الوزير في اجتماع وزراء صناعة دول البريكس، الذي عقد بمدينة جايبور الهندية في إطار رئاسة الهند للتجمع لعام ٢٠٢٦، بمشاركة وزراء الصناعة وكبار المسؤولين وممثلي المؤسسات الصناعية بالدول الأعضاء.
وقال هاشم إن دول البريكس تمثل نحو ٤٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وتمتلك أسواقا واسعة وقدرات صناعية وتكنولوجية وموارد إنتاجية ومؤسسات تمويلية تؤهلها للقيام بدور محوري في تعزيز التكامل الصناعي بين الدول الأعضاء، خاصة في ظل التحديات التي تشهدها سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية وارتفاع تكاليف التمويل والتكنولوجيا.
وأوضح أن الرؤية المصرية للتعاون الصناعي داخل التجمع ترتكز على أربعة محاور رئيسية، تشمل التحول من تجارة المنتجات النهائية إلى الإنتاج المشترك وتعميق القيمة المضافة المحلية، ودعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتسريع التحول الصناعي الرقمي وتنمية الكوادر البشرية، إلى جانب دعم التنمية الصناعية المستدامة والتحول الأخضر.
وأكد الوزير دعم مصر لإعداد خارطة طريق للتعاون بين دول البريكس في مجال الصناعة الكهروضوئية، تتضمن التكنولوجيا والتصنيع والتمويل والبحث العلمي وبناء القدرات، فضلا عن دعم التصنيع المحلي لمكونات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة والتوسع في استخدام الطاقة النظيفة داخل المصانع.
وشدد هاشم على أهمية انتقال مجموعات العمل التابعة لشراكة البريكس بشأن الثورة الصناعية الجديدة من الأنشطة العامة إلى تنفيذ مشروعات محددة وفق جداول زمنية واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، بما يضمن تحقيق نتائج عملية على أرض الواقع.
وأشار إلى أن مصر تسعى لتحويل مشاركتها في آليات البريكس إلى فرص فعلية للصناعة الوطنية من خلال جذب استثمارات في الصناعات الهندسية والسيارات ومكوناتها والإلكترونيات والطاقة المتجددة والآلات والمعدات والذكاء الاصطناعي الصناعي، وربط الشركات المصرية بشركاء وموردين وأسواق جديدة.

احتفالا بمرور ٧٠ عاما..

## «التمثيل التجاري» ينظم ٣ فعاليات في بكين لتعميق الشراكة الاستثمارية والتجارية

نظم المكتب الاقتصادي والتجاري بالسفارة المصرية في بكين، ٣ فعاليات أعمال مخصصة لمصر خلال شهر يوليو ٢٠٢٦، وذلك احتفالا بمرور ٧٠ عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في إطار توجيهات الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع جمهورية الصين الشعبية، وتكثيف جهود التمثيل التجاري المصري للترويج للفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة في مصر، وتحويل اهتمام الشركات العالمية بالسوق المصرية إلى استثمارات فعلية.
وجاء تنظيم الفعاليات، بالتعاون مع عدد من تجمعات ومؤسسات الأعمال الصينية وإدارات التجارة المعنية في كل من بلدية بكين ومقاطعة شاندونج، بهدف الترويج للفرص الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المتاحة في مصر، وتعزيز التواصل المباشر بين مجتمعي الأعمال في البلدين، وتحويل اهتمام الشركات الصينية بالسوق المصرية إلى مشروعات تجارية واستثمارية ملموسة.
وشملت الفعاليات، المؤتمر الرسمي لإطلاق التحضيرات لزيارة وفد من مجتمع الأعمال الصيني إلى مصر تحت عنوان «دخول مصر والاستثمار في شمال أفريقيا»، وملتقى الترويج لمشروعات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الشركات الصينية ومصر في العاصمة بكين، بالإضافة إلى مؤتمر شاندونج – مصر للتعاون الاقتصادي والتجاري ٢٠٢٦، الذي عقد بمدينة جينان الصينية، بمشاركة ممثلين عن حكومة مقاطعة شاندونج، ومؤسسات الأعمال والتمويل، وإدارة سلاسل الإمداد.
وشهدت الفعاليات الثلاث مشاركة عدد من كبرى الشركات والمؤسسات الصينية، من بينها Haier Smart Home، وUnited Energy Group، وSANY Renewable Energy، و Tianeng Holding Group المتخصصة في البطاريات وتخزين الطاقة، وLiaoning Zizhu Group العاملة في صناعات الحديد والصلب والمعدات المتقدمة، وIMETEC Shandong Intelligent Equipment Group المتخصصة في معدات المزارع والثروة الحيوانية، بما يعكس الاهتمام المتزايد من جانب مجتمع الأعمال الصيني بالتوسع في السوق المصرية.

## تسعير الخبز السياحي يثير أزمة بين وزارة التموين و شعبة المخابز

في إطار توجيهات الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، بإحكام الرقابة على الأسواق والتصدي لكافة صور استغلال المواطنين، وجه قطاع الرقابة والتوزيع بالوزارة وجميع مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات بتكثيف الحملات الرقابية على المخابز السياحية والإفرنجية المنتجة للخبز السياحي الحر والخبز الفينو، مع تكثيف المرور الميداني على مدار اليوم، للتأكد من الالتزام الكامل بأحكام التوجيه الوزاري رقم (٥) لسنة ٢٠٢٦ بشأن تنظيم إنتاج وتداول الخبز السياحي الحر والخبز الفينو وتحديد الحد الأقصى لأسعارهما .
وأكد وزير التموين استمرار العمل بأحكام التوجيه الوزاري، مشددًا على ضرورة التزام جميع المخابز بالأوزان والأسعار المقررة،

## ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

### قراءة في موقف القاهرة من التحالفات العسكرية ..

# اتفاق «مكة» الثلاثي .. تساؤلات مشروعة حول مستقبل التحالفات في المنطقة وموقع مصر من المعادلات الجديدة

**بينما يعاني الإقليم من اضطرابات متسارعة وصراع يتسع، تسعى مصر لاتباع دبلوماسية وقائية تهدف لوقف التصعيد الإقليمي وتحصين الموقف المصري المرتكز على ثوابت داعمة لترسيخ السلام والاستقرار بالمنطقة، حيث تم تأسيس استراتيجية عمل للسياسة الخارجية المصرية على مدار العقد الماضي تعتمد بالأساس على الدبلوماسية الوقائية عبر الاستشراف والتنبؤ بالمخاطر الإقليمية والدولية ومن ثم بناء تحركات دبلوماسية تحصن مصر من تلك المخاطر والصراعات، كما يمكنها هذا أيضا من العمل بشكل مبكر للمساهمة في وقف للتصعيد الإقليمي، ولهذا يمكن القول أن اعتماد القاهرة على هذا النمط الوقائي في السياسة الخارجية هو ما مكنها من وضع سيناريوهات مبكرة للتعامل مع كافة الأزمات والتحديات الإقليمية الراهنة.**

وفي واحدة من أكثر اللحظات الإقليمية حساسية، وفي توقيت يبدو فيه الشرق الأوسط أمام إعادة تشكيل واسعة لمعادلات القوة والأمن، جاءت من مكة المكرمة خطوة تحمل من الدلالات السياسية والاستراتيجية أكثر بكثير مما قد يوحي به نصها المباشر.

ففي السابع من أغسطس ٢٠٢٦، وقعت المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان اتفاقًا للدفاع المشترك، يقوم على مبدأ شديد الوضوح في دلالته الاستراتيجية: أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الثلاث يُنظر إليه باعتباره اعتداءً على الدول الثلاث مجتمعة.

الاتفاق الذي حمل اسم «اتفاق مكة للدفاع المشترك» جاء في ظل إقليم مضطرب، وبعد سلسلة من التطورات العسكرية والأمنية التي أعادت طرح سؤال بالغ الأهمية: إلى أي مدى تستطيع دول المنطقة الاعتماد على المظلات الأمنية الخارجية، وعلى رأسها المظلة الأمريكية، في وقت أصبحت فيه طبيعة الصراعات الإقليمية أكثر تعقيدًا، وأصبح انتقال النيران من جبهة إلى أخرى أمرًا لا يحتاج إلى كثير من الوقت؟

ومن هنا، فإن قراءة الاتفاق باعتباره مجرد اتفاق عسكري بين ثلاث دول تبدو قراءة ناقصة ، فالمسألة في جوهرها تتصل بمحاولة إعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي، وتوسيع دوائر الاعتماد المتبادل، وبناء قدر من الردع الجماعي في منطقة أصبحت فيها القوة العسكرية جزءًا أساسيًا من لغة السياسة.

والأكثر إثارة أن الاتفاق الثلاثي جاء بعد أسابيع قليلة فقط من اجتماع وزراء خارجية مصر والسعودية وتركيا وباكستان في القاهرة، في إطار المجموعة الرباعية المعروفة باسم R4، وهو ما يجعل السؤال عن غياب مصر عن الاتفاق العسكري أكثر أهمية من مجرد السؤال عن أسباب عدم دعوتها.

فهل استبعدت القاهرة من التحالف الجديد؟ أم أنها اختارت، لأسباب استراتيجية، ألا تنتقل من مرحلة التشاور السياسي إلى الالتزام العسكري الجماعي؟

الإجابة، في الحقيقة تحتاج إلى قراءة أعمق بكثير ، فاتفاق مكة لم يولد من فراغ، ولم يكن وليد اللحظة السياسية الراهنة وحدها.

ففي سبتمبر ٢٠٢٥ وقعت السعودية وباكستان اتفاقًا ثنائيًا للدفاع الاستراتيجي المتبادل، نص بوضوح على اعتبار أي عدوان على إحدى الدولتين عدوانًا على الأخرى، بهدف تعزيز التعاون الدفاعي والردع المشترك، وكان ذلك الاتفاق بمثابة الأساس الذي أمكن البناء عليه لاحقًا.

أما دخول تركيا إلى المعادلة فينقلها إلى مستوى مختلف تمامًا؛ لأن أنقرة ليست مجرد دولة إضافية في منظومة دفاعية، وإنما قوة عسكرية إقليمية كبرى، وعضو في حلف شمال الأطلسي، وتمتلك قاعدة صناعية دفاعية متطورة وخبرة عملياتية واسعة، فضلًا عن موقع جغرافي يجعلها حلقة وصل بين أوروبا والشرق الأوسط والبحر الأسود وآسيا الوسطى.

وهكذا أصبح لدينا مثلث يجمع ثلاث قدرات مختلفة: السعودية: الثقل الاقتصادي والمالي والموقع الجغرافي والطاقة ، وتركيا: القوة العسكرية والصناعة الدفاعية والقدرة التكنولوجية والموقع الجغرافي ، وباكستان: الخبرة العسكرية والقدرات الاستراتيجية والعمق الآسيوي والعلاقة التاريخية مع الخليج.

وهنا تحديدًا تكمن أهمية الاتفاق ، فهو لا يجمع ثلاث دول متشابهة، بل يجمع ثلاثة أنواع مختلفة من عناصر القوة يمكن أن تتكامل في حال تحولت الاتفاقات إلى برامج عملية للتعاون العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي.

**هل نحن أمام «ناتو إسلامي»؟**

ربما يكون هذا هو أول عنوان إعلامي ظهر بعد الاتفاق ، لكن التوصيف يحتاج إلى قدر كبير من الحذر ، فالاتفاق، وفق المعطيات المعلنة حتى الآن، لا يجعل من الدول الثلاث نسخة شرق أوسطية من حلف شمال الأطلسي، كما أن تفاصيل آليات تنفيذ الالتزام العسكري في حال تعرض إحدى الدول لهجوم لم تُعلن بصورة كاملة ، والفرق مهم للغاية.

فعبارة «الاعتداء على أحدنا اعتداء علينا جميعًا» تمثل مبدأً سياسيًا وردعيًا قويًا، لكن ترجمة هذا المبدأ إلى عمليات عسكرية فعلية تحتاج إلى تحديد طبيعة الاعتداء، وكيفية اتخاذ القرار، وحجم القوات التي يمكن أن تتدخل، ومن يقرر استخدام القوة، وما إذا كان الالتزام تلقائيًا أم يحتاج إلى قرار سياسي من كل دولة.

لذلك، فإن قوة الاتفاق في مرحلته الحالية قد تكون في الردع السياسي والاستراتيجي أكثر منها في إنشاء قيادة عسكرية مشتركة ، لكن حتى بهذا المعنى، فإن الرسالة ليست بسيطة ، فالدول الثلاث تقول، بصورة غير مباشرة، إن أمن المنطقة لن يظل بالضرورة رهينًا لطرف خارجي واحد.

**أهداف المملكة**

ربما تكون المملكة العربية السعودية هي الطرف الأكثر استفادة من إنشاء مثل هذه المنظومة، أو على الأقل الأكثر حاجة إليها ، فالرياض دخلت خلال السنوات الأخيرة مرحلة مختلفة من سياساتها الخارجية.

فهي لم تعد تكتفي بعلاقات التحالف التقليدية، وإنما تعمل على تنويع شراكاتها الدولية والإقليمية بصورة غير مسبوقة ، والاتفاق مع باكستان ثم إدخال تركيا إلى الإطار الدفاعي يعكسان رغبة في بناء شبكة أمان متعددة الأطراف.

وهذه النقطة لا تعني بالضرورة أن السعودية تتخلى عن الولايات المتحدة، بل تعني أنها لا تريد أن تكون علاقاتها الأمنية قائمة على خيار واحد ، وهذا فارق جوهري.

فالدول الكبرى والمتوسطة عندما تتعرض بيئتها الأمنية للاضطراب تبدأ عادة في تنويع مصادر القوة، تمامًا كما تفعل في الاقتصاد والطاقة والاستثمار.

والسعودية، بما تمتلكه من وزن اقتصادي وسياسي، تستطيع تمويل جزء كبير من هذه العملية، بينما توفر تركيا التكنولوجيا والصناعة الدفاعية، وتقدم باكستان عمقًا عسكريًا واستراتيجيًا مختلفًا.

**إلى أي مدى تستطيع دول المنطقة الاعتماد على المظلات الأمنية الخارجية وعلى رأسها المظلة الأمريكية ؟**

ومن هنا يمكن فهم الاتفاق باعتباره جزءًا من سياسة تنويع الأمن السعودي، وليس بالضرورة إعلانًا عن قطيعة مع واشنطن.

**تركيا والبحث عن موقع جديد**

بالنسبة إلى تركيا، يحمل الاتفاق دلالات أخرى ، فأنقرة تريد أن تكون لاعبًا في تحديد قواعد الأمن الإقليمي، لا مجرد طرف يتلقى نتائج التحولات التي يصنعها الآخرون.

والقوة العسكرية التركية خلال السنوات الأخيرة تحولت إلى إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية ، فالصناعة الدفاعية التركية، والطائرات المسيرة، والصناعات الجوية والبحرية، والقدرات الصاروخية، إلى جانب الخبرة العسكرية المكتسبة من ساحات متعددة، جعلت تركيا تمتلك أدوات قوة يمكن تحويلها إلى نفوذ سياسي.

والشراكة مع السعودية تمنح تركيا فرصة لتوسيع حضورها في الخليج، بينما تمنحها الشراكة مع باكستان بعدًا آسيويًا ، وبذلك يصبح الاتفاق بالنسبة لأنقرة أكثر من اتفاق دفاعي: إنه جزء من إعادة توضع استراتيجي يربط بين المجال التركي والخليج وجنوب آسيا.

**باكستان.. و البعد الاستراتيجي الأشد حساسية**

أما باكستان، فوجودها يمنح الاتفاق طبيعة خاصة ، فالبلاد تمتلك جيشًا كبيرًا وخبرة عسكرية واسعة، كما أنها دولة نووية ، وهنا يجب التعامل مع الأمر بحذر شديد.

فالاتفاق لا يعني تلقائيًا أن القدرات النووية الباكستانية أصبحت جزءًا من مظلة الدفاع السعودي، ولا توجد، في المعلومات المعلنة، صيغة تقول بذلك ، لكن مجرد وجود دولة نووية داخل اتفاق دفاعي يقوم على مبدأ الدفاع المشترك يرفع من قيمة الردع السياسي للاتفاق.

**إيران.. طرف لا يمكن تجاهله**

رغم تأكيد الدول الثلاث أن الاتفاق دفاعي وليس موجهًا ضد دولة بعينها، فإن أي قراءة واقعية للمشهد الإقليمي لا تستطيع تجاهل إيران ، فالجغرافيا وحدها تجعل إيران حاضرة في الحسابات السعودية.

كما أن تركيا وباكستان لديهما علاقات مع طهران، وإن اختلفت طبيعة تلك العلاقات عن العلاقات السعودية–الإيرانية ، وهنا تظهر إحدى أكثر النقاط تعقيدًا في الاتفاق.

فالدول الثلاث لا تريد بالضرورة الدخول في مواجهة مفتوحة مع إيران، لكنها تريد في الوقت نفسه أن ترفع تكلفة أي اعتداء محتمل ، وهذا هو جوهر مفهوم الردع.

والردع لا يعني بالضرورة الرغبة في الحرب؛ بل يعني محاولة جعل الحرب أكثر تكلفة بالنسبة إلى الطرف الذي قد يفكر في إشعالها ، ومن هذه الزاوية يمكن فهم اتفاق مكة باعتباره محاولة لبناء «توازن خوف» جديد، يمنع الانجرار بدلًا من أن يقود إليه.

إسرائيل والمنطقة

لا يمكن أيضًا فصل الاتفاق عن التحولات الكبرى في علاقة دول المنطقة بالقوة العسكرية الإسرائيلية ، فالتطورات الأخيرة أظهرت أن الصراع لم يعد محصورًا في الأراضي الفلسطينية أو في حدود إسرائيل التقليدية.

لقد أصبحت الصواريخ والمسيّرات والهجمات بعيدة المدى قادرة على الوصول إلى عمق دول المنطقة، وأصبحت البنية التحتية الحيوية والمنشآت الاقتصادية والمطارات والموانئ أهدافًا محتملة في أي حرب واسعة.

وهذا الأمر يدفع دول الخليج تحديدًا إلى التفكير في مفهوم جديد للأمن ، حيث لم يعد السؤال:

**أين مصر .**

السؤال الأصعب في هذه التطورات هو : لماذا لم تنضم القاهرة؟ وهنا نصل إلى الجزء الأكثر أهمية في القصة كلها ، فمصر لم تكن بعيدة عن الدول الثلاث ، بل على العكس.

في ٢١ يونيو ٢٠٢٦ ، استضافت القاهرة الاجتماع الرابع لوزراء خارجية مصر وتركيا والسعودية وباكستان، بدعوة مصرية، وأكدت الدول الأربع أهمية استمرار التشاور والتنسيق دعمًا للأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط والمنطقة الأوسع.

بل إن البيان المشترك الصادر عن الاجتماع تناول بصورة واضحة أمن الخليج وبلاد الشام والقضية الفلسطينية، وأكد أهمية الأمن والاستقرار الإقليميين.

إذن، إذا كانت مصر داخل إطار التشاور الرباعي، فلماذا لم تدخل اتفاق الدفاع الثلاثي؟

الإجابة الأولى، لأن مصر ربما لا ترى أن التشاور السياسي يجب أن يتحول بالضرورة إلى تحالف عسكري ملزم ، وهذا ليس ضعفًا، بل يمكن أن يكون قرارًا استراتيجيًا محسوبًا.

فمصر دولة متعددة الدوائر الأمنية وحساباتها أكثر اتساعا ، أما السعودية فدولة خليجية ، وتركيا دولة تقع في قلب التداخل بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا ، وباكستان دولة آسيوية ذات ارتباط عميق بالخليج

أمن مصر القومي يمتد من المتوسط إلى البحر الأحمر، ومن الخليج إلى القرن الإفريقي، ومن ليبيا غربًا إلى السودان جنوبًا، ومن غزة وشرق المتوسط شرقًا إلى قناة السويس ، وبالتالي فإن دخول القاهرة في تحالف عسكري محدد قد يجعلها ملتزمة بالتعامل مع أزمات لا تتطابق بالضرورة مع أولويات أمنها القومي المباشر ، وهنا تكمن ميزة الاستراتيجية المصرية التقليدية وتتمثل في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من حرية الحركة ، إلي جانب أن القاهرة لا تريد تحويل العلاقات إلى محاور مغلقة.

وثمة سبب آخر بالغ الأهمية ، يتمثل في أن مصر خلال السنوات الأخيرة سعت إلى بناء علاقات متوازنة مع أطراف متعددة ، فهي تتعامل مع السعودية والإمارات وتركيا وقطر، وفي الوقت نفسه تحافظ على علاقاتها الدولية المختلفة، وتسعى إلى إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا، فضلًا عن اتصالاتها مع إيران وغيرها .

وبالتالي فإن الدخول في تحالف عسكري مغلق يمكن أن يقلل من هذه المرونة ، أما البقاء في إطار تشاوري، فيمنح مصر القدرة على أن تكون جزءًا من الحل دون أن تصبح جزءًا من كل صراع ، وهذه ربما تكون أهم نقطة لفهم الموقف المصري.

ويتساءل البعض : هل غياب مصر خسارة؟ وهنا يكون من الخطأ الإجابة بنعم أو لا بصورة مطلقة ، فمن الناحية العسكرية، كان من الممكن أن يضيف وجود مصر ثقلًا هائلًا إلى أي ترتيبات دفاعية إقليمية ، فالجيش المصري أحد أكبر الجيوش العربية، وموقع مصر الجغرافي يمنحها أهمية استراتيجية لا يمكن تجاهلها.

لكن من الناحية السياسية، فإن دخول مصر في تحالف دفاعي ملزم قد يفرض عليها حسابات أكثر تعقيدًا ، فماذا لو تعرضت دولة عضو لهجوم في مسرح بعيد عن المصالح المصرية المباشرة؟ هل تلتزم مصر تلقائيًا بالتدخل؟ وما طبيعة التدخل؟ وما حدود المشاركة؟ ومن يحدد المعتدي؟وهل تتحول القوات المصرية إلى جزء من نزاع لا يخدم بالضرورة الأمن القومي المصري؟

هذه الأسئلة وحدها تفسر لماذا قد تفضل القاهرة صيغة مختلفة ، فهنا يبدو واضحا أن مصر اختارت لنفسها موقعًا مختلفًا ، فالتحالف الثلاثي يمكن أن يمثل ذراعًا دفاعية ، أما الإطار الرباعي فيمكن أن يمثل مساحة سياسية واستراتيجية أوسع.

والفرق بين الاثنين مهم ، فالتحالفات العسكرية تحتاج إلى التزامات ، أما الأطر السياسية فتتحلى إلى قدرة على الحوار والوساطة والتنسيق ، ومصر تاريخيًا تمتلك وزنًا كبيرًا في المجال الثاني.

ولهذا، ربما يكون من الخطأ النظر إلى القاهرة باعتبارها الطرف الذي خسر فرصة الانضمام ، فقد تكون القاهرة قد قررت ببساطة ألا تحول شراكاتها الاستراتيجية إلى التزامات عسكرية تلقائية.

**دخول القاهرة في تحالف عسكري محدد قد يجعلها ملتزمة بالتعامل مع أزمات لا تتطابق بالضرورة مع أولويات أمنها القومي المباشر**

هل يمكن أن تتوسع دائرة اتفاق مكة؟

هذا هو السؤال الذي سيحدد أهمية الاتفاق على المدى الطويل ، فإذا بقي الاتفاق مجرد تفاهم دفاعي بين ثلاث دول، فسيظل تأثيره محدودًا نسبيًا ، أما إذا تطور إلى آليات مشتركة للتسليح والتدريب والاستخبارات والدفاع الجوي والصاروخي والصناعات العسكرية، فإنه قد يتحول إلى نواة منظومة أمنية حقيقية.

**الولايات المتحدة أمام المعادلة الجديدة**

الاتفاق الثلاثي يحمل أيضًا رسالة إلى واشنطن ، لكنها ليست بالضرورة رسالة عداء ، وربما تكون الرسالة ببساطة: نريد الشراكة مع الولايات المتحدة، لكننا لا نريد أن يكون أمننا معتمدًا عليها وحدها ، وهذه معادلة مختلفة تمامًا.

فالسعودية وتركيا وباكستان لا تبدو في وارد قطع علاقاتها مع واشنطن، لكن البيئة الدولية نفسها تدفع الدول إلى تنويع علاقاتها ، وفي عالم أصبحت فيه التحالفات أكثر مرونة، لم تعد الدولة تختار بالضرورة بين أمريكا والصين أو بين الغرب والشرق ، بل تحاول أن تتعامل مع الجميع وفق مصالحها.

**موقف النظام الأمني القديم**

هل انتهى النظام الأمني القديم في منطقة الشرق الأوسط ؟ربما تكون الإجابة المبكرة: لا ، لكننا بالتأكيد أمام بداية تغير في طريقة التفكير ، فالنظام الذي ساد المنطقة لعقود قام بدرجة كبيرة على المظلة الأمريكية، وعلى تحالفات ثنائية بين واشنطن وعدد من دول المنطقة.

أما اليوم، فإن دول المنطقة بدأت تسأل عن إمكانية بناء ترتيبات أمنية ذاتية أو متعددة الأطراف ، وهذا لا يعني بالضرورة التخلص من الولايات المتحدة ، لكنه يعني أن الدول تريد أن تمتلك خيارات أكثر ، وهنا يصبح اتفاق مكة جزءًا من ظاهرة أكبر ، وهي ظاهرة انتقال المنطقة من الأمن الذي يوفره الآخرون إلى محاولة بناء قدرة إقليمية أكبر على إنتاج الأمن.

الشاهد أنه بالنسبة لمصر ، فإنها لا تحتاج بالضرورة إلى الانضمام إلى كل تحالف كي تحافظ على موقعها ، لكنها تحتاج إلى أن تكون حاضرة في صياغة النظام الأمني الذي يتشكل.

وهنا يمكن للقاهرة أن تستخدم وزنها السياسي والعسكري والدبلوماسي في بناء مفهوم أوسع للأمن الإقليمي ، وهو مفهوم لا يقوم على الاستقطاب بين محاور، ولا على مواجهة دولة بعينها، وإنما على حماية الدول من التدخلات والاعتداءات، وضمان أمن الخليج والبحر الأحمر وشرق المتوسط، وإنهاء الأزمات التي أصبحت مصدرًا دائمًا لعدم الاستقرار.

وفي هذا السياق، فإن استمرار الإطار الرباعي « مصر وتركيا والسعودية وباكستان « قد يكون مهمًا للغاية ، فالاجتماع الرباعي في القاهرة لم يكن اجتماعًا هامشيًا ؛ بل أكد استمرار التشاور بين الدول الأربع، ما يعني أن القنوات السياسية ما زالت قائمة حتى بعد ظهور الاتفاق الدفاعي الثلاثي.

**ومسار سياسي رباعي أكثر اتساعًا.**

مصر لم تكن غائبة عن النقاشات التي سبقت الاتفاق، ولم تكن بعيدة عن السعودية أو تركيا أو باكستان ، بل كانت، قبل أسابيع قليلة، تستضيف وزراء خارجية الدول الثلاث في القاهرة، وتشارك معهم في صياغة رؤية مشتركة تجاه أمن المنطقة واستقرارها.

لكن القاهرة اختارت حتى الآن أن تبقي علاقاتها بهذه الدول في إطار التشاور والتنسيق السياسي، بدل الانتقال إلى التزام دفاعي جماعي ، وقد يكون هذا القرار أكثر اتساقًا مع طبيعة الدور المصري.

فمصر ليست دولة تبحث فقط عن حماية حدودها، وإنما دولة تحاول التأثير في البيئة المحيطة بها ، وليست كل قوة تحتاج إلى أن تنتحول إلى تحالف عسكري حتى تصبح مؤثرة ، بل إن أحيانًا القدرة على عدم الانضمام إلى محور معين تكون في حد ذاتها مصدرًا للقوة.

أما اتفاق مكة، فإنه يمثل بلا شك تطورًا مهمًا في خريطة الأمن الإقليمي ، فالسعودية توفر الثقل الاقتصادي والجغرافي، وتركيا توفر القوة العسكرية والتكنولوجيا والصناعة الدفاعية، وباكستان توفر العمق العسكري والاستراتيجي.

لكن نجاح الاتفاق لن يقاس بعدد الطائرات أو حجم القوات، وإنما بقدرته على تحقيق الهدف الأصعب: أن يجعل الحرب أقل احتمالا.

فإذا نجح في إنتاج الردع، وتعزيز التعاون الدفاعي، وتطوير الصناعات العسكرية، وحماية دوله الأعضاء دون تحويل المنطقة إلى محور جديد من محاور الصراع، فإنه يمكن أن يصبح خطوة مهمة نحو نظام أمني إقليمي أكثر استقلالا.

أما إذا تحول إلى تحالف استقطابي جديد في مواجهة إيران أو إسرائيل أو الولايات المتحدة، فإنه قد يضيف محورًا جديدًا إلى منطقة تعاني أصلًا من كثرة المحاور ، وهنا تحديدًا تكمن المسؤولية.

فالشرق الأوسط لا يحتاج إلى تحالفات أكثر بقدر ما يحتاج إلى أمن أكثر ، ولا يحتاج إلى سباق جديد في بناء المحاور بقدر ما يحتاج إلى منظومة تمنع الحروب وتحتوي الأزمات.